يُنشر لأول مرة

الطَّرِيقَةُ الوَاضِحَةُ
فِي تَمْيِيزِ الصُّنَابِحَةِ

تصنيف

العلامة الحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني

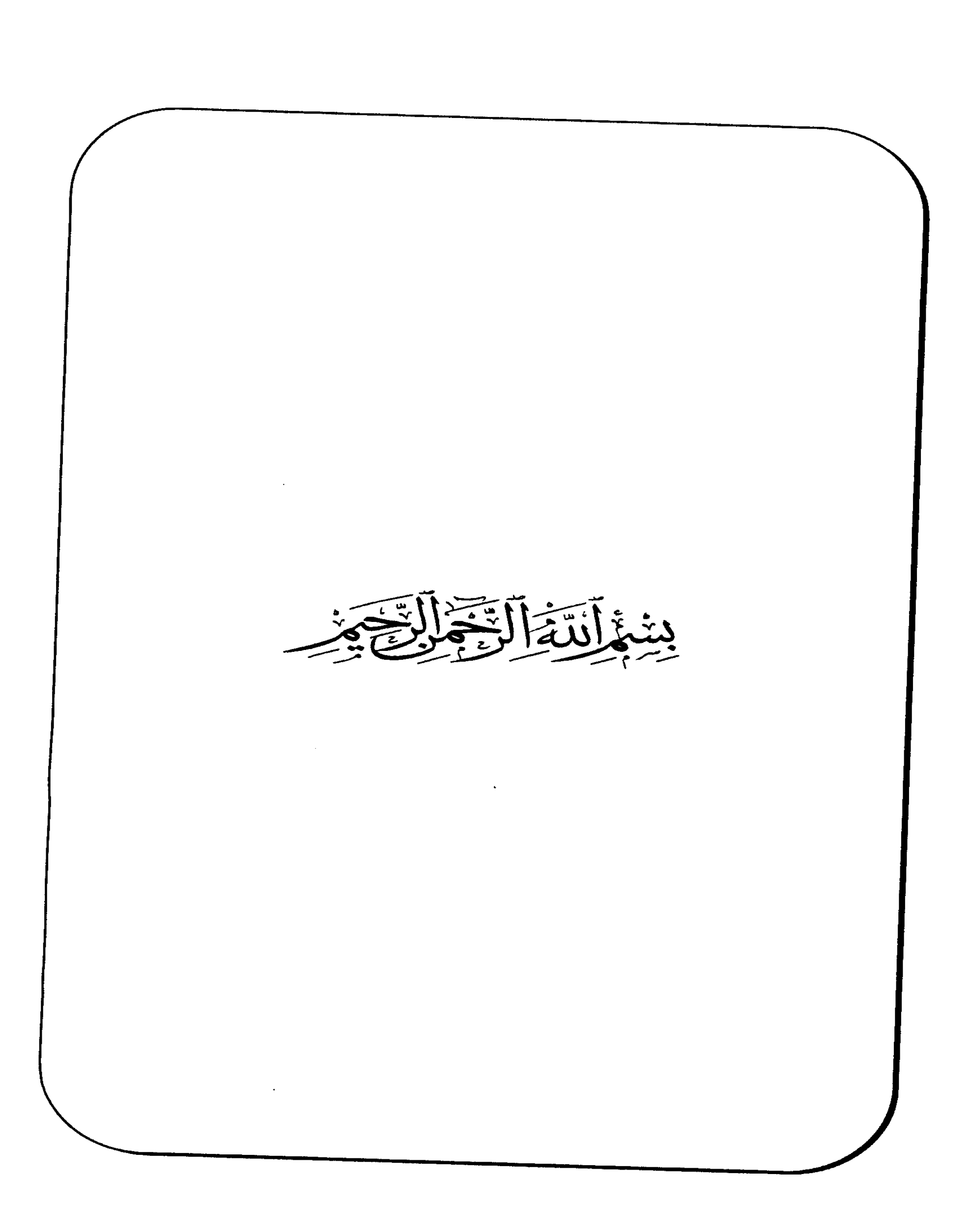
المتوفى سنة ٨٠٥ هـ رحمه الله تعالى

قرأه وقدم له وترجم لمصنفه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره

أَبُو عُبَيْدَة مَشْهُور بن حَسَن آل سَلْمَان



دار التوحيد والسُّنَّة


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع: ٢٢٦٣٥/٢٠٠٦م



E-Mail:abu_abd_alwadood@Hotmail.com
جوال: ٠٠٢/٠١٠٥٨٥٠١٤٧ هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢/٤١٠٢٨٩٦



القاهرة : مساكن عين شمس - ش مسجد الهدي المحمدي
E-Mail:abdel_m٢٠٠٥@yahoo.com
جوال: ٠٠٢/٠١٠٥٦١٨١٧٩ هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢/٢٩٤٠١٦٣ - ٠٠٢٠٢/٢٩٦٧٢١٥

الطريقة الواضحة

في تمييز الصنابحة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ونستعينهُ ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئات أعمالِنا من يهدِهِ اللهُ فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُهُ ورسولُه، أما بعْدُ:

فهذا كتاب ينشر لأول مرة، وهو لعالم فحل متفنِّن، لم ينشر له لغاية تدوين هذه السطور -يا للأسف- إلا القليل من تراثه[1]، وهذا الكتاب فيه تتبع شديد، ونَفَس يميل إلى التحقيق والاجتهاد، ونبذ المألوف وما تتابع عليه المتأخرون ضمن قواعد وأصول، وسأعمل على تحقيقه[2]، مراعياً الغاية من تأليفه، ولذا قدمتُ له بعدة أمور، ألخّصها بالآتي، والله الهادي:

*** نسبة الجزء لمؤلّفه وتحقيق اسمه.**

---

(١) العناية حاصلة لإخراج «فتاويه» و«الفوائد الجسام على قواعد العز بن عبدالسلام»، يسر الله إتمامهما بخير وعافية.

(٢) سبب تحقيقي له: ما وجدته في جزء نفيس لأبي عمرو الداني المقرئ الإمام وضعه «في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» ولما وصل للمرسَل مثَّل عليه بما وقع له بسنده إلى مالك عن عطاء بن يسار عن الصُّنابحي أن رسول الله ﷺ.. وساق حديثين، واتّجهت النية إلى شرح «جزء الداني»، فلما وصلت إلى الفصل -وهو السابع- الذي فيه هذان الحديثان، طال النفس في التعليق، ثم يسّر الله لي بواسطة بعض المحسنين من المحبين للعلم وأهله، وطلبته بعامة، وعلم الحديث بخاصة، فأرسل لي هذا الجزء منضداً، فاتجهت النية لوضعه برمته في «شرحي على جزء الداني» المسمى بـ«بهجة المنتفع»، ثم رأيتُه طويلاً، فأفردتُّه، وأحلتُ في شرحي على هذا الجزء، فجزى الله أخانا المحسن خيراً، وجعله في صحيفة حسناته، وثقّل به موازينه يوم الدين.
وترى كلام الداني بما يخص الصُّنابحي في تقديمي لهذا الجزء (ص٤٦)، فانظره غير مأمور.

* **التعريف بمحتوى هذا الجزء، وبيان أهميته وحاجة الحديثيِّ إليه.**

* **موارد المؤلف فيه.**

* **التعريف بالنسخة الخطيّة المعتمدة في التحقيق.**

* **عملي في التحقيق.**

* **نماذج من النسخة الخطيّة المعتمدة.**

* **ترجمة المصنِّف.**

وهذا الشروع في المقصود، بعون الله الملك المعبود:

نسبة الجزء لمؤلِّفه، وتحقيق اسمه:

هذا الجزء صحيح النسبة للعلامة السِّراج البُلقيني (أبي حفص عمر بن رسلان) وصحيح التسمية بـ «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة»[1]، وهو مهمٌّ غاية، وفيه تحرير في التفريق بين من انتسب للصُّنابحة من الرواة، وهم على تحقيق المصنف ثلاثة، خلافاً لبعض أئمة هذا الشأن من الجهابذة الكبار أنهما اثنان، والدليل على ما أسلفتُ أمور، أُوجِزُها بهذا البيان:

• **الأول**: ذكره مؤلِّفُه العلامة السِّراج البُلقيني في كتابه «محاسن الاصطلاح» ثلاث مرات، هي:

---

(١) وهو الذي أثبتناه له معتمدين على ما يأتي، إذ لم يُسَمَّ في النسخة الخطية، ولا في «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي».

الأولى: في (النوع الأربعين: معرفة التابعين) (ص٥١١) قال متعقّباً الحاكم لما عدّ (من ولد في زمان رسول الله ﷺ) ذكر منهم (وأبا عبدالله الصُّنابحي)، فقال البُلقيني: «وأما (أبو عبدالله الصُّنباحي) الذي هو (عبدالرحمن بن عُسيلة) فلا ينبغي أن يُعدَّ مع هؤلاء، فإنّ ولادته قديمة، ولكن إسلامه قبيل الوفاة، وسافر إلى المدينة، فبلغه في الجُحفَة وفاة النبي ﷺ[1]، وإنما عدّه الحاكم مع هؤلاء باعتبار حصول الإسلام له، ورسولُ الله ﷺ لم يُقبض، كما حصل لهؤلاء بالبيعة، ولم يحصل لهم صحبة»، قال: «وقد بيّنتُ (الصُّنابحيين) في جزء، سمّيتُه «**الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة**»...».

الثانية: في (النوع السابع والأربعين: فيمن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد) (ص٥٥٣)، قال متعقِّباً ابن الصلاح لما قال: «وانفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن.. والصُّنابح بن الأعسر» قال: «ولم ينفرد قيس بن أبي حازم بالرواية عن الصُّنابح، فقد روى عنه (الصَّلت بن بهرام)، ومنهم من ذكر: عن الصَّلت بن بهرام عن الحارث بن وهب عن الصُّنابح، وقد بيّنتُ ذلك في «**الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة**»..».

قلت: والذي بيّنه في جزئنا هذا، هو في فقرة رقم (٦٥).

الثالثة: في (النوع السابع والستين: رواية التابعين بعضهم عن بعض) (ص٦٩١-٦٩٢)، ذكر موضِّحاً كلام ابن الصلاح لما مثل على (ما اجتمع فيه

---

(١) سيأتي لفظه وتخريجه (رقم ١٢٠).

أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض) وذكر حديث الصُّنابحي عن عبادة ابن الصامت، الآتي في جزئنا هذا رقم (١٣٥) وقال:

«محمد بن عجلان تابعيٌّ، أدرك أنساً وأبا الطُّفيل، ومحمد بن يحيى بن حبان تابعيٌّ، سمع أبا محذورة، وعبادة بن الصامت، وأبا سعيد الخدري، ورأى جمعاً من الصحابة، وروى عنهم.

و(الصُّنابحي): عبدالرحمن بن عُسيلة تابعيٌّ»، قال -وهذا هو موطن الشاهد-: «وقد بسطتُ الكلام عليه، وعلى من يلتبس به في جزء سمّيتُهُ «**الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة**»»، قال: «**فلْيُنْظَر، فإن فيه نفائس**».

ففي هذه المرات الثلاث اتّحد اسم الجزء، وصاحبه أدرى بتسميته من غيره، ودلّتنا هذه النقولات الثلاثة على:

١- صحة نسبة الجزء للبُلْقيني.

٢- صحة التسمية التي اعتمدناها له.

٣- أهمية الجزء عند صاحبه، فقد قال عنه: «**فيه نفائس**»، فهذا وصف لمادته، ولذا فهو بعينه (نفيس) أيضاً كما وصفه به مؤلفه، كما في:

• **الثاني**: قال البُلْقيني في «ترتيب الأم»[1]، (١/ ١٣٠- ط دار الشعب) عند إسناد الشافعي عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الشّمس تطلع ومعها قرن الشيطان**» قال السراج البلقيني:

---

(١) انظر الكلام عليه في ترجمة المصنف الآتية، عند ذكر مصنفاته.

«حديث الصُّنابحي هذا هو في «الموطأ» روايتنا من طريق يحيى بن يحيى، وأخرجه النسائي من حديث قتيبة عن مالك كذلك، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه إسحاق بن منصور الكوسج عن عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبدالله الصُّنابحي، كذا وقع في «كتاب ابن ماجه» عن أبي عبدالله، واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكاً إلى أنه وقع له خلل في هذا الحديث، باعتبار اعتقادهم أنَّ الصُّنابحي في هذا الحديث هو عبدالرحمن بن عسيلة أبو عبدالله، وإنما صحب أبا بكر الصديق ﷺ وليس الأمر كما زعموا بل هذا صحابي غير عبدالرحمن بن عسيلة وغير الصُّنابحي ابن الأعسر الأحمسي، وقد بينت ذلك بياناً شافياً في تصنيف لطيف سميتُه «**الطريقة الواضحة في تبيين الصُّنابحة**» فلينظر ما فيه فإنه نفيس».

قال أبو عبيدة: وحديث مالك المذكور في جزئنا هذا برقم (٤)، والذي يلاحظ أنه سمى الكتاب في هذا الموطن «في تبيين... » بينما وقع في المواطن الثلاثة المذكورة في «محاسن الإصلاح»: «... في تمييز.. » وهو الذي اعتمدناه.

• **الثالث**: نقل كلام السِّراج الأخير في معرض التقرير له: العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «الرسالة» للشافعي (ص ٣٢٠)، ونقلنا كلامه في التعليق على فقرة (٢٦)، وكذا فعل محقق «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٠٦) إلا أنه لم يرتضه في تعليقه على «مسند أحمد» (٣١/ ٤١٠-٤١٢ -ط مؤسسة الرسالة)! وسيأتي كلامه، وبيان ما فيه!

• **الرابع**: وممن أشار إلى مصنَّف البُلقيني هذا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمود الدمشقي، الملقّب بـ(الناجي) (ت ٩٠٠هـ) في كتابه الفذّ[1] «عجالة الإملاء المتيسّرة من التذنيب في كتابه الترغيب والترهيب» (١/ ٢٨٧).

ولم يذكر -للأسف- هذا الجزء حاجي خليفة في «كشف الظنون» ولا إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» ولا في «إيضاح المكنون» ولا عبد اللطيف بن محمد رياض زاده في «أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون» ولا جميل العظم في «السر المصون على كشف الظنون» وهو على شرطيهما.

التعريف بمحتوى هذا الجزء وبيان أهميته وحاجة الحديثيّ إليه

يترتب على وهم الرواة آثار مهمة، بعضها عَقَدي، وبعضها فقهيّ، وبعضها حديثيّ، ومجال التعقب في الحديث لاحب لهذا السبب، فكم من رواة أتعبوا الباحثين، ولا وجود لهم؟! وكم من عصابةٍ وجنايةٍ عُلّقتْ بأقوامٍ وهم برآء منها؟! وكم من تعليل رُدَّت به الأحاديث، وهو على التحقيق، سقيم وعليل؟!

وقد وقع خَلْطٌ بين مجموعة من الرواة، ذكروا على ضروب وألوان، مما حيَّر العلماء: في تحرير أمرهم، وحقيقة واقعهم. ومن هؤلاء: (الصُّنابحة)، وهم من انتسب للقبيلة المشهورة[2]، ومنهم من تسمَّى بهذا الاسم، وقد ذكر يعقوب بن

---

(١) انظر مدحه في «الترغيب والترهيب» (١/ ٤٩ -بعنايتي) لشيخنا الألباني.

(٢) نسبة إلى صُنابح بن زاهر، انظر «اللباب» (٢/ ٢٤٧).

شيبة أن الرواة ذكروهم على ستة ألوان، وهم -عنده- في الحقيقة اثنان، قال رحمه الله تعالى:

«هؤلاء الصُّنابحيون الذين يروى عنهم في العدد ستة[١]، إنما هم اثنـان فقـط: الصُّنابحي الأحمسي، وهو الصُّنابح الأحمسي هذان واحد، فمن قال: الـصُّنابحي الأحمسيّ فقد أخطأ، ومن قال: الصُّنابح الأحمسي فقد أصاب، هـو الـصُّنابح بـن الأعسر الأحمسي أدرك النَّبيَّ ﷺ وهو الذي يروي عنه الكوفيون روى عنه قيس ابن أبي حازم. قالوا: وعبدالرحمن بن عسيلة الصُّنابحي كنيته أبو عبـدالله يـروي عنه أهل الحجاز وأهل الشام لم يدرك النبي دخل المدينـة بعـد وفاتـه -بـأبي هـو وأمي- بثلاث ليال أو أربع[٢]، روى عن أبي بكر الصديق ﷺ، وعن بـلال، وعـن عبادة بن الصامت، وعن معاوية، وروى عن النبي أيـضاً أحاديـث يرسـلها عنـه، فمن قال: عن عبدالرحمن الصُّنابحي فقد أصاب اسمه، ومن قال: عن أبي عبـدالله الصُّنابحي فقد أصاب كنيته، وهو رجل واحد عبـدالرحمن أو أبـو عبـدالله، ومـن قال: عن أبي عبدالرحمن الصُّنابحي فقد أخطأ: قلـب اسـمَه فجعـل اسـمَه كنيتـه، ومن قال: عن عبدالله الصُّنابحي؛ فقد أخطأ: قلب كنيته فجعلها اسمه، هذا قـول علي بن المديني ومن تابعه على هذا، وهو الصَّواب عندي هما اثنـان أحـدهما أدرك النبي، والآخر لم يدركه يدل على ذلك الأحاديث»[٣].

---

(١) انظر التعليق على فقرة (٨٤) من جزئنا هذا، ففيه تسمية السِّتة.

(٢) سيأتي لفظه وتخريجه رقم (١٢٠).

(٣) «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٧)، «الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحـافظ يعقـوب بـن شـيبة السدوسي» (٢/ ٨٤٨-٨٤٩)، «الإصابة» (٥/ ١٠٥).

قال أبو عبيدة: لا خلاف في التفريق بين: الصحابي الكوفي الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي، والتابعي الشامي عبدالرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي أبو عبدالله المرادي.

أما الصحابي ابن الأعسر، فقد جعله مسلم في كتابه «الطبقات» (١/ ١٧٦، رقم ٢٩٣- بتحقيقي) ضمن (الصحابة) و(من سكن منهم الكوفة). ومنهم من قال عنه:

(الصُّنابِح)؛ بضمّ الصَّاد، وفتح النُّون، وبعد الألف باء موحدة مكسورة، ثم حاء؛ كما في «اللباب» (٢/ ٢٤٧)، و«الإكمال» (٥/ ١٩٩).

وقال بعضهم: الصُّنابحي!

قال فيه ابن المديني، ويعقوب بن شَيْبَة، وابن السَّكَن: «هو خطأ، والصواب بغير ياء».

انظر ترجمته في: «الإصابة» (٢/ ١٩٤)، و«تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٢٦٨)، و«طبقات ابن سعد» (٦/ ٦٣)، و«طبقات الأسماء المفردة» (رقم: ١٠٢)، و«طبقات خليفة» (١١٨ و١٣٩)، و«أسماء الصحابة وما لكل واحد من العدد» (ص٨٦، رقم: ٨٣٨)، (وجعله ضمن أصحاب الحديث الواحد) و«ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمراً ونهياً» (رقم: ٢٨٦)، و«أسد الغابة»: (٣/ ٣٥)، و«الاستيعاب» (٢/ ٧٤٠)، و«التاريخ الكبير»: (٢/ ٢/ ٣٢٧)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤٥٤)، و«المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٤٥٧) للدارقطني، و«المتفق والمفترق» (٣/ ١٥٠٥) للخطيب البغدادي،

و«ثقات ابن حبان» (٣/ ١٩٦)، و«تاريخ ابن معين» (٢/ ٢٧١) و(٣/ ٧) و«المنفردات والوحدات» (ص٢٧) لمسلم، و«تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٣٥)، و«التهذيب» (٤/ ٤٣٨)، و«الكاشف» (٢/ ٣٢)، و«تذهيب تهذيب الكمال» (٤/ ٣٦١)، و«خلاصة تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٤)، و«التقريب» (٢٧٨).

وأما عبدالرحمن بن عُسيلة أبو عبدالله الصُّنابحي، فقد جعله مسلم في كتابه «الطبقات» (رقم: ١٩٥٥)، في (الطبقة الأولى من التابعين من أهل الشام)، وقال في كتابه «الكنى والأسماء» (رقم ١٧٨١): «سمع أبا بكر الصديق، وروى عنه عطاء بن يسار، وأبو الخير».

انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٤٤٣، و٥٠٩ أو ٩/ ٥١٥- ط الخانجي)، و«طبقات خليفة» (٢٩٣)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ١/ ٣٢١)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٢٦٢)، و«الاستيعاب» (٨٤١)، و«أسد الغابة» (٣/ ٤٧٥)، و«التجريد» (١/ ٥٣٥٢)، و«تاريخ يحيى بن معين» (٢/ ٣٥٣ و٣/ ٧، ٣٨)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٢٢، ٣٠٥ و٢/ ٢٢٠، ٢٢١، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٠/ ٢٧/ ب أو ٣٥/ ١١٧ - ط دار الفكر)، و«تاريخ دمشق» لأبي زرعة (٥٦ و٥٨٤ و٥٩٦ و٥٩٧) -وذكر أنه في الطبقة التي أدركت رسول الله ﷺ، ولم تَرَهُ، وأدركت أبا بكر وعمر ومن بعدهما من أهل الشام-، و«الكنى» للحاكم (١/ ٣٢١/ ب)، و«الكنى والأسماء» (٢/ ٥٧) للدولابي، و«التعديل

والتجريح» (٢/ ٨٦٨)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٢٨٣)، و«ذكر أسماء التابعين» (١/ ٢٠٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١١١)، و«ثقات ابن حبان» (٥/ ٧٤)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ١٨٧)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (٧٧)، و«البداية والنهاية» (٨/ ٣٢٣)، و«السير» (٣/ ٥٠٥)، و«الإصابة» (٥/ ٣٧٨) -ذكره في القسم الثالث-[1] و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٠٨)،

---

(١) اعلم -حفظك الله- أن الحافظ ابن حجر رتب كتابه «الإصابة» على (أربعة) أقسام في كل حرف منه:

فـ(القسم الأول): فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدلُّ على الصحبة بأي طريق كان، مع تمييز ذلك في كل ترجمة.

و(القسم الثاني): فيمن ذُكِرَ من الصحابة من الأطفال الذين وُلِدُوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة من النساء و الرجال ممَّن مات رسول الله ﷺ وهو في دون سنِّ التمييز، إذ ذِكْرُ أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق؛ لغلبة الظن على أنه ﷺ رآهُم، لتوفُّر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده حين ولادتهم؛ ليحنِّكَهُمْ، ويسمِّيَهم، ويُبَرِّكَ عليهم، فقد أخرج مسلم في «صحيحه» عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يؤتَى بالصبيانِ، فيُبَرِّكَ عليهم».

فأحاديث هؤلاء الأطفال عنه عليه الصلاة والسلام من قبيل المراسيل عند المحقِّقين من أهل العلم بالحديث؛ كما قاله الحافظ ابن حجر في تقسيم رجال «الإصابة»؛ قال: «ولذلك أفردتُهم عن أهل القسم الأول».

و(القسم الثالث): فيمن ذكر في كتب رجال الصحابة من المُخَضْرِمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتِّفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضَهُم في كتب الصحابة؛ فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة، لا أنهم من أهلها، وأحاديث هؤلاء مرسلة بالاتفاق.

=

و«تذكرة الطالب المعلَّم بمن يقال أنه مخضرم[1]» (رقم ٧٤-بتحقيقي)، و«الوافي بالوفيات» (١٨/ ١٨٥)، و«التقريب» (٣٤٦).

ألوان من الأوهام

فهذا المقدار متفق عليه، وهو مراد يعقوب بن شيبة: «إنما هم اثنان فقط» نعم، ذكر الثاني منهما على أكثر من وجه، وأوهم صنيع بعض العلماء أنهما اثنان لا واحد، ولذا ترجمه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٢٨٧-٢٨٩) مبيّناً وهماً ليعقوب بن سفيان الفسوي وقع في كتابه «المعرفة والتاريخ»، قال الخطيب:

=و(القسم الرابع): فيمن ذُكِرَ في الكتب على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يُعَوَّلُ عليه على طرائق أهل الحديث.

وقد نظم بعضهم هذا التقسيم الذي جعله الحافظ ابن حجر مصطلحاً لـ «إصابته» بقوله:

القسمُ الأوَّلُ مِن «الإصابهْ» ... للعسقلانيِّ هُم الصَّحابهْ
توفَّرت فيهم شروطُ صحبِتهْ ... وبَلَغوا أوانَ حملِ دعوتهْ
وثاني الأقسام لَمنْ في الصغرِ ... لَعَلَّهُ رآهُ خيرُ مُضَرِ
ثالِثُها مَن في الأوان خَضْرَما ... وليس منهم باتِّفاق العُلَما
رابعها في نبذِ مَن تفاحَشا ... غلَطهم فيه وفيه ناقَشا

فهذه الأبيات الخمسة حِفْظُهَا مع فهمها معينٌ على معرفة صنيع ابن حجر في «الإصابة» بسرعة حين احتاج الطالب إلى الوقوف على أي رجل أراده من الأقسام الأربعة؛ كما قاله الشيخ الشنقيطي في «دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك» (ص١٩٥).

(١) جعله ابن الصلاح في «علوم الحديث» مخضرماً، وتُعقِّب، وانظر «التقييد والإيضاح» (٢٨٢).

«ذكر يعقوب بن سفيان في كتاب «التاريخ»[١] : أبا عبدالله الصُّنابحي في (أول الطبقة العليا من تابعي أهل الشام)» قال:

«وذكر يعقوب بعد هذا أسماء تزيد على العشرة، ثم قال: (عبدالرحمن بن عُسَيْلة الصُّنابحي)[٢]» قال:

«فوهم يعقوب في تفريقه بين (أبي عبدالله الصُّنابحي) وبين (عبدالرحمن بن عُسَيْلة) بإفراده لكل منهما ترجمة، لأنه رجل واحد».

وهذا كله يقرُّ به السِّراج البُلقيني مصنِّف جزئنا هذا، ولكنه يخالف ابنَ المديني والبخاريَّ ويعقوبَ بن شيبة في عدم وجود صحابي اسمه (عبدالله الصُّنابحي) فهو يوافق ابن معين وجماعة غيره[٣] في جعله شخصاً ثالثاً، ونفساً مستقلاً عن ابن عُسَيلة وابن الأزهر.

وممن جعله هكذا: الإمام مالك، فقد روى له حديثين، ذكرهما المصنف في أول جزئه، وانتصر له غايةً، وردَّ على من وهَّمه فزعم أنه أسقط الكنية، وأنه (أبو عبدالله) وليس (عبدالله) وأنه (عبدالرحمن بن عُسيلة)، وليس بآخر غيره.

وممن كاد صنيعُه يدلُّ على التفريق بينهما: الترمذي، فيما أفاده المصنف (انظر الفقرات: ١٢، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ١٣٦).

---

(١) المسمى «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٠٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣١٤).

(٣) سيأتي النقل عنه في جزء المصنف (الفقرات: ٨، ٩، ١١، ٢٠، ٣٧، ٧٧، ١١٨) وفيما يأتي.

ولذا خصَّه بالذكر، وسلكه ضمن الصحابة عدد ممن أفردهم بالتصنيف، كأبي القاسم البغوي- ومصنفه «معجم الصحابة» من أهم موارد جزئنا هذا[1] - وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٨٩) رقم (١٦٨٣)، وقال: «مختلف فيه» واعتمد في صنيعه هذا على ابن معين، قال: «قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: إن اسمه عبدالله -وقيل: أبو عبدالله- وخالف غيره فقال: هذا غير أبي عبدالله، اسمه عبدالرحمن وهذا اسمه عبدالله» وكذلك فعل ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٦٢٤) إلا أنه أورد كلام ابن عبدالبر الذي أورده المصنف في فقرة (رقم ١١) القاضي بوهم وجود هذه الترجمة!

وممن ترجمه ابن السَّكن -وسيأتي النقل عنه من كلام ابن القطان والناجي- بل نجد لـ (عبدالله الصُّنابحي) مسنداً في «مسند أحمد»[2] وتبعاً له في «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» (١٠/ ٥٨١) رقم (٤٦٤)، ودل عليه صنيع الحاكم في «مستدركه» (١/ ١٢٩-١٣٠)، وكذلك صنيع ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٩/ ٤٢٩) (رقم ٤٥٩٦- ط الخانجي): فذكره ضمن (تسمية من نزل الشام من أصحاب رسول الله ﷺ) وهكذا سمي في حديثين في الكتب الستة:

الأول: «**إذا توضأ العبد المؤمن..** » وهو عند النسائي وابن ماجه، وتراه بتمامه مع تخريجه في «جزئنا» (فقرة رقم ٥، ١٠١).

---

(١) انظر ما سيأتي قريباً عن (موارد المصنف).

(٢) للمصنف لفتة في بيان منهج أحمد في هذا، انظر فقرة (٥٩-٦٢، ٦٤).

والآخر: «**الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان..**» وهو عند النسائي وابن ماجه أيضاً، وتراه مع تخريجنا في «جزئنا» (فقرة رقم ٤، ٣٨).

ومن أجل هذا ذكره المزي بهذا الاسم (عبدالله الصُّنابحي) وقال قبله: (ومِن مسند) كذا في «تحفة الأشراف» (٦/ ٤٧٠-٤٧١) (رقم ٣٢٤- ط دار الغرب). ونظراً لتصريحه بالسماع من النبي ﷺ، فقد وضعه في محله مع الصحابة، خلافاً لمن أرسل. فقد أعقبهم بعض الصحابيات رضوان الله تعالى عنهن.

وخصَّ (عبدالله الصَّنابحي) بمسند: أبو يعلى فذكر جملة أحاديث له في «مسنده» (٣/ ٣٧-٤٠). ولما تقدم جعل له ابن كثير في «جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن» (٨/ ٢٤٥) (رقم ١٠٧٦) (مسند عبدالله الصُّنابحي) وأورد له أربعة أحاديث، ثم ذكر في (٨/ ٣٦١ رقم ١١٣٠) (مسند عبدالرحمن بن عُسيلة أبي عبدالله الصُّنابحي) وأورد تحته ستة أحاديث.

إلا أن المزي شكك بصحة التسمية فقال: «وقيل: إنه أبو عبدالله الصُّنابحي عبدالله بن عُسيلة».

ولما ترجم ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (ص٤٥٨/ رقم ١٦٠٣- ط.الأعلام) لعبد الرحمن بن عسيلة، قال: «وهو معدود في كبار التّابعين» ولم يترجم فيه لـ (عبدالله الصُّنابحي) وإنما ذكر فيه «في الكنى»: (أبو عبدالله الصُّنابحي) وقال: «اسمه عبدالرحمن بن عُسْيلة، وقد تقدم ذكره في باب اسمه،

ولا يصح له صحبة». فهو ينفي وجود رجل اسمه (عبدالله الصُّنابحي)[١]، ولذ لخص ابن حجر في «التقريب» (رقم ٣٧٢٦) ترجمة (عبدالله الصُّنابحي) بقوله: «مختلف في وجوده، فقيل صحابي مدني، وقيل هو أبو عبدالله الصُّنابحي: عبدالرحمن بن عُسيلة الآتي» وفصَّل في ترجمته في «الإصابة» (٤/ ٢٧١-٢٧٢) (رقم ٥٠٤٩)، وتردد أنه (أبو عبدالله الصُّنابحي) وفي كلامه دفاع عن مالك، وتوهين الجزم بتوهيمه، ولكن بنَفَس فيه رخاوة وتهوين، والعجب أنه لم يذكر جزئنا هذا، مع أنه تتلمذ على مؤلِّفه وهو شيخه! وأسوق كلامه برمّته لفائدته، قال -رحمه الله تعالى-: «عبدالله الصُّنابحي مختلف فيه.

قال مالك في «الموطأ»: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسَار، عن عبدالله الصُّنابحي، عن النبي ﷺ، قال: «**إذا توضَّأ العَبْدُ، المسلم خرجت خطاياه..** » الحديث كذا هو عند أكثر رُوَاة «الموطأ».

وأخرجه النسائي من طريق مالك، ووقع عن مطرف وإسحاق بن الطباع، عن مالك بهذا عن أبي عبدالله الصُّنَابحي، زاد أداة الكنية؛ وشذَّ بذلك.

وأخرجه ابن منده من طريق أبي غسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم بهذا السند، عن عبدالله الصُّنابحي مِثل رواية مالك، ونقل الترمذي عن البخاري أنّ مالكاً وَهِمَ في قوله: عن عبدالله الصُّنابحي؛ وإنما هو أبو عبدالله، وهو عبدالرحمن بن عُسَيْلة، ولم يسمع من النبي ﷺ.

---

(١) صنيع ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٧-١٣٢) يدلل على هذا الاختيار أيضاً، ونقله المصنف عن جماعة، منهم ابن أبي حاتم الرازي انظر فقرة (رقم ١١٩).

وظاهره أنّ عبدالله الصُّنابحي لا وجود له؛ وفيه نظر؛ فقد روى سُويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم حديثاً غير هذا؛ وعن عطَاء بن يسَار أيضاً، عن عبدالله الصُّنابحي، قال: سمعْتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إن الشمس تطلع بين قَرْني شيطان..** » الحديث.

وكذا أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، من طريق إسماعيل بن أبي الحارث، وابن منده من طريق إسماعيل الصائغ؛ كلاهما عن مالك، وزهير بن محمد، قالا: حدثنا زيد بن أسلم بهذا.

قال ابن منده: رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، وخارجة بن مصعب، عن زيد.

قلت: وَرَوَى زهير بن محمد، وأبو غَسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسْلَم بهذا السند حديثاً آخر عن عبدالله الصُّنابحي، عن عُبَادة بن الصامت في الوِتر.

أخرجه أبو داود فَوُروده عن الصُّنَابحي في هذين الحديثين من رواية هؤلاء الثلاثة عن شيخ مالك يدفَعُ الجَزْم بوَهْمِ مالك فيه[1].

وقال العباس بن محمد الدُّوري، عن يحيى بن معين: عبدالله الصُّنَابحي الذي روَى عنه المدنيون يُشْبه أن يكونَ له صحبة.

وذكر ابن منده، عن ابن أبي خَيْثَمة، قال: قال يحيى بن معين: عبدالله الصُّنابحي، ويقال: أبو عبدالله.

(١) بهذا قال ابن القطان، ونفسه أقوى بالجزم، وفيه قطع بالذي توصل إليه المصنف، وهو لم يقف على كلامه، وإلا لتقوى به، وتعقب (ابن القطان) اثنان، يأتي كلامهما في محلِّه، والله الموفق.

قال: وخالفه غيره؛ فقال: هذا عن أبي عبدالله. وذكر أبو عمر مثل هذا المحكي عن ابن معين، وقال: الصواب أبو عبدالله إن شاء الله.

وقال ابن السكن: يقال له صحبة، معدود في المدنيين.

وروى عنه عطاء بن يسار، وأبو عبدالله الصُّنابحي مشهور، روَى عن أبي بكر، وعبادة، ليست له صحبة؛ وقد وهم ابنُ قانع فيه وَهْماً فاحشاً؛ فزعم أن أباه الأعسر؛ فكأنه توهم أنه الصُّنابح بن الأعسر الماضي في حرف الصاد؛ وليس كما توهّم» انتهى كلامه.

ولم يقتصر الأخذ والرد في هذا الأمر على كتب التراجم، وبخاصة منها كتب الصحابة، بل تعدّته إلى كتب المصطلح والأحكام والتخريج[1]، وظفرتُ بمثالين مهمين، في كلِّ مَثَلٍ نقلٌ طويل، وعلى كل نقل منهما تعقَّب يدلل على تحصيل، وفي أحدهما ما يؤيد المصنِّف، وفي الآخر ما يخالفه، وتعقُّب الأول يلحق المصنِّف، وصاحِبُهُ وقَفَ على هذا الجزء، أو علم به، ولكنه لم يعرج عليه، أو بلغة كلام صاحبه، وتعقُّب الآخر[2] يشد من صحة اختيار البُلقيني، ويرفع التفرد عنه، ويروِّج قوله، ولا سيما وهو مسبوق به، كما ألمحنا به، بل نقلناه صريحاً عن غير واحد ممن لا يستهان بهم.

---

(١) انظر منها -على سبيل المثال-: «التلخيص الحبير» (١/ ١٨٥-١٨٦) رقم (٢٦٦) -وستأتي الإشارة إلى ما في أصله «البدر المنير»- و«تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٥٦٣) رقم (٥٩٨)، وستأتيك أمثلة أخرى، والله الموفق لا رب سواه.

(٢) لكن هذا التعقُّب متعقّب أيضاً، ومن قبل إمامين، ولكن تعقُّب أحدهما لا يؤثر على صحة اختيار البُلقيني، وسيأتيك ذاك، تولى الله هداك.

ساق غير واحد بعض الأحاديث التي خرجها الأئمة عن (عبدالله الصُّنابحي)، مثل: محب الدين الطبري في «غاية الإحكام في أحاديث الأحكام» (١/ ٥٤٥) رقم (١٣٨٢)، ذكر حديث مالك «**إذا توضأ العبد المؤمن..** » وفرق بينه وبين الصُّنابح بن الأعسر، ونقل كلام ابن عبدالبر ملخصاً وتسميته إياه بعبدالرحمن، ولم يُطل النَّفَسَ في أوجه الفرق، واقتصر على نقل كلامه وأشار إلى كلام ابن الأثير.

بينما لما ساق المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٣٨) رقم (٢٩٤- بعنايتي) الحديث نفسه، ساق كلام الحاكم، وفي آخره «والصُّنابحي صحابي مشهور»[1] وهو مسمَّىً في الحديث بـ (عبدالله).

ونصب معه الحافظ أبو إسحاق إبراهيم الناجي ميداناً، وأكثر من النقولات، ودافع عن صحة قول البخاري وابن المديني وجماعة من الجهابذة، وأشار إلى اختيار المصنف[2] وردَّه، وأسوق كلامه بطوله، ليحصحص الحقُّ، وتجتمع الأقوال عن جميع الأئمة ممن ظفرت لهم برأي، وليعلم توجيهها، قال في «عجالة الإملاء المتيسِّرة» (١/ ٢٩٢-٣١٢) ما نصَّه:

---

(١) وتعقبه الذهبي بقوله: «لا» يعني: ليس بصحابي، وقد صرح بذلك، ويأتي كلامه، وصنيعه في «السير» (٣/ ٣٠٥)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ٨٥٦) يدل عليه، إلا أنه في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٢١٩) رقم (٣٣٦٥) ترجمه برسم (عبد الله الصُّنابحي) وقال: «روى عنه عطاء بن يسار» قال: «كذا سمّاه، فلعله غير عبد الرحمن، خرج له أبو يعلى» وترجم فيه (١/ ٣٥٢) رقم (٣٧٣١) عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله الصُّنابحي، وقال: «من كبار التابعين مشهور مخضرم».

(٢) وتتطابق تقولاته مع ما أورده المصنف في رسالتنا هذه.

«قوله فيه: وعن عبدالله الصُّنابحي حديث: «**إذا توضأ العبد فمضمض خرجت الخطايا من فيه**» ثم قال بعد عزوه إلى مالك وغيره: «والصُّنابحي: صحابي مشهور»[١]. فقوله أولاً عن عبدالله الصُّنابحي.

كذا وقعت تسميته هكذا في كتاب «الموطأ» من رواية يحيى بن يحيى، والقعنبي، وقتيبة، وجمهور الرواة عن مالك في هذا الحديث المذكور في ثواب الوضوء[٢]، وكذا في الحديث الآخر: في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها، وأنها تطلع مع قرني الشيطان[٣]، فرواهما مالك فيه عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابحي.

ومن طريق مالك رواهما كذلك النسائي وغيره[٤].

وقد روى النسائي الحديث الأول عن قتيبة بن سعيد وعتبة بن عبدالله عن مالك به، وقال عن عبدالله الصُّنابحي أن رسول الله ﷺ، ثم قال في آخره: قال قتيبة عن الصُّنابحي أن النبي ﷺ».

---

(١) القائل: «والصُّنابحي صحابي مشهور» ليس المنذري بل هو الحاكم، وهذا القول من تمام كلامه حيث قال -في الحديث السابق- «صحيح على شرطهما، ولا علة له، والصُّنابحي صحابي مشهور» فتوهم المؤلف أن الجملة الأخيرة من كلام المنذري، وليس الأمر كذلك، وقد سقط من أصل «المستدرك» قوله: «مشهور» وهي موجودة في «التلخيص» (منه).

(٢) انظره مع تخريجه في هذا الجزء برقم (٥).

(٣) انظره مع تخريجه في هذا الجزء برقم (٤).

(٤) بينت ذلك في تخريج الحديثين السابقين.

وقد تابع مالكاً في الحديث المذكور عن زيد بن أسلم حفص بن ميسرة[١]، كما أخرجه ابن ماجه. عن سويد بن سعيد[٢] عنه.

وأبو غسان محمد بن مطرف كما أخرجه ابن منده[٣].

وقد وقع على الصواب عند ابن أخت مالك مطرف، وإسحاق بن الطبَّاع في غير «الموطأ» عن مالك بالسند المذكور عن أبي عبدالله الصُّنابحي، بزيادة أداة الكنية لكن شذ بذلك عن أكثر رواة «الموطأ»، إذ المشهور عن مالك عبدالله لا أبو عبدالله[٤].

وتابع مالكاً في الحديث الثاني عن زيد بن أسلم: زهير بن محمد[٥]، كما أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق إسماعيل بن أبي الحارث -وهو ثقة- عن روح بن عبادة.

وابن منده: من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ كلاهما عن مالك وزهير بن محمد، قالا: حدثنا زيد بن أسلم، به.

وقال ابن منده: رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، وخارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم.

---

(١) انظر روايته مع تخريجها في هذا الجزء (رقم ٣٣).

(٢) انظر روايته مع تخريجها في هذا الجزء (رقم ٣٣).

(٣) انظر روايته مع تخريجها في هذا الجزء (رقم ٣٢، ٣٩).

(٤) انظر: «التمهيد» (٤/ ٢-٤)، «التهذيب» (٦/ ٩١).

(٥) انظر روايته في التعليق على رقم (٢٢).

وخالف الدارقطني الحارث بن أبي أسامة فرواه في «مسنده» عن روح بإسناده، وقال: عن أبي عبدالله الصُّنابحي[١].

وكذا رواه ابن ماجه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم، بزيادة أداة الكنية[٢].

وروى أبو داود من طريق أبي غسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابحي. قال: زعم أبو محمد -يعني: المُخدَجي- أن الوتر واجب، فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد، أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خمس صلوات افترضهن الله..** » الحديث[٣].

وهكذا رواه زهير بن محمد عن زيد بن أسلم، فاتفق حفص بن ميسرة، وأبو غسان، وزهير[٤] على قولهم عبدالله الصُّنابحي.

لكن قال ابن عبدالبر في «التمهيد»[٥] بعد إشارته إلى ما قدمناه في حديث «الموطأ»: «وما أظن هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم».

قال: «والصواب قول من قال فيه أبو عبدالله، وهو عبدالرحمن بن عُسيلة تابعي، ثقة، ليست له صحبة». قال: «وروى زهير بن محمد هذا الحديث عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابحي قال: سمعت رسول الله ﷺ... » فذكره.

---

(١) انظر (رقم ٢٢) والتعليق عليه.

(٢) انظره في هذا الجزء رقم (٣٨).

(٣) انظره في هذا الجزء رقم (١٢٣).

(٤) انظره في هذا الجزء رقم (٢٢).

(٥) (١/ ٢٧٩)، وانظره أيضاً (٢/ ١٧٤ ط الفاروق) وما سيأتي في الفقرات (٨، ١٠، ١١).

قال: «وهو خطأ عند أهل العلم، والصُّنابحيُّ لم يلـق رسـول الله ﷺ» انتهـى كلامه باختصار.

وقال في «الاستيعاب»[1]: [أبو] عبدالله الصُّنابحي روى عنه عطاء بن يسار، واختلف على عطاء فيه، فبعضهم قال عنه: عبـدالله الـصُّنابحي، وبعـضهم قـال عنه: عن أبي عبدالله الصُّنابحي، قال: وهو الصواب -إن شـاء الله- قـال: وأبـو عبدالله الصُّنابحي من كبار التابعين، واسمه عبدالرحمن بن عُسيلة، لم يلـقَ النَّبـيَّ ﷺ، وعبدالله الصُّنابحي معروف في الصحابة، وقد اختلـف قـول ابـن معـين[2] فيه، فمرة قال: حديثه مرسل، ومرة قال: أبو عبدالله الذي يـروي عنـه المـدنيون يشبه أن تكون له صحبة، قال: والصواب عندي أنه أبو عبدالله لا عبدالله على ما ذكرناه» انتهى.

وقال القاضي عياض في «المشارق»[3] بعد أن ذكر أن يحيى بن يحيى والقعنبـي وقتيبة، وأكثر رواة «الموطـأ» قـالوا عـن مالـك عـن عبـدالله الـصُّنابحي: «قـال البخاري: وهِمَ فيه مالك، إنما هو أبو عبدالله الصُّنابحي عبـدالرحمن بـن عُـسيلة تابعي أسلم في حياة النبي ﷺ»، ثم قال القاضي: «قد رواه غير مالك عـن زيـد، كما رواه مالك وليس الوهم فيه من مالك، وقد رواه بعضهم عن الصُّنابحي غير مسمّى ولا مكنًّى».

---

(١) (ص٤٥٨، رقم ١٦٠٣، وص١/٨٤١ رقم ٣٠٨٧-ط دار الأعلام).

(٢) انظر كلامه في هذا الجزء، الفقرات (٨، ٩، ١١، ٢٠، ٣٧، ٧٧، ١١٨).

(٣) (١/ ١٢٤).

وقال الحافظ المزي في «الأطراف»[١] في ترجمة حديثي «الموطأ» المصدر بهما: «ومن مسند عبدالله الصُّنابحي عن النبي ﷺ، وقيل: إنه أبو عبدالله الصُّنابحي عبدالرحمن بن عسيلة... » ثم أطرفهما من النسائي وابن ماجه.

وأورد[٢] حديث المخدجي في رواية أبي عبدالله عبدالرحمن بن عسيلة الصُّنابحي الآتي ذكره عن عبادة.

ورأيت على اسم عبدالله مضبباً[٣] ثم قال المزي: «كذا قال».

وكذا قال المصنف الشيخ زكي الدين المنذري في «حواشي مختصره لسنن أبي داود» هنا: «الصُّنابحي هو عبدالرحمن بن عُسيلة، ويقال فيه عبدالله كما ذكرها هنا قال، وهو منسوب إلى صنابح بن زاهر بطن من مراد»[٤]، انتهى، فخالف ما جزم به في «الترغيب» في حديث الوضوء السالف.

وقال المصنف أيضاً في «حاشية مسلم»[٥] عن رواية ابن محيريز: أنه دخل على

---

(١) «تحفة الأشراف» (٧/ ١٨٦). (٢) في «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٥٥).

(٣) قال الخزرجي في «الخلاصة» (ص١٤٦): «التضبيب -وقد يسمى التمريض-: أن يُمِر خطاً أولَهُ كرأس الصاد على ثابت نقلاً فاسدٍ لفظاً أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع، وربما اقتصر بعضهم على الصاد المجردة في علامة التصحيح فأشبهت الضبة، وإذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه (كذا) صغيرة، وكتب في الحاشية صوابه كذا إن تحققه».

(٤) انظره في جزئنا برقم (١٢٢).

(٥) لم يذكر في مطبوع «مختصر صحيح مسلم» للمنذري (ص١٠/ رقم ١١) ووجدتُ نحو المذكور على هامش نسخة عتيقة منه، مشوشة الترتيب (ق١٥٩/ أ)، منسوخة سنة ٧٤٠ هـ، وهي من محفوظات مكتبة الأوقاف، بغداد ونصّه ما في الحاشية: «الصُّنابحي اسمه عبد الرحمن بن عُسيلة، قَدِمَ المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام، ليست له صحبة».

عبادة بن الصامت، وهو في الموت فبكى.. الحديث، في فضل الشهادتين[1] ما نصه: «الصُّنابحي هو أبو عبدالله عبد الرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي أصله من اليمن، قدم المدينة بعدما توفي رسول الله ﷺ بخمسة أيام» انتهى.

وهو أصرح مما قبله، وكذلك ذكر في موضع آخر من «حواشي السنن» مثل هذا أو أبسط منه. وقال أبو علي بن السكن في «الصحابة»: «عبدالله الصُّنابحي يقال: له صحبة معدود في المدنيين، روى عنه عطاء بن يسار».

قال: «وأبو عبدالله الصُّنابحي أيضاً مشهور، روى عن أبي بكر الصديق، وعبادة بن الصامت ليست له صحبة»[2]، انتهى.

وروى عباس الدُّوري عن يحيى بن معين، قال: «عبدالله الصُّنابحي روى عنه المدنيون يُشْبه أن يكون له صحبة، ويقال: أبو عبدالله»[3]، وقال غير ابن معين: هذا هو عبدالله، وأما أبو عبدالله فاسمه عبدالرحمن بن عُسيلة التابعي.

وكذا مال أبو الحسن بن القطان[4] وغيره إلى أنهما اثنان، وصَوَّبهُ الشيخ سراج الدين البُلقيني[5].

---

(١) انظره في جزئنا هذا برقم (١٣٥). (٢) انظر «التهذيب» (٦/ ٩١)، و«الإصابة» (٤/ ٢٧٢).

(٣) سيأتي عند المصنف

(٤) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميدي الكتامي الأصل. الشهير بـ(ابن القطان)، المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) ترجمته في «السير» (٢٢/ ٣٠٦)، و«تذكرة الحفّاظ» (٤/ ١٤٠٧) والعجب أن المعلق على «عجالة الإملاء المتسترة» عرّفه بقوله: «هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، نعته الذهبي: بالإمام الحافظ، وقال الخليلي: شيخ عالم بجميع العلوم، مات سنة خمس وأربعين وثلاث مائة»!! وهذا خطأ.
وسيأتي كلام ابن القطان بطوله قريباً.

(٥) انظر: تصويبه المذكور في هامش «الأم» (١/ ١٤٧)، وفي ثلاثة مواطن من «محاسن الاصطلاح» سبق ذكرها، وفي جزئنا هذا، ولا أدري هل وقف عليه الناجي أم لا؟

وقد حكى ابن عبدالبر[1] عن ابن معين ما سبق، ثم قال: «وأصح من هذا عنه أنه سئل عن حديث الصُّنابحي عن النبي ﷺ فقال: مرسلة، ليست له صحبة».

ثم قال: «صدق ابن معين ليس في الصحابة أحد يقال له عبدالله الصُّنابحي، وإنَّما في الصَّحابة الصُّنابح الأحمسي، يعني: الآتي، ولا في التابعين أيضاً يقال له: عبدالله الصُّنابحي».

ثم قال: «فبهذا صح قول من قال إنه أبو عبدالله، لأن أبا عبدالله الصُّنابحي مشهور في التابعين، كبير من كبرائهم، واسمه عبدالرحمن بن عُسيلة وهو جليل»، إلى أن قال: «وهو معدود في تابعي أهل الشام، وبها توفي» قال: «وأحاديثه التي في «الموطأ» مشهورة، جاءت عن النبي ﷺ من طرق شتى، من حديث أهل الشام» انتهى.

وبالجملة فلو حذف المصنف[2] قوله: «والصُّنابحي صحابي مشهور» لكان أولى وأسلم، بل وأصوب، إذ عبدالله الصُّنابحي مختلف في صحبته، بل في وجوده، وقد اختلف في حديثه على عطاء بن يسار، وإنما المشهور الذي لا خلاف فيه أبو عبدالله عبدالرحمن بن عُسيلة بن عسل بن عسال الصُّنابحي المراوي، منسوب إلى صنابح بن زاهر بن عَوْثَبَان بن زَاهِر بن يُحَابِرَ وهو [من] مراد.

---

(١) في «التمهيد» (٤/ ٣-٦).

(٢) قد سبق أن بَيّنّا أن القائل: «والصُّنابحي صحابي مشهور» هو الحاكم وليس المنذري. (منه).

كذا نسبه ابن الكلبي ثم قال: «ويقال: إنه من طيء، من بني عمرو بن الغوث»[١]، وهو تابعي، كبير مخضرم، لا صحبة له، ولا رؤية، فإنه هاجر من اليمن يريد لقاء النبي ﷺ وصحبته، فبلغته وفاته وهو بالجُحْفة قبل أن يصل إلى المدينة بخمس أو ست أو دون ذلك[٢]، وقدم المدينة فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب كما في «الموطأ»[٣]، وسأل بلالاً عن ليلة القدر كما رواه البخاري[٤] وغيره.

وروى عن جماعة من الصحابة، وشهد فتح مصر[٥]، وسأله أبو الخير اليَزَنيّ المصري: متى هاجرت؟ فأخبره، والحديث بذلك مشهور في آخر باب وفاة النبي ﷺ من «صحيح البخاري»[٦]، ثم نزل الشام، وتوفي بدمشق وأرسل عن النبي ﷺ أحاديث، وروى عنه جماعات من التابعين منهم عطاء بن يسار.

ذكره ابن سعد[٧] كاتب الواقدي في (الطبقة الأولى)[٨] من (تابعي أهل الشام)، وفي «الثقات[٩]» للعِجْليّ: «الصُّنابحي: شامي ثقة تابعي من خيار التابعين».

---

(١) انظر: «عجالة النسب» (ص٨١)، «اللباب» (٢/ ٢٤٧)، «التهذيب»(٦/ ٢٢٩).

(٢) انظر رقم (١٢٠) من هذا الجزء.

(٣) (رقم ١٨١ -رواية يحيى) و(رقم ١١٦ -رواية القعنبي) و(رقم ٢١٨ -رواية أبي مصعب الزهري) وانظر لفظه وتخريجه برقم (١٣٨).

(٤) في «صحيحه» (٤٤٧٠)، وسيأتي برقم (١٢٠) وهناك تخريجه.

(٥) لذا قال أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (ق٣٠٥/ ب)، «نزل الشام، وفي أهلها عداده، ويقال: هو من أهل مصر».

(٦) برقم (٤٤٧٠).

(٧) في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٤٣).

(٨) «الطبقات» (٧/ ٤٤٣).

(٩) «الثقات» ص (٢٣٠).

وروى ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عنه قال: «ما فاتني رسول الله ﷺ إلا بخمس ليال، توفي وأنا بالجُحفة، وقدمت على أصحابه وهو متوافرون»[١].

مناقبه كثيرة شهيرة ليس هذا محل ذكرها[٢].

وقد قال غير واحد -منهم: الترمذي: أنه لم يسمع من النبي ﷺ، فإنه بعد أن ذكر حديث عمر في النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر، قال: «وفي الباب عن فلان وفلان جماعات عددهم، منهم: الصُّنابحي، قال: ولم يسمع من النبي ﷺ»[٣]، فأشار إلى أحد حديثيه المذكور أولاً، وقال في حديث عبدالله الصُّنابحي الذي رواه مالك: «سألت محمد بن إسماعيل، -يعني: البخاري- فقال: وَهِمَ مالك، فقال: عبدالله الصُّنابحي وهو أبو عبدالله الصُّنابحي، واسمه عبدالرحمن ابن عُسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ، والحديث مرسل»[٤] انتهى.

لكن لم ينفرد مالك بالوهم فيه، بل تابعه عليه عن زيد بن أسلم من ذكرنا فيما مضى، وكأن البخاري خصَّ مالكاً بالذكر لشهرته، وقد وَهِمَ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»[٥] وهماً فاحشاً في اسم والد الصُّنابحي، هذا عند حديثه

---

(١) انظر التعليق على رقم (١٢٠) من هذا الجزء.

(٢) سبق بيان مصادر ترجمته في أول تقديمنا للجزء، والحمد لله وحده.

(٣) انظر رقم (١٢) من هذا الجزء.

(٤) عبارة الترمذي في «العلل الكبير»، وهي في جزئنا هذا برقم (٥٠).

(٥) انظره (٣/ ٣٥٧) رقم (٢٨٢٦).

المشار إليه آنفاً من البخاري، عن أبي الخير وفي آخره أنه قال له: هل سمعت في ليلة القدر شيئاً... الحديث.

فسماه: عبدالرحمن بن عُبيد[١]، وإنما هو ابن عُسيلة، ولكن تصَحَّفَت إحدى اللفظتين بالأخرى؛ لقربهما في الخط منها.

وَوهِمْ ابن قانع[٢] في الصُّنابحي المذكور وهماً أفحش مما قبله، فزعم أنه ابن الأعسر، وكأنه توهَّمَ أنه الصُّنابح بن الأعسر الكوفي، وليس كما توهم، ذاك صحابيٌّ بَجَليٌّ أحمسيٌّ سكن الكوفة، وروى عنه قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي المخضرم، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إنّي فَرطُكُمْ على الحوض، وإني مُكاثِر بكم الأمم، فلا تَقتَتِلُنَّ بعدي**»[٣].

أخرجه الإمام أحمد، وابن ماجه، وغيرهما[٤]. وإسناده صحيح.

لكن ليس في آخر اسم الصُّنابح هذا ياء كياء النسب[٥].

---

(١) أثبته محقق «الجمع»: «عبد الرحمن بن عُبيدة الصُّنابحي»! وقال في الهامش: «في الأصول: عبيد والصواب من المصادر»!! فأخطأ في الخطأ! وحرف المحرَّف!

(٢) وكذا قال المصنف، وانظر فقرة رقم (٢٨، ٣٠) مع التعليق عليها.

(٣) انظره في جزئنا برقم (٢٩، ٤٤، ٤٥)، وتخريجه في التعليق على (رقم ١٢).

(٤) سيأتي تخريجه مفصلاً في التعليق على رقم (١٢).

(٥) قال ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٤٧): «وقع في رواية ابن المبارك ووكيع عن إسماعيل: الصُّنابحي بزيادة ياء، وقال الجمهور من أصحاب إسماعيل بغير ياء وهو الصواب، ونص ابن المديني ويعقوب بن شيبة وغير واحد على ذلك»، ثم ذكر سبب الوهم فيه، فانظر منه (٣/ ٤٤٨).

قال المنذري في «حواشي مختصر السنن»: «وهو اسم له لا نسب» انتهى.

قال البخاري[1]: «قال ابن عيينة ويحيى، ومروان، وابن نُمير، عن إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابح قال: «وكيع وابن المبارك -زاد في «التلقيح»[2]: وجرير- عن الصُّنابحي». قال الترمذي في «أسماء الصحابة» له: «والأول أصح».

وقال الدارقطني[3]: إن إثبات الياء في آخر اسمه وهم.

ولم يحك مسلم[4] وغيره فيه خلافاً.

وقال ابن المديني، ويعقوب بن شيبة[5]، وابن السكن: «من قال فيه الصُّنابحي فقد أخطأ ولم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم»[6].

قال يعقوب بن شيبة: «هؤلاء الصُّنابحيون الذين يروى عنهم في العدد ستة[7]، وإنما هما اثنان فقط: الصُّنابح الأحمسي وهو الصُّنابحي الأحمسيّ هذان واحد، ومن قال فيه: الصُّنابحي فقد أخطأ، وهو الذي يروي عنه الكوفيون، والثاني

---

(١) في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٧)، وانظر: «التهذيب» (٤/ ٤٣٨).
وقد رجح البخاري عدم إثبات الياء في آخره، حيث قال بعد أن ذكر اختلاف الرواة على إسماعيل: «والأول أصح».

(٢) التلقيح (ص ٢١٠).

(٣) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ٤٥٨)، وانظر «التلقيح» (ص ٢١٠).

(٤) في كتابه «الطبقات» (رقم ٢٩٣ -بتحقيقي).

(٥) انظر «الإصابة» (٢/ ١٩٤)، «التهذيب» (٤/ ٤٣٨)، تعليقي على «الطبقات» (١/ ٤٨٥-٤٨٦).

(٦) انظر «التهذيب» (٤/ ٤٣٨)، «المنفردات والوحدان» (رقم ٨).

(٧) انظرهم في فقرة رقم (٨٤) مع التعليق.

عبدالرحمن بن عُسيلة كُنيتُه أبو عبدالله، لم يدرك النبي ﷺ، بل أرسل عنه، وروى عن أبي بكر وغيره، وفي لفظٍ: يَروي عنه أهلُ الحجاز وأهلُ الشام، لم يدرك النبي ﷺ، ويروي عنه أحاديث يُرسلها. قال: فمن قال عن عبدالرحمن الصُّنابحي فقد أصاب اسمه، ومن قال عن أبي عبدالله الصُّنابحي فقد أصاب كنيته، وهو رجل واحد عبدالرحمن، وأبو عبدالله ومن قال عن أبي عبدالرحمن الصُّنابحي فقد أخطأ قَلَبَ اسمه فَجَعَلَهُ كُنيته، ومن قال عن عبدالله الصُّنابحي، فقد أخطأ قلب كنيته فجعلها اسمه، قال: هذا قول علي بن المديني ومن تابعه وهو الصواب عندي»[1].

وقال ابن أبي حاتم في كتابه «المراسيل»[2]: سمعت أبي يقول: الصُّنابحي الذي يروي عنه عطاء بن يسار، فهو عبدالله الصُّنابحي لم تصح صحبته، والذي روى عنه أبو الخير هو عبدالرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي يروي عن أبي بكر الصديق، وبلال يقول: قدمت المدينة، ولقد قبض النبي ﷺ قبْلُ بخمس ليالٍ[3]، ليست له صحبة، والصنابح بن الأعسر له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم.

قال: «ومن قال في هذا الصُّنابحي فقد وَهِمَ» انتهى والله أعلم بالصواب.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في «عجالة النسب»[4]:

---

(١) سبق توثيق هذا النّقل.

(٢) انظر كتاب «المراسيل» (١٢٢)، و«العلل» له (٢/ ١٠)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٤٥٤).

(٣) انظر فقرة (١٢٠) من هذا الجزء.

(٤) «عجالة المبتدي وفضالة المنتهي» (ص٨١).

«إن الصُّنابح بن الأعسر لا مدخل له مع الصُّنابحي في الباب، ذاك أحمسي له صحبة، وهذا صُنابحي وهو تابعي لا صحبةَ له»[1] انتهى.

وإنما أطلت النفس في هذا، لأنه من المهمات الضرورية» انتهى كلام الحافظ الناجي.

وذكر عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (١/ ١١٧ - ط الرشد) طريق مالك عن الصُّنابحي رفعه: «**إذا توضأ العبد المؤمن..**»[2].

---

(١) قال المعلق على كتاب «الناجي»: «قلت: الذي تبين لي من خلال النظر في أقوال العلماء السابقة، وروايات الأحاديث، أن الصُّنابحيين ثلاثة:

أ-الصنابح بن الأعسر، الذي يروي عن قيس بن أبي حازم، وهذا متفق على صحبته.

ب-أبو عبدالله الصُّنابحي، مشهور بكنيته وهو عبدالرحمن بن عُسيلة، وهذا ليست له صحبة، بل هو تابعي.

ج-عبدالله الصُّنابحي، وهو الذي فيه الخلاف الكبير، فمن العلماء -كما سبق- من نفى وجوده، ورأى أنه عبدالرحمن بن عُسيلة، وأن من قال فيه عبدالله فقد وهم، والراجح أن له صحبة بدليل ما ثبت عند الإمام أحمد (٤/ ٣٤٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٢٦) من تصريح عبدالله الصُّنابحي بالسماع من النبي ﷺ، وفي هذا دلالة واضحة على صحبته، وأن روايته عن النبي ﷺ متصلة، قال السراج البلقيني معلقاً على من نسب الوهم إلى مالك في قوله: «عن عبدالله الصُّنابحي» في حديث: «**إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان..**» الحديث.

قال: «واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكاً إلى أنه وقع له خلل في هذا الحديث، باعتبار اعتقادهم أن الصُّنابحي في هذا الحديث هو عبدالرحمن بن عُسيلة، أبو عبدالله، وإنما صحب أبا بكر الصديق، وليس الأمر كما زعموا، بل هو صحابي غير عبدالرحمن بن عُسيلة، وغير الصنابح بن الأعسر الأحمسي، وقد بينت ذلك بياناً شافياً في تصنيف لطيف سميته: «الطريقة الواضحة في تبيين الصنابحة» فلينظر ما فيه، فإنه نفيس».

هامش «الأم» (١/ ١٤٧)»، انتهى.

قال أبو عبيدة: وهذا الذي نصره المصنف في هذا الجزء، بل أفرده لإثبات هذا الرأي.

(٢) هو في جزئنا هذا رقم (٥).

وقال عقبه: «وعبدالله الصُّنابحي لم يلق النبي ﷺ، ويقال: أبو عبدالله، وهو الصواب، واسمه: عبدالرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي» انتهى.

قال أبو عبيدة: وهذا ملخَّص ما توصَّل إليه الحافظ الناجي في نقله الطويل السابق! ولكن لم يسلِّم بفحواه إمام حافظ، وعالم موفق، فتعقَّبه، وأطال النفس، وجزم بصحة ما تراه في هذا الجزء. وهو متقدم على البُلْقيني بما يزيد على مئة وسبعين سنة، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي، الشهير بـ (ابن القطان) (المتوفى ٦٢٨هـ).

قال في كتابه «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٢/ ٦١١-٦١٦) رقم (٦٣٦): «ومن المتردِّد فيه في هذا الباب الذي ردّه بالانقطاع -وهو يغلب على الظَّنِّ اتِّصالُه- ما ذكر من رواية مالك...، وساق كلام عبدالحق، وقال متعقِّباً، ما نصُّه وفصُّه: «وهو كله مَقُول أكثرهم، زعموا أن مالكاً وهم في قوله: عن عبدالله الصُّنابحي في هذا الحديث.

وفي حديث: «**إن الشمس تطلع ومعها قرنُ الشيطان**»[1].

وفي صلاته خلف أبي بكر المغرب، وفي قراءته في الأخيرة منها: ﴿**رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا**﴾[2] [آل عمران:٨].

كل هذه الأحاديث يقول فيها مالك: عن عبدالله الصُّنابحي، فيزعمون أنه وهم فيه، أو لم يعرفه، فأسماه عبدالله، فإنَّ الناسَ كلَّهم عَبيدُ الله.

---

(١) انظره في هذا الجزء رقم (٤).

(٢) انظره في هذا الجزء رقم (١٣٨).

قال التِّرمذي: سألت البخاري عنه فقال: وهِم مالك في هذا، فقال: عبدالله الصُّنابحي، وهو أبو عبدالله الصُّنابحي، واسمه عبدالرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل، وعبدالرحمن هو الذي روى عن أبي بكر الصديق، والصُّنابِح بن الأعْسَر الأحمسيّ صاحب النبي ﷺ، وروى حديثين:

أحدهما: في الصدقة[1].

والآخر: «**إني مكاثر بكم الأمم**»[2]، انتهى كلام الترمذي في كتاب «العلل»[3].

وممن تبعه على هذا ونقله كما هو، أبو عمر بن عبدالبر[4]، وممن نحا نحوَه أبو محمد بن أبي حاتم وأبوه، وذلك أن أبا محمد، ترجم باسم عبدالرحمن بن عُسيلة، فقال فيه: «أبو عبدالله الصُّنابحي، نزل الشَّام، روى عن أبي بكر الصديق، روى عنه مَرثد بن عبدالله، وربيعة بن يزيد، غير أن ربيعة بن يزيد يقول: عن عبدالله الصُّنابحي»[5] سمعت أبي يقول ذلك.

هذا ما ذكره به، وبلا شك أن هذا قالوه من أمر أبي عبدالله: عبدالرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي، هو ما ذكروه، وهو رجل مشهور الخير والفضل، فاتته

---

(١) انظره في هذا الجزء رقم (٤٢).

(٢) انظره في هذا الجزء رقم (١٢).

(٣) وساقه البلقيني في جزئه هذا رقم (٥٠).

(٤) وساقه البلقيني في جزئه هذا رقم (١٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٦٢) ونقله المصنف في جزئنا هذا رقم (١١٩).

الصُّحبةُ بموت النبي ﷺ قبل وصوله إليه بليال، ولكن التكَهُّن بأنه المراد بقول عطاء بن يسار: عن عبدالله الصُّنابحي، ونسبة الوهم فيه إلى مالك، وإلى من فوقه، كل ذلك خطأ ولا سبيل إليه إلا بحُجَّة بَيِّنة.

ومالك -رحمه الله- لم ينفرد بما قال من ذلك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، بل قد وافقه عليه أبو غسان، محمد بن مَطرِّف، وهو أحد الثقات، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأثنى عليه أحمد بن حنبل، واتفق البخاري ومسلم على الإخراج له والاحتجاجِ به.

روى أبو داود[1] في كتابه عن محمد بن حرب الواسطي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابحي قال: زعم أبو محمد أن الوتر واجب، فقال عبادة بن الصامت: «كذب أبو محمد... » الحديث.

وممن وافق مالكاً، وأبا غسان على ذلك، زهير بن محمد[2]، رواه عن زيد بن أسلم كذلك، كذلك ذكره أبو علي بن السكن.

وذكر أيضاً: حدثنا عبدالله بن محمد قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابحي، سمعت رسول الله ﷺ قال: «**إن الشمس تطلع مع قرن الشيطان، فإذا طلعت**

(١) ساق البلقيني روايته في هذا الجزء رقم (١٢٣) وتخريجها في التعليق عليه.
(٢) انظر روايته برقم (٢٢).

فارَقَها، فإذا ارتفعت فارقَها ويقارنـا حتـى تـستوي، وإذا نزلـت عنـد الغـروب قَارنها، فإذا غربت فَارقها، فلا تُصلُّوا عند هذه الساعات»[١].

فهؤلاء: مالك، وأبو غسان، وزهير بن محمـد، وحفـص بـن ميـسرة، كلهـم يقول فيه: عبدالله الصُّنابحي، ونَصَّ حفصُ بن مَيسرة على سماعه مـن النبـي ﷺ في هذا الحديث.

وترجم ابن السكن باسمه في «الصحابة»[٢]، وقال: «يقال: له صحبة، معدود في المدنيين، روى عنه عطاء بن يـسار»، قـال: «وأبـو عبـدالله الـصُّنابحي أيـضاً مشهور، يَروي عن أبي بكر، وعبادةَ، ليست له صحبة» قـال: «ويقـال أيـضاً: إن عبدالله الصُّنابحي غير معروف في الصَّحابة».

وسأل عباس الدوريّ يحيى بن معين عـن هـذا فقـال: «عبـدالله الـصُّنابحي، رَوَى عنه المدنيون، يشبه أن تكون له صحبة»[٣].

والمتحصَّل من هذا أنهما رجلان: **أحدهما** أبو عبدالله: عبـدالرحمن بـن عـسيلة الصُّنابحي، ليست له صـحبة، يـروي عـن أبي بكـر وعبـادةَ، **والآخـر**: عبـدالله الصُّنابحي، يروي أيضاً عن أبي بكر وعن عبادة، والظاهر منه أن له صـحبة، ولا

---

(١) انظره في جزئنا هذا برقم (١٠٠) مع التخريج.

(٢) لم نفز بخبر عن كتابه هذا في خزانات الدور الخطية، ونمي إليّ وجوده في بعـض مكتبـات ألمانيـا الشرقية، وبذلت جهداً، ولم أفلح، فاللهم يسر وأعن على خدمة دينك، وسنة نبيك ﷺ.

(٣) «تاريخ الدوري» (٣/ ٣٩).

أَبُتُّ ذلك، ولا أيضاً أجعله أبا عبدالله: عبدالرحمن بن عُسيلة، **فإن توهيم أربعة من الثقات في ذلك لا يصح، فاعلمه**، والله الموفِّق.

قال أبو عبيدة: وكلام ابن القطان الأخير: «فإن توهيم أربعة من الثقات في ذلك لا يصح، فاعلمه، والله الموفق». مثل كلام المصنف في هذا الجزء، وكلام المصنف فيه برقم (٢١): «**واعلم أني ظفرت برواية قاطعة للنزاع، مصرِّحة بالسماع، تظهر بها صحة المسالك، ودفع الوهم عن الإمام مالك**» وهي مثل ما تقدم عن ابن القطان، قال بعد كلام: «**ونسبة الوهم فيه إلى مالك، وإلى مَنْ فوقه، كل ذلك خطأ ولا سبيل إليه إلا بحُجّة بيّنةٍ**»، وشد ابن القطان رأيه بذكره متابعات من وافق مالكاً، هو عين صنيع البلقيني، ففحوى الرأيين واحد، ولكن **مصنفنا طوّل النفس، وقعّد وأصّل اختياره على وجه أشمل وأعمق، وبأسلوب أوعب وأوثق، وحجة أظهر وأقوى**، والله الهادي والموفق، لا رب سواه.

واعتنى بكلام ابن القطان اثنان من الفحول الكبار، وتعقبوه على وجهٍ فيه إقرار، لبعض ما ساقه من حجج وأخبار، وأبدأ بها لا يلحق المصنّف، بل يدلل على دقته وموافقته للمؤاخذة، وإن لم يصرح[1] برؤيته لكلام ابن القطان، ولا كلام عبدالحق قبله، ولا كلام مَنْ بعده[2].

قال ابن المَوَّاق[3] في كتابه «بغية النُّقاد النَّقلة فيما أخلَّ به كتاب «البيان»، وأغفله أو ألَمَّ به فما تمّمه ولا كمَّله». (١/ ١٢٦-١٢٧) رقم (٥٨)، متعقباً بعض

---

(١) المراد البُلقيني رحمه الله تعالى. (٢) من متعقِّبيه.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف (٥٨٣-٦٤٢هـ)، وقد أخطأت في التعريف به في تعريفي بالكتب التي أوردها ابن حجر في «الفتح»، وهو المسمى «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (ص٩٤/ رقم ١٩٤)، فليصوب من هاهنا.

كلام ابن القطان السابق، وهو قوله: «وكل هذه الأحاديث يقول فيها مالك عن عبدالله الصُّنابحي» فقال:

«وهذا وهم، ونسبت رواية إلى غير راويها، وما يقول مالك في حديث أبي بكر في القراءة في صلاة المغرب إلا عن أبي عبدالله الصُّنابحي، فاعلمه».

قال أبو عبيدة: نقل المصنف أثر أبي بكر في القراءة برقم (١٣٨).

وصرح بأنه عبدالرحمن بن عُسيلة، واستفاد من تصريح مالك بـ «أبي عبدالله» أن مالكاً يحسن التمييز بينهما على وجه جيد، وأن عبدالله الصُّنابحي غير عبدالرحمن عنده، انظر كلامه في فقرة (١٣٩).

ففحوى كلامه يوافق مؤاخذة ابن المواق على ابن القطان.

وممن اعتنى بكلام ابن القطان السابق غير ابن المواق اثنان، هما:

الأول: الإمام الذهبي:

قال في كتابه: «نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام» (ص٨١-٨٣/ رقم ١٥)، بعد أن ساق جملة من كلام ابن القطان المتقدم، وآخره عنده: «والظاهر منه أنّ له صحبة، ولا أَبُتُّ ذلك، ولا أيضاً أجعله أبا عبدالله عبدالرحمن».

قال الذهبي: «من أبعد الأشياء أن يكون رجلان صنابحيّان كلٌّ منهما يروي عن أبي بكر وعبادة، **أحدهما**: أبو عبدالله ما له صحبة، **والآخر**: عبدالله له صحبة، مع جعلهما واحداً عند البخاري، والترمذي، وأبي حاتم وابنه وابن عبدالبر، وغيرهم، بل القوي أنه واحدٌ مشهور بالنسبة، مختلف في اسمه كاد أن يكون

صحابياً لقدومه المدينة بعد وفاة المصطفى بليالٍ[١] ﷺ، وما رأيناه قال: سمعت رسول الله ﷺ إلا في حديث واحدٍ، تفرد بلفظ (سمعت): سويد بن سعيد عن حفص[٢]، وسويد فيه مقال، وما هو بالحجة، أَضَرَّ بأَخَرة وشاخ وربما يُلقن».

هل لأبي عبدالله عبدالرحمن بن عُسيلة صحبة؟

ذكرني قول الذهبي في رده السابق عن ابن عُسيلة: «كاد أن يكون صحابياً»، وتعقبه[٣] الحاكم بقوله: «لا» عند نفي صحبة عبدالله الصُّنابحي، وهما عنده واحد، بناء على قول الجمهور، وقال فيما تقدم: «بل القوي أنه واحد مشهور»! واعلم أنّ مَن لم يفرّق يُوهِّم من أثبت الصحبة، ومن فرّق يوهِّم من أثبت الصحبة لابن عُسيلة[٤] فقط، فافهم.

ولذا ترجم علاء الدين مُغلطاي في كتابه «الإبانة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة» (١/ ٣٥٨-٣٥٩) (رقم ٥٨٦)، لـ (عبدالله الصُّنابحي) بناءً على أنه ابن عُسيلة، فقال: «عبدالله الصُّنابحي».

---

(١) سيأتي ذلك مع تخريجه برقم (١٢٠).

(٢) ليس كذلك، وسيسهب المصنِّف في إيضاحه وبيانه.

(٣) المنوّه به سابقاً في هذا التقديم.

(٤) ذكر السيوطي في كتابه «درّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة رضوان الله عليهم» (ص٨١-٨٢)، (رقم ١٦٩)، عبدالرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي -وتحرف في مطبوعه إلى (الصالحي)! فليصوب-، وقال: «ذكره ابن منده في (الطبقة الأولى) من (التابعين من أهل مصر)، وروى عنه أنه قال: «ما فاتني رسول الله ﷺ إلا بخمس... »، قال: «وذكره جماعة من الصحابة، وقال في «التهذيب»: مختلف في صحبته»، وهذا ليس فيه تحرير ولا تدقيق! والعجب من محققه لما قال: «لم يذكره ابن عبدالبر»!

روى عنه: عطاء، واختلف عليه فيه، فبعضهم قال فيه: عَنه، عَن عَبْدالله، وبعضهم قال: عن أبي عَبْدالله؛ وهو الصواب.

وأبو عَبْد [الله] الصُّنابحي من كبار التابعين، واسمه: عَبْدالرحمن بن عُسَيْلة، لم يلق سيدنا رسول الله ﷺ.

وعبدالله الصُّنابحي غير معروف في الصحابة.

وقد اختلف فيه قول ابن معين؛ فمرة قال: حديثه مرسل، ومرة قال: عبدالله الصُّنابحي الذي يروي عنه المدنيون يشبه أن يكون له صُحْبة، والصواب عندي: أن يكون أبا عَبْدالله؛ لا عبدالله على ما ذكرناه.

وقال الترمذي[1]: الصُّنابحي الذي روى عن أبي بكر ليسَ له سَماع من النبي ﷺ، واسمُه: عبدالرحمن رحَل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق[2]، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث.

والصُّنابح بن الأعسر يقال له: الصُّنابحي -أيضاً-؛ وإنما حديثه: «**إني مكاثر بكم الأمم فلا تقتتلن بعدي**»[3].

وذكره أبو نعيم، وابن منده[4] في جملة الصحابة في حرف «عَبْدالله» كما أسلفناها.

---

(١) انظر كلامه في هذا الجزء رقم (١٢).
(٢) سيأتي برقم (١٢٠) وتخريجه هناك.
(٣) انظر تخريجه في هذا الجزء آخر فقرة (١٢).
(٤) نشرت قطعة منه في جامعة الإمارات العربية المتحدة في جزئين، بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، والنقص فيه كبير، بناءً على نقص في أصوله الخطية، ومنه قطع أربع مبثوثة، اعتمد المحقق في نشرته عليها، فجزاه الله خيراً.

وابن قانع[1] قال: عبدالله الصُّنابحي بن الأعسر الأحمسي» انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة: ومن فرّق بينهما اتضح عنده السبيل، وقامت الحجة على إثبات صحبة (عبدالله الصُّنابحي)، وعدم صحبة (عبدالرحمن بن عُسيلة أبي عبدالرحمن)، ولم يقع عنده تردد في الإثبات وعدمه لوضوح التمييز، ولعله لهذا السبب لم يورده الإمام الحسن بن محمد المعروف بـ (الصَّاغاني) (ت ٦٥٠هـ) في كتابه «نقعة الصَّديان فيمن في صُحبتهم نظر من الصحابة»!

وقد نفى الإمام العلائي (ت ٧٦١هـ) في كتابه «تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصُّحبة» (ص٤١) صحبة أبي عبدالله بن عُسيلة، فقال بعد كلام:

«أما بعد هذه المراتب من إلحاق مَنْ عاصر النبي ﷺ، ولم يره أصلاً بالصحابة إذا كان قد أسلم في زمانه كالأحنف بن قيس، وأبي عبدالله الصُّنابحي وأشباههما، فلا ريب أنه بعيد جداً، لأنّ الصُّحبة منفيّة عن هؤلاء قطعاً، بالاعتبار اللغوي والمعنى الاصطلاحي، ولا رؤية حصل لهم بها شرف المنزلة، فلا وجه لعدِّهم في جُملة الصحابة، إلا على ما تقدّم من استيفاء ذكر أهل القرن الأول الذي عاصره النبيُّ ﷺ» انتهى.

بقي ذكر المعتني الآخر بكلام ابن القطان، الذي نقلتهُ عنه بتمامه، وهو عصريّ المصنف وبلديّه وسميّه في الاسم واللقب والكنية:

سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري، المعروف بـ (ابن الملقن) (ت٤ ٠ ٨هـ):

---

(١) ووهمه المصنف في فقرة رقم (٢٨، ٣٠).

قال في كتابه «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» (٣/ ٢٤٤-٢٤٦) عند (الحديث الخامس بعد الثلاثين) من (كتاب الصلاة) وهو حديث مالك «**إن الشمس تطلع ومعها قرن**.. »، وهو في كتابنا برقم (٤). وطوّل النفس في تخريجه، ونقل كلام ابن القطان: «والمتحصّل من هذا أنهما رجلان» وختم النقل عنه بقوله: «فإن توهيم أربعة من الثقات في ذلك لا يصح».

قلت: وأنت رأيت أن المصنف أقام رسالته على هذا الأمر، ولم يحرر ابن الملقّن الكلام على الصُّنابحي، واكتفى بنقله كلام ابن القطان، مما يدلل على رضاه به، والذي جعله يرتضيه صحة الحديث، ووجود شواهد متعددة له، ساق منها ثلاثة، نكتفي بالأول منها، قال (٣/ ٢٤٦-٢٤٧): «واعلم أنه يغني عن هذا الحديث في الدلالة حديث عمرو بن عَبَسة في «صحيح مسلم» فإنه صحيح متّصل من غير شك ولا مرية، وهو حديث طويل، وفيه: «**قلت**: يا نبيّ الله! أخبرني عن الصلاة؟ قال: صلي **صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع؛ فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان؛ فحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صلِّ فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفيء فصلِّ، فإن الصلاة حينئذ مشهودة محضورة، حتى تصلي العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار**».

قال أبو عبيدة: الحديث في «صحيح مسلم» (٨٣٢) وغيره، وكان هَمُّ ابن الملقن إثبات صحة حديث الصُّنابحي، مما جعله ينقل كلام ابن القطان، وأشفعه

بشواهد ثلاثة له، ولم يحرر -كالمطلوب لو شَدَّ- أمر الصُّنابحي، وهل هو عبدالرحمن بن عُسيلة أم لا؟ واكتفى بإقرار النقل.

وصنيعه يدلل على مناصرته للبُلْقيني في التفريق، وجزمه بأن عبدالله الصُّنابحي صحابي، وأنه غير عبدالرحمن بن عُسَيلة.

وممن اختار غير ما توصل إليه المصنف، وسبقه -في الزمن- طويلاً إمام في القراءات، وآخر له مشاركة حسنة في الفقه والحديث، وأما الأول فهو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ (ت ٤٤٤هـ)، فإنه ألف جزءاً مهماً في «بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» ولما تكلم على الإرسال مثَّل بما وقع لمالك، وجزم أن ما رفعه الصُّنابحي للنبي ﷺ مرسل، وهذا نص كلامه بحروفه:

«فأما مَنْ لا يُعرَف أنه أدرك من يُحدِّث عنه فذلك لا يتحمل اتصال حديثه، بل يُطلق عليه الإرسال.

ومثال ذلك:

ما حدثناه إبراهيم بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا القعنبي، عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...** » الحديث.

وكذلك قوله: «**إذا توضأ العبد المؤمن..** » وشبه ذلك إذا ورد عمن لا تعرف له صحبة، فلا يصح دروكه مَن يروي عنه»[1].

---

(١) جزء في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع (فصل ٧) (فقرة: ٣٣، ٣٤-بشرحي) وانظر ما قدمناه (ص٥) من أن سبب تحقيق جزء البُلقيني هذا هو شرحي لجزء الداني، والله الهادي.

قال أبو عبيدة: استفاد أبو عمرو الداني في هذا الفصل من الآخر الذي له مشاركة في الفقه والحديث وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعروف بـ(ابن القابسي) في (مقدمته) لـ«تلخيصه الموطأ» برواية ابن القاسم (ص٣٩) فإنه قال:

«فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يحدث عنه فذاك لا يحتمل اتصاله، كقول عبدالله الصُّنابحي: إنّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «**إذا تَوَضَّأ العَبْدُ المُؤمِنُ..** »، وقوله: إن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَان**» فلم يَعرف حذّاق المحدثين لعبدالله هذا صحبةً، فوقف بعضهم، وأطلق آخرون النكير، وصرفوه إلى من أيقنوا أنه ليس له صحبة، فإذا استيقنوا الصحبة عدّوا الحديثَ موصولاً إذا جاء في الألفاظ التي تقدم وصفُها» انتهى.

وهما -كما ترى- يميلان إلى أن الصُّنابحي ليس بصحابي، وإنْ تردد القابسي في كونه موصولاً أم لا؟!

هذه هي الجهود المتميزة التي اعتنت بالموضوع الذي طرقه المصنِّف، أحببت جمعه بين يدي الرسالة، ليظهر للقارئ دقة المصنِّف، وليعلم منهجيته وفهمه، وطريقته الواضحة في التمييز بين الأشياء المشكلة، وأناته في التتبع، وطول باعه في البحث، وملكته في الربط بين النقول، وقوته في الإدلاء بالحجة، وحسن عرضها.

والذي يقرأ كلامه؛ يعظم اختياره، ويقيم له وزناً، ويعلم مدى دقة العلامة أحمد شاكر لما علق على «الرسالة» للإمام الشافعي (ص٣١٧-٣٢٠) فقرة رقم (٨٧٤) عند ذكر الشافعي من طريق مالك حديث عبدالله الصُّنابحي: «إن

الشمس تطلع.. »، وساق تخريجه، وطول فيه، وقال بعد عزوه للدواوين السنة، وتفصيل طرقه، وسوقه كلام ابن حجر في «التهذيب» -وأصله لعبدالغني المقدسي في «الكمال»[١]- ثم كلام ابن عبدالبر[٢] -ونقله شاكر بواسطة[٣] «تنوير الحوالك» (١/ ٥٢، ٢٢٠) للسيوطي- ومفاده أن (عبدالله الصُّنابحي) وهم، وصوابه (أبو عبدالله) وهو عبدالرحمن بن عُسيلة، وهما واحد، وليسا باثنين، قال العلامة أبو الأشبال متعقّباً ذلك كلَّه:

«وكله عندي خطأ، اختلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت، بل هم ثلاثة، لا اثنان: «الصنابح بن الأعسر الأحمسي» صحابي، و«أبو عبدالله عبدالرحمن بن عسيلة الصُّنابحي» تابعي، والثالث: «عبدالله الصُّنابحي» صحابي سمع النبي ﷺ، ولم يخطئ فيه مالك، ولم يخطئ زهير بن محمد في روايته قول عبدالله الصُّنابحي: «سمعت رسول الله ﷺ»، وزهير ثقة، والطعن فيه ليس قائماً، وانظر كلامنا عليه في «شرحنا على الترمذي» (ج٢ ص٩١-٩٢) ومع ذلك فإن زهيراً لم ينفرد بهذا التصريح بسماع عبدالله الصُّنابحي من النبي ﷺ، فقد صرح به مالك أيضاً، نقله الحافظ في «الإصابة» (ج٤ ص١٤٥) فقال:

---

(١) وساقه المصنف بواسطة «تذهيب الذهبي» له في فقرة (٣٧)، ولم أجد له ذكراً في «إكماله» لمغلطاي، ولا في القطعة الملحقة به المطبوعة بأخرة، ووجدت أن جل زيادات ابن حجر، المسبوقة بـ(قلت) مأخوذة منه.

(٢) وهو في كتابنا هذا في فقرة (٨، ١٠).

(٣) إذ لم يكن «التمهيد» ولا «الاستذكار» آنذاك مطبوعاً.

«وكذا أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق إسماعيل بن أبي الحارث، وابن منده من طريق إسماعيل الصائغ، كلاهما عن مالك وزهير بن محمد قالا: حدثنا زيد بن أسلم بهذا، قال ابن منده: رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، وخارجة بن مصعب بن زيد».

وأقوى من هذا كله: أن ابن سعد ترجم في «الطبقات» «تسمية من نزل الشأم من أصحاب رسول الله ﷺ» فذكر تراجمهم (ج٧ ق٢ ص١١١-١٥١) ثم ترجم عقبهم «الطبقة الأولى من أهل الشأم بعد أصحاب رسول الله ﷺ»، فذكر الصُّنابحي هذا في الصحابة الذين نزلوا الشأم، فقال (ج٧ ق٢ ص١٤٢):

«عبدالله الصُّنابحي. أخبرنا سويد بن سعيد قال حدثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبدالله الصُّنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الشمس تطلع من قرن شيطان، فإذا طلعت قارنها، فإذا ارتفعت فارقها، ويقارنها حين تستوي، فإذا نزلت للغروب قارنها، وإذا غربت فارقها، فلا تصلوا هذه الساعات الثلاث**».

فهذا جزم من ابن سعد بأنه صحابي، ورواية بإسناد صحيح أنه سمع من النبي ﷺ، كرواية زهير بن محمد.

ثم هذا الصُّنابحي له حديثان[1]، هذا الحديث الذي هنا، وحديث آخر في فضل الوضوء، رواه مالك في «الموطأ» بهذا الإسناد (ج١ ص٥٢-٥٣) **ومالك الحكم والحجة في حديث أهل المدينة وروايتهم، وقد تابعه غيره في حديث الباب، فلا يحكم بخطئه إلا بدليل قاطع، إذ هو الحجة على غيره.**

---

(١) وحديثان آخران، فمجموع ما ساق له المصنّف أربعة أحاديث، انظر فقرة (١١٥).

وبعد كتابة ما تقدم وجدت بحاشية «الأم» (ج١ ص١٣٠) عن السِّراج البُلْقيني قال: «حديث الصُّنابحي هذا هو في «الموطأ» روايتنا من طريق يحيى بن يحيى، وأخرجه النسائي من حديث قتيبة عن مالك كذلك، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه إسحاق بن منصور الكوسج عن عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبدالله الصُّنابحي، كذا وقع في كتاب ابن ماجه (عن أبي عبدالله).

واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكاً إلى أنه وقع له خلل في هذا الحديث، باعتبار اعتقادهم أن الصُّنابحي في هذا الحديث هو عبدالرحمن بن عسيلة أبو عبدالله، وإنما صحب أبا بكر الصديق ﷺ، وليس الأمر كما زعموا، بل هذا صحابي غير عبدالرحمن بن عسيلة، وغير الصُّنابحي بن الأعسر الأحمسي، وقد بينت ذلك بياناً شافياً في تصنيفٍ لطيفٍ سمَّيتُه «**الطريقة الواضحة في تبيين الصُّنابحة**»، فلينظر ما فيه فإنه نفيس.

وهذا يوافق ما رجحته، فالحمد لله على التوفيق» انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة: وهذا -كما أسلفت- من دقته، وقوّة قريحته، وحُسن اختياره، وإن لم يرتضه المعلِّقون على «مسند الإمام أحمد» (٣١/ ٤١١-٤١٢ - ط مؤسسة الرسالة) لما قالوا: «وقد ضرب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «الرسالة» للشافعي (٣١٧-٣٢٠) على هذا الكلام جملة واحدة، فقال: هذا قولهم، وكله عندي خطأ، اختلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت، بل هم ثلاثة لا اثنان: الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي صحابي، وأبو عبدالله عبدالرحمن بن

عسيلة الصُّنابحي تابعي، والثالث عبدالله الصُّنابحي سمع النبي ﷺ، ولم يخطئ فيه مالك!

قلنا: واعتمد في صحبته على ما ساقه ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٤٢٦)، فذكر عبدالله الصُّنابحي في الصحابة الذين نزلوا الشام، وساق له هذا الحديث بإسناده من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، وفيه تصريح عبدالله الصُّنابحي بسماعه من النبي ﷺ، ولا حجة في رواية حفص ومن تابعه لما احتج له كما بينا، ولا ترد أقوال الأئمة[1] بما ردها به الشيخ أحمد شاكر. ولعمري، هل يقال في أئمة الجرح والتعديل الذين سبروا المرويات وعارضوها ببعضها، ووقفوا على عِلَلِها باستقراء أحوال الرواة، أمثال علي بن المديني وابن معين والبخاري: إنهم اختلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت؟! وإذا كان هؤلاء تختلط عليهم الروايات والأسماء وتشتبه، فهل سيعرفها من المعاصرين من ليس له من الرواية والرُّواة إلا مجرد النقل من كتبهم؟ غَفَرَ الله للشيخ أحمد شاكر، لقد اضطرب منهجه، فهجم على تخطئتهم، وتخطئتهم نمط صعب ونمط مخيف»!

وأكتفي بهذا القدر من النقول، ليعلم القارئ دقة التفريق، وأهمية الرسالة، ومدى حاجة الباحثين والمشتغلين بعلم الحديث لها، وليعلم مدى التهويل والتهويش على المحققين المحررين، واللامبالاة بإرخاء عنان القلم للتُّهم الشنيعة، والألفاظ الفظيعة، لمن رام تبيين «الطريقة الواضحة» المنيعة على وفق المقرر من قواعد الصنعة الحديثية، والله الموفق، لا ربَّ سواه.

---

(١) هو ناصر مالكاً وابن معين وجماعة ممن أَلَّف في الصحابة وأوهم كلامهم هذا بانفراده!

موارد المؤلف في جزئه

اعتمد المصنف في جزئه هذا على عدة مصادر أصلية، وجميعها في الحديث النبوي، وكتب التراجم، باستثناء كتاب واحد في التفسير[1]، وأكثر من النقل من الكتب التي تخص الصحابة رضوان الله عليهم، وأسوق أذكر أسماءها على مواضعيها، وابتدأ بـ:

• **الكتب الستة ودواوين الحديث**: أكثر المصنف من النقل من دواوين السنة المعتمدة، وسمَّى الكتب التي نقل منها، مثل:

• «**صحيح البخاري**»، نقل منه فقرة رقم (١٢٠) وأورد حديثاً بإسناده ولفظه، وكذلك فعل في (١٣٣) وأشار إلى اختلاف نسخه[2].

• «**صحيح مسلم**»، أشار إليه فقرة (١٠١)، ونقل منه آخر فقرة (١٣٣)، وخص فقرة (١٣٥) بحديث منه ساقه بسنده ولفظه.

• «**المجتبى**»، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، صرح بالنقل منه في الفقرات (٤، ٥) ونقل فقرة (١٤٧) منه، وأورد حديثاً بسنده ولفظه.

• «**عمل اليوم والليلة**»، **للنسائي أيضاً**، نقل منه حديثاً في فقرة (١٤٨).

---

(١) سيأتي في آخر مصدر.

(٢) تبيّن لي أنه نقله من «تحفة الأشراف» للمزي، وسيأتي.

• «**السنن الكبرى**» للنسائي والكتاب السابق جزء منه، ونقل المصنف منه وسمى أبوابه دونه في (١٥٣، ١٥٤، ١٥٥).

• «**جامع أبي عيسى الترمذي**»، نقل منه في الفقرات (١٢، ٤٨)، وأشار إليه في فقرة (٦٩، ٧٥، ٨٨ وفي آخر (١٣٥)، ١٤٢)، وذكر في آخر (٧١) سبب اقتصار الترمذي على حديث واحد لبعض الصحابة، ونقل فقرة (١٤٣) حديثاً منه بسنده ومتنه.

• «**سنن ابن ماجه**»، نقل منه في فقرة (٣٣)، وسماه في آخر فقرة (٣٨)، وساق حديثاً بسنده ولفظه منه، وهي فقرة (٥٦) من ترقيمنا، وكذلك فعل في (١٣٧)، ونقل منه في فقرة (١٠١).

• «**سنن أبي داود**» نقل منه في فقرة رقم (١٢٢)، وفقرة (١٢٣) حديث منه بالسند واللفظ، وكذلك فعل في (١٤٦، ١٦٠)، وأشار إليه في (١٣٦)، ونقل من بعض من تكلم على «سنن أبي داود» في فقرة (١١٦)، ووجدت النقل في «**تهذيب السنن**» لابن القيم، وقال البلقيني: «نقلته من خطه»، وتعقّبه.

ونقل أيضاً في فقرة (١٢٢) من «**الحواشي على مختصر سنن أبي داود**» للمنذري، وناقشه في الفقرات (١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧)، ونقل في (١٣٨) من رواية أبي الطيب الأشناني لـ«سنن أبي داود»، وتبين لي أن هذا النقل كان بواسطة:

• «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للمزي نقل منه في فقرة (١١٢)، وسماه بآخر كلمة منه، ونقل منه في فقرة (١٣٣) لما ذكر اختلاف نسخ «صحيح البخاري»، و نقل منه لما جزم برواية الصُّنابحي عن بعض الصحابة أو نفيها في «الكتب الستة»، كما تراه في (١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٢) ولم يصرح في جميع هذه المواطن باسم هذا الكتاب ولا مؤلفه!

ولم يقتصر نقل المصنف من «**الكتب الستة**» المشهورة، ونقل من غيرها وهي نقلٌ شهرة عنها، مثل:

• «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» نقل منه كثيراً، كما تراه في الفقرات (١٩، آخر ٢١ و ٣١، وكذلك في: (٢٢، ٧٦، ٨٣، ١٣٦)، وأورد منه غير حديث بتمامه، سنداً ولفظاً، كما تراه في الفقرات (٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٦٤، ٧٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٢)، وألمح إلى منهجه، وما يدل عليه صنيعه في الفقرات (٤١، ٤٣، ٦٢، ٦٤، ٧١)، ونقل منه وسماه في الفقرات (٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ١٠٤)، وأشار إلى تحريف في اسم راوٍ وقع في النسخة التي كانت بين يديه في فقرة (٦٦)، وقال في فقرة (٧١):

«وقع في ترجمة الصُّنابحي الأحمسي شيء في «مسند أحمد» يحتاج إلى تأمل..» وساقه في فقرة (٧٢) و(٧٣) و(٧٤) وأشار إلى زيادة في نسخته، أو سقط حديث في مسند (عبدالرحمن بن أزهر)، وتكلم في فقرة (٩٢-٩٨) على صحة نسبة «المسند» لأحمد، وأفاض الكلام على راويه أبي علي بن المذهب.

• «**موطأ الإمام مالك بن أنس**» صرح بالنقل منه في الفقرات (٣، ٤، ٥، ١٣٨) ومما قال في فقرة (٢١): «ظفرت برواية قاطعة للنزاع، مصرّحة بالسماع، تظهر بها صحة المسالك، ودفع الوهم عن الإمام مالك» وأكد ذلك باستقراء طريقته، كما تراه في (١٣٨، ١٣٩).

ولم يقتصر نقله من هذا الكتاب، بل تعداه إلى أهم شرحين له، هما لابن عبدالبر:

الأول: «**الاستذكار**»، صرح باسمه والنقل منه في الفقرات (٨، ١٠، ١١).

الآخر: «**التمهيد**» نقل منه ولم يسمه في فقرة (١٢٨).

• «**المصنف لابن أبي شيبة**»، صرح باسمه في فقرة (٦٣)، ونقل منه الفقرتين (٨١، ٨٢) بتمامهما.

• «**السنن الكبرى**» **للبيهقي**، نقل منه الفقرة رقم (٢٠) وذكره في فقرة (٢٦).

• «**المعجم الأوسط**»، **للطبراني**، نقل منه الفقرة رقم (٣٤).

• «**المستدرك**» **للحاكم**، نقل منه في فقرة رقم (٧٧) وأورد نقلاً طويلاً منه ليس في مطبوعه، بينما أثبته ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٨٥)، وأفاد في فقرة (٧٨) إلى مخالفته الضِّمنية للبخاري.

• «**أخلاق العلماء**» **للآجري**، نقل منه في (١٤٩) حديثاً بالسند والمتن، ولم يسم الكتاب، واكتفى بعزو النقل لصاحبه.

ونقل أيضاً من كتاب واحد من كتب الأحكام، وهو:

• «**عمدة الأحكام**» **للحافظ عبدالغني المقدسي**، نقل منه في فقرة (٧٥)، ورد عليه في الفقرة التي تليها.

كتب المصطلح والعلل

صرح المصنف باسم كتاب واحد في هذا الفنّ، وهو:

• «**علوم الحديث**»، **للحاكم النيسابوري**، ونقل منه في فقرة (٩٠).

• «**كتب العلل**»، نقل المصنف في هذا الجزء من كتابين من كتب «العلل»، هما أهم ما أُلِّف في هذا الباب، ووقف على الأول منهما متأخِّراً، مما صرفه عن وهم كاد أن يقع فيه، وهو:

• «**العلل الكبير**» **لأبي عيسى الترمذي**، ذكره في آخر فقرة (١٢)، ونقل منه في رقم (٤٩)، وخص بترقيمنا فقرة (٥٠) منه، وألمح إلى فائدة الوقوف عليه في (٥١)، وألمح إليه في فقرة (٦٣).

• «**العلل**» **للدارقطني**، نقل منه الفقرة رقم (١٦١).

كتب التراجم

لمّا كان موضوع هذا الجزء أسماء الصُّنابحة، وتمييز بعضهم على بعض بطريقة واضحة، ظهر فيه النقل من كتب التراجم، ولا سيما أصحاب البضاعة الرابحة، وهم الصحابة رضوان الله عليهم.

كتب تراجم الصحابة

أكثر المصنف من النقل من الكتب التي وقف عليها في تراجم الصحابة، ودلّ صنيعه في هذا الجزء إلى رجوعه إلى أكثر من نسخة من بعضها، وهذه أسماء الكتب التي صرح بأسمائها وأسماء مؤلِّفيها:

• «**معجم الصحابة**»، **لأبي القاسم البغوي**، أكثر المصنف من النقل منه، وصرح باسمه أكثر من مرة، كما تراه في الفقرات (٩، ١٣، ١٤، ٢٦، ٤٥)، وصرح بوقوفه على نسختين[1] مسموعتين منه، وفيهما وهم في فقرة (١٥)، ونقل في فقرة (٤٩) منه حديثاً بسنده ولفظه، وكذلك فعل في فقرة (٦٥، ١٠٠، ١٠٥، ١١٣، ١٣١) -ونقل أحياناً كلامه على الحديث- وألمح إلى استنباط رأي دل عليه صنيعه في فقرة (٤٧)، وألمح إليه في (٦٣، ٦٦، آخر رقم ٨٠، ١١٢، وفي ٨٣)، وصرح في فقرة (٩٩) أنه وقف منه على أصل قديم مسموع، ونقل منه في فقرة (١١٨) كلاماً لابن معين.

• «**معجم الصحابة**» **لعبدالباقي بن قانع**، نقل منه الفقرة (٢٨، ٢٩، ٣١) ووهّمه في (رقم ٣٠)، وبيّن أنّ سقطاً وقع في النسخة التي وقف عليها منه، وأشار إليه في فقرة (٨٤).

• «**معرفة الصحابة**» **لأبي نعيم الأصبهاني**، نقل منه فقرة (٥٢، ٥٣، ٥٤)، ونقل منه فقرة (٦٧)، وسقط بعضه من مطبوعه، وفهم منها أنه يشير إلى صنيع للبغوي لم يترضه، ونقل منه رقم (٦٨) وسقط طريق للحديث من نسخة المصنف، وأشار إلى صنيعه في رقم (٦٩، ٨٣).

---

(١) نظر في نسختين ليتحقق من وهم وقع في أول نسخة نظر فيها، والرجوع إلى أكثر من نسخة أمر مهم جداً في التحقيق، ورحم الله ابن حجر القائل في «تعجيل المنفعة» (ص٥٥-ط الهندية) (ترجمة بكر بن كنانة) متعقباً ابن شيخه العراقي الولي أبا زرعة: «ولو راجع نسخة أخرى؛ لظهر له الصواب».

• «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**» **لابن عبدالبر**، صرح باسمه مقتصراً على الكلمة الأولى منه ناقلاً عنه في الفقرات (١٦، ١٧، ٨٧).

كتب رجال كتب الستة

اعتمد المصنف -رحمه الله تعالى- على كتابين اختصَّا برجال الكتب الستة، وأورد منهما نقلين طويلين:

الأول: «**الكمال في أسماء الرجال**» للحافظ عبدالغني المقدسي، صرح بالنقل منه في الفقرة رقم (٧)، ولعله نقل منه -أو من الذي بعده- في الفقرات (٢٣، ٣٥، ٣٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠)، وأبهمه في فقرة (١٢١) فقال: «في كلام بعض المتأخرين المتكلمين على الرجال»، ولعله يريد:

الآخر: «**تذهيب تهذيب الكمال**» للذهبي، صرَّح بالنقل منه في الفقرة رقم (٣٧) وهي بتمامها فيه، ولعله نَقَلَ منه بعض ما أورده من تعديل أو تجريح لبعض الرواة، انظر الكتاب السابق، وألمح إلى رد بعض ما فيه في آخر فقرة (٤٠).

كتب الجرح والتعديل

نقل المصنف الجرح والتعديل من غير الكتب السابقة، مثل:

• «**الجرح والتعديل**» **لابن أبي حاتم الرازي**، نقل منه المصنف في فقرة رقم (٨٠)، وفقرة رقم (٨٦- بترقيمنا) بتمامها منه، ونقل منه في فقرة (١٠٩) - ويمكن أن تكون بالواسطة- ومباشرة فقرة (١١٩).

كتب المؤتلف والمختلف

نقل المصنف في هذا الباب من كتاب سماه: «**مشتبه النسبة**» **لابن ماكولا**، وهو «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأسماء

والأنساب»، وصرح ابن حجر في «تعجيل المنفعة» في ترجمة (أبو عفير الأنصاري) (ص٥٠٦ - ط الهندية) أن أصل هذا الكتاب هو كتاب الخطيب في «المؤتلف».

كتب التاريخ

نقل المصنف من كتب قليلة في التاريخ، وأكثرُ نقلٍ وأطولُه كان من:

• **«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي**، نقل منه ما يخصُّ راوي «مسند أحمد»، وهو أبو علي بن المذهب كما تراه في الفقرات (٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦)، وأجمل صنيعه في فقرة (٩٧) ولعله نقل منه فقرة (١٠٢).

كتب التفسير

لم ينقل من كتب التفسير إلا من «**تفسير الطبري**» سماه في آخر (١٦٢)، ونقل منه سنداً ومتناً في (١٦٣).

التعريف بالنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

لا أعلم لهذا الجزء إلا نسخة خطية وحيدة، وهي من محفوظات مكتبة كوبرلي بتركيا، في مجموعة رقم (٢٢٨)، وهو عقب كتاب البُلقيني المشهور المطبوع[1] «محاسن الاصطلاح»، وهو في المجموع من ورقة (١٠٩) إلى ورقة (١٢٠)، وهو بخط نسخ، بمقياس (١٩ × ٥ , ٢٥) (٥ , ١٣ × ٢٠) سم، ومسطرتها ٢٥ سطراً.

---

(١) أول ما نشرته المحققة البارعة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ)، وصدر عن دار المعارف، مصر.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وصلى الله على محمد.

قال شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني الشافعي أمدّ الله في عمره بالبركة:

أما بعد: حمد الله الذي جعل صفقة أهل العلم هي الصفقة الرابحة، ومنحهم من فضله العَميم الهداية والأعمال الصالحة.. ».

وآخره: «والحمد لله عوداً على بدء، اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلَّيتَ على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد، وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

قال ذلك وكتبه: عمر بن رسلان البُلقيني».

قال أبو عبيدة: فتأريخ النسخ مهمل، ولم يذكر عليها، ولكن جاء في «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي» (١/ ١٢٣-١٢٤) ما يدل على أن تاريخ نسخ هذا الجزء هو الفراغ من نسخ كتاب «محاسن الاصطلاح»[(١)]، وهو ملحق به، وتحرف اسم هذه الرسالة، ففي الفهرس المذكور عقب «المحاسن»: «رسالة في

(١) ليس من النسخ المعتمدة بتحقيق بنت الشاطئ رحمها الله تعالى.

الضائحة[١] (في نسب عبدالله الضائحي)[٢]، تأليف البُلقيني أيضاً» وفيه: «نسخة بخط نسخ من ١٠٩ب-١٢٠أ، بمقياس الكتاب السابق، ومسطرتها ٢٥ سطراً، بخط الكاتب السابق في التاريخ المذكور».

قال أبو عبيدة: وفي الكتاب السابق: قيد الفراغ.. في العشر الثاني من جمادى الآخر عام خمس وتسعين وسبع مئة».

فهذه النسخة عتيقة، مكتوبة في حياة مؤلّفها[٣]، ولذا دعى له الناسخ بقوله في أولها: «أمدّ الله في عمره بالبركة»، وهي مقابلة ومصححة، ولا يبعُد عندي أنها مقابلة على نسخة المصنف رحمه الله تعالى.

ومع هذا فقد وقعت فيها أخطاء يسيرة، وتحريف في بعض الأسماء، وسقط في بعض المواضع، نبهنا عليه في محالّه، بعد عرضه على المصادر التي نقل منها المصنف.

عملي في التحقيق

يتلخص عملي في هذا الجزء بما يلي:

---

(١) كذا، تحريف عن الصُّنابحة، وليس على الجزء عنوان، وحرف فيه عند ذكر أوله: «فإني لما نظرتُ كلام أئمة الحديث في الضائحة» كذا!

(٢) كذا تحريف عن الصُّنباحي، وحُرّف فيه عند ذكر آخره: «آخره: عن الضاحي عبدالرحمن بن عبلة»! وصوابه: «الصُّنابحي عبدالرحمن بن عُسَيلة».

(٣) لم يُذكر اسم الناسخ لا لجزئنا ولا لـ «المحاسن».

أولاً: قمنا بمقابلة المصفوف على المخطوط، وقد كلَّف بعضُ الأفاضل بعض طلبة العلم بالمدينة نسخ الجزء وتنضيده[1] وأرسل لي مصفوفه مع أصله الخطي، فجزاه الله خيراً، فإنه ساعدني فاختصر الوقت، بإنجاز مرحلة من مراحل التحقيق.

ثانياً: قمتُ بترقيم الكتاب إلى فقرات، وضبط المشكل من النّص.

ثالثاً: قابلتُ النص على المصادر التي نقل منها المصنف، كلمة كلمة، وحرفاً بحرف.

رابعاً: خرجت الأحاديث والآثار مراعياً الطريق التي ذكرها المصنف، والغرض التي ساقها من أجله، فلم أرخ عنان القلم للتخريج إلا بالمقدار الذي يخدم أصل فكرة الرسالة.

خامساً: وثقتُ النقول في الهامش، وكذا رجعت إلى الكتب الأصلية التي نقل عنها بالوسطة.

سادساً: عرفت بهذا الجزء، ومصادر المصنف فيه، وذكرت أهميته وفائدته.

وأخيراً: هذا جهدي في هذا الجزء في ضبطه وتفقيره وتخريج أحاديثه وآثاره، فإنْ أصبتُ فمن الله وحده، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله في كل زلل، وأسأله سبحانه أن يجنبني كل خطل وخلل، وأسأله السداد والصواب في الأقوال والأفعال، إنه المانّ على عباده بالخيرات، والمتفضِّل عليهم بالصالحات، فله سبحانه وحده الحمد والمنة، والسلام على عباده الذين اصطفى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) وجدنا فيه أخطاء ليست بقليلة، قمنا بتصحيحها، ولم يظهر بعض منها إلا عند التوثيق والتخريج.

ترجمة المصنف

السِّراجُ البُلقِينيُّ عالمُ المئةَ الثَّامنة

- موجز سيرته وعصره وشيوخه وشخصيته ومناصبه.
- أصحابه وتلاميذه.
- مصنّفاته.

السِّراجُ البُلقِينيُّ عالمُ المئة الثَّامنة[1]

(٧٢٤-٨٠٥هـ)

(١) «تاريخ ابن حجي» (٢/ ٥٨٧-٥٨٨)، لأبي العباس أحمد بن حجّي الدمشقي (ت٨١٥هـ)، التقى مع شقيق المصنِّف، واستفاد منه، «إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين» تخريج خليل الأقفهسي (ت٨٢٠هـ) ص٥٠-٥١)، ومجموعة كتب لابن حجر، مثل:

• «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٩٤)، و«الدرر»، و«إنباء الغمر» (٥/ ١٠٧)، والترتيب فيها على حروف المعجم، و«المعجم المفهرس» (ص٧٧، ٩٣، ١٠٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٦٣، ٣١٣، ٤١٥)-مرتب على حروف المعجم لعناوين الكتب التي قرأها ابن حجر أو سماعها منه-.

• وترجم له جمع من العلماء، مثل: التقي الفاسي في و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٥-٢١٨) رقم (١٥٢٦)، والتقي المقريزي في «السلوك»، وفي «الخطط»، للمدارس، وفي «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» (١/ ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٨، و٢/ ٣٦٥، ٣٦٧، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٢١) ومحمد ابن أحمد الغزي العامري في «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» (ص٢٩-٤٠)-وهي أوسع ترجمة وقفت عليها له- وابن فهد في «ذيل التذكرة» (٢٠٢-٢٢٠)، وابن تغري بردي في «الدليل الشافي» (١/ ٤٩٧)، وأبو زرعة ابن العراقي في «الذيل على العبر» (١٥٠، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٤١٦، ٤٢٧، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٥٨)، وابن تَغْري بردي في «النجوم الزاهرة» (١٣/ ٢٩) المجلدين الحادي عشر والثاني عشر عصر دولتي المماليك، والترتيب فيها على السنين. وابن قاضي شهبة في «الطبقات» (٤/ ٤٢) رقم (٧٣٧)، والسخاوي في «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٧)، و«الضوء اللامع» (٦/ ٨٥) وعنه الشماع الحلبي في «القبس الحاوي لغُرر ضوء السخاوي» (٢/ ٥)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ٥٠٦)، و«ذيل التذكرة» (ص٣٦٩)، و«طبقات الحفّاظ» (ص٥٣٨)، والداودي في «طبقات المفسرين» (٢/ ٣،٥)، وابن طولون في «قضاة دمشق» (١٠٩)، وابن العماد في «الشذرات» (٧/ ٥١) وأحمد ابن محمد الأدنروي في «طبقات المفسرين» (ص٣٠٨)، والشوكاني في «البدر الطالع» =

=(١/ ٥٠٦)، وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ٩٣-الألمانية)، وفي «الذيل» (٢/ ١١٠)، والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٢٠٥)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٧/ ٢٨٤).

• وله ذكر في فهارس الدور الخطية وفهارس الكتب مثل: «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» (١/ ٢٤٠، ٧٠٥، ٨٠٦، ٩١٧، ٩٦٧)، و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٢٥٢، ١١١٨-وتعليقي عليها)، و«الذخائر الشرقية» (٤/ ٤٢٤، ٤٧١، ٥٧٧)، و«فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي» (١/ ١٢٣، ٥٤١)، و«فهرس المخطوطات العربية المصورة» (١/ ٤٣، ٤٤، ٤/ ٤٢)، و«فهرس المخطوطات» دار الكتب المصرية، المصطلح، (١/ ١٥٥، ٢٨٥، ٣١٨) و«فهرس دار الكتب المصرية-الفقه» (١/ ٣٩٦، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٣١، ٥٤٠، و٣/ ٤٩)، و«فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية» (٢/ ٤٧٤، ٤٧٦، ٥٦٠)، و«فهارس مكتبة الأوقاف العامة بالموصل» (٣/ ١٢٥، ١١٦و٧/ ٣٣٧)، و«فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (٢/ ٦٧٦-التاريخ)، و«فهرس المكتبة الظاهرية» (٦١، ٦٢، ٨٩، ١٥٦-فقه شافعي)، و«فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية» (٣٠٩)، و«فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء» (١/ ٢٨٦، ٣٥٦)، و«مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه» (ص٥٩-دار صدام سابقاً)، «فهرس مكتبة الدولة، برلين» (٤/ ١٤٤)، «فهرس المخطوطات الإسلامية في جامعة ليبزج» (٢/ ١١٦)، و«تاريخ التراث العربي» (م١/ ج١/ ٢٥٦، ٢٩٣-علوم القرآن والحديث و م ١/ج٣/ ١٨٤-الفقه)، و«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (قسم الفقه وأصوله) (٢/ ٥٠٨) رقم (٥٧٠)، و(٢/ ٥٣٥) رقم (٦٢٣، ٦٢٥) و(٢/ ٥٨٢) رقم (٢٨٦)، و(٧/ ٢٤) رقم (١١٦) و(٧/ ٣٢٦) رقم (٥٥٦) و(٧/ ٥٤٠) رقم (١٢١٠)و (٧/ ٥٩٠) رقم (١٣٣٢) و(٧/ ٧٥١) رقم (١٦٥١) و(٨/ ٥٣) رقم (١٨٨) و(٩/ ٢٩٨) رقم (٦٩٣) و(١٠/ ٣٤٠) رقم (٥٢٥) و(١٠/ ٦١٨) رقم (١٢٤٠).

• وللبُلقيني ترجمة وذكر في كتب بعض المعاصرين، مثل: «الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة» (٢/ ٢٧٥١)، و«تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي» (١/ ٥٢٢)، و«المجددون في الإسلام» لعبد المتعال الصعيدي (ص٢٣٧-٢٣٩)- ونازع في كونه مجدداً للقرن التاسع-، «معجم طبقات الحفّاظ والمفسرين» للسيروان (٢٦٠)، وأثبت بعض من =

السِّراجُ البُلقيني، أبو حفص عُمر بن رَسْلان بن نُصَير بن صالح بن شهاب ابن عبد الحق العسقلاني الأصل[1] الكناني المصري الشافعي: فقيه الزمان، وحجة الله على خلقه في وقته، مجتهد عصره، وعالم المئة الثامنة.

=حقق كتبه ترجمة له مثل: الدكتور سعود الدعجان في مقدمة تحقيقه لكتابه «ترجمان شعب الإيمان» (ص١٣-٢٠)، وعائشة عبد الرحمن في تقديمها لتحقيق «محاسن الاصطلاح» (ص٦٣-١٠٤)، واستفدتُ من ترجمتها وزدت عليها كثيراً، وغيرها من فهارس الكتب، ومعاجم شيوخ ذاك الوقت، وكتب الرحلات.

• وقال السخاوي في «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٧): «وترجمته مفردة بالتأليف» وفي «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢) في ترجمة ولد المترجم (صالح): «وأفرد لوالده ترجمة في مجلدة، أخذ الترجمة التي جمعها له أخوه من قبله، وضمَّ إليها فوائد بإرشاد شيخنا -أي: ابن حجر- وذلك في حياة أخيه، وعليه فيها مؤاخذات كثيرة»، ثم ذكر مَنْ قرظها من العلماء، وقال في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٧١) نحوه، وزاد: «فجاءت في مجلد، قرأته عليه» فقال فيه: (١/ ٣١٦) وعن ابن حجر: «وكان هو المشير عليه -أي: علم الدين صالح البلقيني- بجمع ترجمة أبيه، رحمه الله وأيانا» ولم يذكر المؤاخذات! وقال ابن حجر في «إنبائه» (٥/ ١٠٨) عنها: «جمع فيها أسامي تصانيفه، وأشياء من اختياراته، أجادها ونعتها ابن قاضي شهبة في «طبقاته بقوله: «في مجلدة مشتملة على مناقبه»».

قلت: نقل منها الغزي في كتابه المذكور سابقاً ومنها نسخة بخط مؤلفها في مكتبة كوبرلي، رقم (١٠٦١) في (١٦٩) ورقة، مؤرخة في يوم الأربعاء، ثاني عشر، شهر صفر المبارك، سنة تسع عشر وثمان مئة، وكانت في نوبة الشيخ زكريا الأنصاري، ثم بنوبة محمد بن محمد الخفاجي الحنبلي، وعليها خط محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فهي نسخة نفيسة.

لعل الله ييسر لها طالب علم يقوم على خدمتها، ويظهر هذا العَلَم ومؤلفاته على الوجه اللائق به؛ لتقع الفائدة منها بعد التحقيق والتنقيح، والله الموفق والهادي.

(١) قال ابن الحجّي في «تاريخه» (٢/ ٥٨٨): «أملا عليَّ النسب المذكور أخوه اجتمعت به في القدس الشريف في سنة ثلاث وثمان مئة، وذكر أن أصلهم من عسقلان، وأن أول من سكن بُلقينة جدهم صالح».

مَنّ الله -تعالى- على الأمة به في مرحلة حرجة من تاريخها، ومَنَّ عليه بجلّة من الشيوخ العلماء النبلاء، وصفوة من الأصحاب والتلاميذ الأعيان، حملوا عِلْمَه وتراثه، ودوّنوا سيرته شهود حال ورؤية، وعنهم أخذ أعلام من تلاميذهم تابعوا المسيرة ودونوا ما سمعوه من شيوخهم ومعاصريهم، عن شيخ الإسلام الإمام.

ومن تراجم أصحابه وأعيان تلاميذهم للشيخ، نستخلص موجزاً من سيرته، أكثر اعتمادنا فيها على أجلِّ تلاميذه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في ترجمته المبسوطة لشيخه في «المجمع المؤسس» بـ«الإنباء» مع استكمال التعريف بالشيوخ والمرويات من «ذيل التقييد»، و«تاريخ ابن حجي» و«بهجة الناظرين» و«ذيول تذكرة الحفّاظ». وبالتلاميذ من «الدرر» و«الضوء اللامع» و«حسن المحاضرة» وما تيسر من معاجم أعيان العصر وبرامج مروياتهم، وفهارس الدور الخطية.

ولد في «بُلْقِينة»[1] من ريف الدلتا، وهي قرية في جوف مصر الغربيّة، وأصله من عسقلان، وأول من سكن بُلقينة جدهم صالح، وكانت ولادته في ليلة

---

(١) قال الفيروز آبادي في «تاج العروس» مادة (بلقن) (٣٤/ ٢٧٥-٢٧٦): «(بُلْقِينَةُ) أَهمَلَهُ الجَماعَةُ، وقَدِ اختُلِفَ في ضَبْطِهَا، فَقِيلَ: (بالضَّمِّ وكَسْرِ القاف) هكَذَا في سَائِرِ النُّسَخِ المَوْجُودَةِ بأيدينا، وهكَذَا ضَبطَهُ الزُّرْقَانِيُّ رَحِمَهُ الله تَعَالَى في «شَرْحِ المَوَاهِبِ»، ويُوسُفُ بنُ شاهين البَطِّيُّ في حَاشِيَةِ كِتَابِ جَدِّهِ: «التبصير»، ويُوجَدُ في بَعْضِ النُّسَخِ: بُلْقَيْنُ، كغَرْنَيقِ، وصَوَّبَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ الله تعالى، وقَالَ: هُوَ المَعْرُوفُ المَشْهُورُ عَلَى ألسنة المِصْرِيِّينَ: بِمِصْرَ بالغَرْبِيَّةِ، من أَعْمالِ المَحَلَّةِ الكُبْرَى، بَيْنَهُمَا: قَدْرُ فَرْسَخٍ، وقَدء دَخَلْتُها، (مِنْهَا عَلَّامَةُ الدُّنْيَا صاحبنا) سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ (عُمَرُ بن رَسْلَانَ) بنِ نُصَيْرِ بنِ صَالِحِ بنِ شِهَابِ بنِ عَبْدِ الخَالِقِ بنِ مُسَافِرٍ، وقِيلَ: صَالِحَ بنِ عَبْدِ الله بن شِهَابٍ، ونَصُّ البُرْهَانِ الحَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: عَبْدِ الخَالِقِ بنِ عَبْدِ الحَقِّ، وفِي نُسْخَةٍ: عَبْدِ الخَالِقِ بنِ مُسَافِرِ العَسْقَلَانِيُّ الأَصْلِ، البُلْقِينِيُّ، الكِنَانِيُّ، القَاهِرِيُّ، وُلِدَ بِمُنْيَةِ كِنَانَةَ سَنَةَ (٧٢٤هـ)، وتُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٠٥هـ)، أَخَذَ عنِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ، وَالجَلَالِ القَزْوِينِيِّ، والصَّلاحِ العَلَائِيِّ القُدْسِيِّ، رَحِمَهُمُ الله تَعَالَى، وعَنْهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ، وَأَوْلَادُهُ: جَلَالُ الدِّينِ أَبُو الفَضْلِ عَبْدُ الرَّحْمنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٢٦هـ)، وضِيَاءُ الدِّينِ عَبْدُ الخَالِقِ، والبَدْرُ أَبُو اليُمْنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٧٩١هـ)، وعَلَمُ الدِّينِ أَبُو

=

الجمعة، الثانية عشرة من شعبان سنة (٧٢٤هـ)، ومصر وقتئذٍ تنعم بعصر من أنضر عصور الاستقرار والمتعة والازدهار، في السلطنة الثالثة للملك الناصر محمد بن السلطان المنصور قلاوون، التي امتدت قرابة ثلث قرن (٧٠٩-٧٤١هـ) «تفرغ فيها للتعمير، واتفقت عليه كلمة المسلمين، فأقام ملكاً مطاعاً لم يرَ أحدٌ مثلَ سعادة ملكه وعدم حركة الأعادي عليه براً ولا بحراً مع طول المدة...، وأذعنت له الملوك، ودانت له الأمم، وخافته الأكاسرة والجبابرة... وكان ملكاً مطاعاً مهيباً معظّماً لأهل العلم. لقي مشايخ الوقت وسمع من كبار الحفّاظ والمسندين، وأجازه جِلَّة منهم. وعرف له الحرص على حرمة المناصب العلمية، يتحرى ألا يشغلها إلا من هو أهلٌ لها، ويبالغ في ذلك. كما عرف عنه الحزم وطول الصبر على ما يكره..»، وبُنِيَ في سلطنته من الجوامع والمدارس والخوانق ما لهج المؤرخون والرحّالة بذكره[1].

في ذلك العهد الميمون، أمضى عمر بن رسلان البُلقيني صباه الغض في بلقينة، حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ «المحرر» للإمام الرافعي، و«الكافية» لابن مالك، و«الشاطبية في القراءات»، و«مختصر ابن الحاجب

=البَقَاءِ صَالِحٌ، أَجَازَ السَّخَاوِيَّ، والحَافِظَ السُّيُوطِيَّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٦٨هـ)، والعِزُّ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُظَفَّرِ بنِ نُصَيْرِ بنِ صَالِحٍ، أَخَذَ عَنِ الحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ، تُوُفِّيَ سنة (٨٨٨هـ)، وَوَالِدُهُ مِنْ شُيُوخِ السَّخَاوِيِّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٦٨هـ)، وَجَدُّهُ عَبْدُ العَزِيزِ عَنْ قَرِيبِهِ السِّرَاجِ البُلْقِينِيِّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٢٨هـ)، وقَرِيبِهِ الصَّدْرِ مُحَمَّدِ بنِ الجَمَالِ، عَبْدِ الله بنِ الشَّمْسِ، مُحَمَّدِ ابنِ أَحْمَدَ بنِ مُظَفَّرٍ، وُلِدَ بالمَحَلَّةِ سَنَةَ (٨٠٨هـ)، ومَاتَ بِهَا سَنَةَ (٨٩٣هـ) رَحِمَهُ الله، والبَدْرِ مُحَمَّد ابن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ عُمَرَ بنِ رَسْلَانَ، أَخَذَ عَنِ الوَلِيِّ، والحَافِظِ، والعَلَمِ، تُوُفِّيَ سنة (٨٩٢هـ) وَوَلَدُهُ: عَبْدُ البَاسِطِ زَيْنُ الدِّينِ، أَلَّفَ وأَفَادَ، عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ المَولَى الجَوادِ».

(١) بتضيمن من «ذيل العبر» لأبي المحاسن الحسيني -وهو من شهود عصر الناصر محمد-، و«النجوم الزاهرة»، و«السلوك»، وترجمة الناصر محمد بن قلاوون في «الدرر الكامنة».

الأصولي». «وأقدمه أبوه القاهرة وله اثنتا عشرة سنة، فعرض محفوظاته على علماء الوقت؛ فبهرهم بذكائه وكثرة محفوظه وسرعة إدراكه»[١].

من الشيوخ الذين عرض عليهم في هذه الرحلة الأولى إلى القاهرة:

الجلال القزويني، محمد بن عبد الرحمن الشافعي، قاضي قضاة الإقليمين، مصر والشام (٦٦٦-٧٣٩هـ)، وصاحب «الإيضاح لمفتاح العلوم» لأبي يعقوب السكاكي. والتقي السبكي[٢]، أبو الحسن علي بن عبد الكافي المصري الشافعي قاضي القضاة، الفقيه المجتهد الأصولي النظار (٦٨٣-٧٥٦هـ).

قال ابن حجر: «ورجع إلى بلده، ثم عاد به أبوه في سنة (ثمان وثلاثين وسبع مئة) وقد ناهز سن الاحتلام، فاستوطن القاهرة وحضر دروس الأئمة إذ ذاك، وسمع من الأحاديث في مجالس الحديث شيئاً كثيراً، غالبه بغير اعتناء بطلبه؛ وكان لا يترك البحث. بحيث وجدتُهم في عدة طباق يصفونه بأنه كان يكثر الكلام عند السماع، وسرى هذا الداء حتى كانت مجالس مسمّعيه لا تخلو عن ذلك،... وسكن المدرسة الكاملية[٣] مدة، وكان نقيب درس الحديث بها عند القاضي عزِّ الدين ابن جماعة» وهو عبد العزيز بن البدر محمد.

---

(١) ما بين الأقواس، هنا وفيما يلي من المبحث، بلفظ الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»: ترجمة شيخه السراج البلقيني.

(٢) قال الأقفهسي في «إرشاد الطالبين» (ص٥٠) عن البلقيني: «وتفقه، وبرع، وأخذ عن شيوخ عصره، وحضر عند شيخ الإسلام أبي الحسن السبكي».

(٣) بناها الملك الكامل: محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، وكمّلت عمارتها سنة (إحدى وعشرين وست مئة هـ)، فكانت ثانية دار للحديث بعد الدار الأولى التي بناها بدمشق الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي.
انظر: «الكاملية» في مدارس القاهرة بـ«خطط المقريزي»، و«حسن المحاضرة».

وقال خليل الأقفهسي: «ولد بِبُلّقينة.. فسمع من القاضي العلّامة شمس الدين محمد بن القماح وأبي إسحاق بن القطبي ومحمد بن غالي وأبي العباس أحمد ابن محمد بن عمر الحلبي خاتمة أصحاب الكمال الضرير، والحسن بن السديد و... آخرين».

السنوات الباقية من عهد الملك الناصر، كانت كافية لمثل ذلك الشاب الذكي الطموح، للتحصيل والأخذ عن علماء عصر الناصر، والسماع على حفّاظه ومسنديه الذين كانت القاهرة عامرة بهم.

ولم يكن في حاجة إلى الرحلة إلى ما وراء أقطار دولة المماليك الكبرى: مصر والحجاز والشام والعراق. ومصر وقتئذٍ تستقطب علماء الأقطار الإسلامية النازحين إليها من مشرق ومغرب، فتوسع لهم من ديارها خير منزل، ولا تضنُّ عليهم بأعلى مناصبها العلمية قضاءً وفتياً وتدريساً وإمامةً وخطابةً.

حضر دروس الشيخين الجلال القزويني والتقي السبكي، وآخرين من العلماء منهم؛ على ترتيب ذكرهم في «المجمع المؤسس»:

الشمس ابن عدلان: محمد بن أحمد بن عثمان المصري الشافعي الفقيه في الأصلين والقراءات، وشارح «مختصر المزني»، (٦٣٣-٧٤٩هـ)[1].

الشمس ابن الأصبهاني: نزيل القاهرة، أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي الأصولي، الإمام في العقليات، وشارح «مختصر ابن الحاجب الأصلي»، و«منهاج البيضاوي» و«طوالعه»، و«متن الساوية في العروض»، (٦٧٤-٧٤٩هـ)[2].

---

(١) ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٢١٤)، «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٣).

(٢) ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ٢٤٧)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٢٧).

قرأ عليه في الأصول والمعقولات، وأجـازه الـشيخ وأطنـب في الثنـاء عليـه، وأذن له في الإفتاء.

النجم الأُسْواني: الحسين بن علي بن سـيد الكـل المـصري الـشافعي المقـرئ. تصدر بجامع عمرو بن العاص زمناً، يقرئ ويفتي ويدرِّس، وأخذ عنه الطلاب طبقة بعد طبقة مع عفة وزهد وكرم (٦٤٦-٧٣٩هـ)[1].

زين الدين الكناني[2]: عمر بـن أبي الحـرم بـن عبـد الـرحمن الـشافعي الفقيـه الحافظ، شيخ القبة المنصورية بالقاهرة، مـع مـشيخة الحـديث بهـا. وولّي حلقـة الدرس بالجامع الحاكمي، والخطابة بجامع الملك الصالح، (٦٥٣-٧٣٨هـ)[3].

شمس الدين ابن القَمَّاح: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حَيْـدَرَة القـرشي، أبـو المعالي المصري الشافعي. مهر في الفقه والإفتـاء، ونـاب في الحكـم، ودرس بقُبّـة الإمام الشافعي، وسمع كتاب «علوم الحديث» على: التقي ابـن رزيـن عـن ابـن الصلاح، و«صحيح مسلم» من: الرضى ابن البرهان، بفوت، وسمعه كاملاً من: ابن عبد الهادي، (٦٥٥-٧٤١هـ)[4]، تفقَّه به البُلقيني.

أبو حيان: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسـف بـن حيـان النِّفْـزِيّ الأندلسي، نزيل القـاهرة، اللغـوي النحـوي الأسـتاذ، والمفـسر الإمـام المقـرئ الشيخ، والأديب الشاعر، (٦٥٤-٧٤٥هـ)[5].

---

(١) ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٦٨)، «الطالع السعيد» (٢٢٤).

(٢) انظر ضبطه في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢٠٨).

(٣) ترجمته في «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٧٦) لابن قاضي شهبة، و«الدرر الكامنة» (٣/ ١٦٩).

(٤) ترجمته في «طبقات الشافعية» (٩/ ٩٢) لابن قاضي شهبة، و«الدرر الكامنة» (٣/ ٣٩١).

(٥) ترجمته في «طبقات الشافعية» (٩/ ٢٧٦) لابن قاضي شـهبة، و«الـدرر الكامنـة» (٥/ ٧٠-٧٦). وفي «إرشاد الطالبين» (٥٠) في (ترجمة البلقيني): «وعنه أخذ علم العربية».

أخذ عنه النحو والتصريف والأدب، وأجاز له في التدريس والإفتاء. مع شهادة عالية تأتي في موضعها من سياق العرض. ثم لازم

البهاء ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الهاشمي المصري الشافعي، قاضي القضاة، وصدر الشافعية، ورئيس العلماء، شارح «الألفية» و«التسهيل»، شهد له الأستاذ أبو حيان، بأن: «ليس تحت أديم السماء أَنْحى من ابن عقيل». وسمع «صحيح البخاري» على: «الحجَّار» مسند الدنيا، وعلى «وزيرة» والطبقة، (٦٩٤-٧٦٩هـ).

وحج «السراج عمر» في سنة (أربعين وسبع مئة، وزار بيت المقدس. ثم حج في سنة (تسع وأربعين)، وسمع الحديث من حفّاظ الوقت ومسنديه.

قال ابن حجر: «لازمتُ الشيخ مدة، وقرأت عليه أجزاء حديثية، وسمعتُ عليه أشياء، وحضرت دروسه الفقهية» قال: «وسَمَّعْت عليه جزءاً خرجه الشيخ وليّ الدين ابن شيخنا العراقي من «عواليه»، و«الأربعين» التي خرجتها له عن مشايخه: عن عشرين بالسماع، وعشرين بالإجازة».

سمى ابن حجر في ترجمة الشيخ ستة من الأولين، واثنين من الآخرين. ثم ذكر في أسمعته على شيخه عدداً آخر، مع تعيين مروياته عنهم وأسانيدهم فيها.

المسمَّون في الترجمة، على ترتيب ذكرهم بـ«المجمع المؤسس»[1]، مع الرجوع فيهم إلى «ذيل التقييد» للتقي الفاسي، وهو من تلاميذ السراج البُلقيني:

---

(١) وما أمامه (*) فمن الزيادات عليه.

محمد بن غالي: بن نجم الشمس أبو عبد الله الدمياطي، المعمَّر المسند، (٦٥٠-٧٤١هـ)، سَمَّع عليه البُلقيني: (الجزء التاسع والستين) من «أمالي الضبي»، للقاضي أبي عبد الله الحسين بن هارون المحاملي البغدادي، و«المسلسل بالأولية»، سماعه من النجيب عبد اللطيف الحراني كبير مسندي الديار المصرية، بإسناده. وسمع عليه -أيضاً- الكثير من «سنن أبي داود»[1].

أحمد بن كُشْتُغْدِي: بن عبد الله المُعَزِّي، الشهاب أبو العباس، ابن الصيرفي المصري. من أكابر المحدثين. في مسموعاته كثرة، وحدَّث بعواليه، (٦٦٣-٧٧٤هـ).

سمِع منه البُلقيني «المسلسل بالأولية» عن النجيب عبد اللطيف[2].

ابن عبد الهادي: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي، زين الدين أبو ا لفتوح الصالحي الحنبلي، المحدث الضابط المسند. سمع على أحمد بن عبد الدائم «صحيح مسلم»، و«الترغيب والترهيب» -بفوت-، و«الدعاء» للمحاملي. واستقدم إلى مصر، فحدَّث بـ«صحيح مسلم» مراراً. وكان الجمع متوافراً جداً بحيث رتبت أسماؤهم في الطباق على حروف المعجم، (٦٥٧-٧٤١هـ)، حدث عنه البُلقيني بـ«صحيح مسلم»[3].

---

(١) أسمعة ابن حجر في «مجمعه المؤسس»، و«ذيل التقييد» للفاسي (٣/ ٢١٦).

(٢) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦) وترجمته في «ذيل التقييد» (٢/ ١٤٠)، و«الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٩٩)، و«الجواهر المضيئة» (١/ ٢٣٩)، و«الدرر الكامنة» (١/ ٢٥٣).

(٣) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦).

الحسن ابن السديد: بدر الدين بن محمد بن عبد الرحمن الإربلي. سمع من الفخر ابن البخاري. وسمع منه حفّاظ الوقت، (٦٥٨-٧٤٨هـ).

إسماعيل بن إبراهيم التفليسي: النجم ابن الإمام، المحدث، من أصحاب النجيب عبد اللطيف، توفي سنة (٧٤٦هـ) عن (٨٩) سنة.

سمع عليه البلقيني أجزاءاً فيه «الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل بن إسحاق القاضي. وحدّث به. سمعه عليه ابن حجر[١].

عبد الرحيم ابن شاهد الجيش: جمال الدين بن عبد الله بن يوسف الأنصاري أبو علي المصري، من رواة «صحيح البخاري» عن شيوخ الطبقة (٦٥٩تقريباً-٧٤٦هـ). سمعه عليه البلقيني وحدَّث به، وسمَّع عليه ابن حجر كثيراً منه[٢].

ومن شيوخ البلقيني بالإجازة:

الحافظ المزِّي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، إمام الحفّاظ الصدر النبيل، صاحب «تهذيب الكمال»[٣] و«الأطراف»، (٦٥٤-٧٤٢هـ).

حدّث عنه البُلقيني إجازةً بـ«السنن الكبرى»، و«الدلائل» للبيهقي. و«جزء من حديث أبي الحسن الأشعري»، قرأها عليها ابن حجر[٤].

---

(١) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦).

(٢) «أسمعة ابن حجر بالمجمع»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٧)، وترجمته في «الدرر الكامنة» (٢/ ٤٦٦).

(٣) للبُلقيني اختصار عليه، يأتي في مصنَّفاته.

(٤) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٧).

الحافظ الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الدمشقي الشافعي، شيخ الإسلام الحافظ المؤرخ العلَّامة، (٦٧٣-٧٤٨هـ)[١].

أحمد بن علي، بن داود، الجزري: ثم الصالحي. الشهاب أبو العباس الكردي الهكاري. المحدّث المسند العابد القدوة. أسْمَع، وسَمِعَ على كبار الشيوخ، وعمَّر وتفرَّد، (٦٤٩-٧٤٣هـ)[٢].

ومعهم من شيوخ البُلقيني في «أسمعة ابن حجر» عليه، لمروياته عنهم بأسانيدهم، مستكملة من «ذيل التقييد»:

أبو الفتح الميدومي: محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم، شرف الدين المصري الخطيب الإمام، خاتمة أصحاب النجيب عبد اللطيف، (٦٤٤-٧٥٤هـ)، سَمِع على النجيب «مشيخته الكبرى»، وعلى القطب القسطلاني «جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«المسلسل بالأولية»، سمعه عليه البلقيني[٣].

إبراهيم بن علي الزرزاري: ابن القطبي، أبو إسحاق. من أصحاب النجيب. سمع عليه «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٧٤١هـ)[٤].

---

(١) «المجمع المؤسس»، و«الإنباء»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٧)، و«إرشاد الطالبين» (٥٠)، وفيه: «وأجاز له من دمشق: الحافظان أبو الحجاج المزي وأبو عبد الله الذهبي، والمسند أحمد بن علي الجزري في جماعة».

(٢) «المجمع المؤسس»، «الإنباء» «ذيل التقييد» (٣/ ٢١٧).

(٣) «المجمع المؤسس»، «ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦)، و«إرشاد الطالبين» (٥٠).

(٤) «أسمعة ابن حجر بالمجمع»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦).

عبد العزيز بن عبد القادر: ابن أبي الكرم ابن أبي الدر الربعي نجم الدين البغدادي، نزيل القاهرة ومن محدِّثيها المسندين، (٦٦٢-٧٤٨هـ) من مسموعاته على الفخر ابن البخاري بدمشق «جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»[١].

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: بن عبد العزيز بن عيسى ابن العادل أبي بكر بن أيوب، ناصر الدين ابن الملك الأيوبيّ القاهريّ، الصوفي النبيل المحدث المسند. حدث عن كبار الشيوخ، وعمَّر وتفرَّد، (٦٧٤-٧٥٦هـ).

حدَّث عنه البلقيني بكتاب «المكمل في بيان المهمل» للخطيب البغدادي. قرأ عليه ابن حجر قطعة منه[٢].

ابن سوار: أحمد بن محمد بن عمر بن أبي الفرج الإسنوي الأصل، الشهاب أبو العباس المصري المعروف بالحلبي، الصوفي الناسخ المعمّر. المسند المقرئ، آخر أصحاب الكمال الضرير. سمع عليه البلقيني قطعة جيدة من «صحيح البخاري»، (٦٥٠-٧٤٤هـ)[٣].

المحب الدمياطي: أحمد بن عبد المؤمن بن خلف، الحافظ أبو العباس ابن الحافظ النسابة شرف الدين أبي محمد، من رواة «سنن أبي داود» و«الغيلانيات»، (٦٧٥-٧٤٨هـ)[٤].

---

(١) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» لابن فهد.

(٢) «الأسمعة»، و«ذيل التقييد» (٣/ ٢١٦).

(٣) ترجمة البلقيني في «ذيل ابن فهد»، و«الضوء اللامع»، وترجمته في «ذيل التقييد» (٢/ ١٧٥)، و«الوافي بالوفيات» (٨/ ١٥٧)، و«الدرر الكامنة» (١/ ٣١٠).

(٤) البلقيني في «ذيل ابن فهد»، وفي «ذيل التقييد»، والمحب الدمياطي ترجمته في «ذيل التقييد» (٣/ ٩٧).

* **شمس الدين الكلائي**: محمد بن شرف بن عادي الشافعي، برع في الفرائض وساد أهل زمانه، و تخرج به الفضلاء، وكانت له خصوصية بوالد زوجة البلقيني، وقرأ البلقيني عليه الفرائض، توفي سنة (٧٧٧هـ)[١].

الزين أبو الفرج المزي: عبد الرحمن بن حافظ الآفاق أبي الحجاج المزي. له من أبيه إجازة، وحدث عن الفخر ابن البخاري، توفي عن بضع وستين (٧٤٩هـ). من مسموعاته «سنن ابن ماجه» على: القاضي التاج ابن علوان، وأجزاء حديثية على الشرف أبي الحسين اليونيني، وحدّث بمسموعاته في دمشق والقاهرة[٢].

* **جمال الدين ابن نُباتة**: إمام أهل الأدب محمد بن محمد بن محمد الفارقي الحُذَاقي المصري، قال أبو زرعة في «الذيل على العبر» (١/ ٢٢٢-٢٢٣): «سمع منه...، وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وحدثنا عنه، وروى عنه في حياته وبعد مماته» وإسناد البلقيني يعلو في الرواية عنه، لأن من شيوخ بعض شيوخه كالذهبي، فقد ترجمه في «معجم الشيوخ» (٢/ ٢٧٨): وقال: «له مشاركة حسنة في فنون من العلم، وشِعرُه في الذِّرْوة» توفي سنة (٧٦٨هـ).

«وتأهل السراج عمر البلقيني للتدريس والفُتيا قبل أن يبلغ سن العشرين، ومهر وتفوق، وطبقةُ شيوخه متوفِّرون».

---

(١) ترجمته في «إنباء الغمر» (١/ ١٨١)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٧٢)، و«بدائع الزهور» (١/ ٢/ ١٦٣)، و«الذيل على العبر» (٢/ ٤١٥).

(٢) البلقيني في «ذيل التقييد» «إرشاد الطالبين» (٥٠).

أجاز له شيخه في الأصول والمعقولات: الشمس الأصبهاني، في التدريس والفتيا، وقد توفي الشيخ سنة (٧٤٩هـ)، ومعها إجازة من الأستاذ أبي حيان، حررها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» -والنقل منه-، والتقيّ ابن فهد في ترجمة الشيخ بـ«ذيل تذكرة الحفّاظ» قال ابن حجر:

«وقد كتب له الشيخ أثير الدين أبو حيان -**وسنُّه إذ ذاك دون العشرين**-: قرأ عليَّ **الشيخ الفقيه العالم المفنَّن** سراج الدين عمر البُلقيني جميع «الكافية الشافية» في النحو قراءة بحث وتفهّم، وتنبيه على ما أغفله الناظم، فكان يبادر إلى حلّ ما قرأه عليَّ من مُشكلٍ وغيره، **فصار بذلك إماماً ينتفع به في هذا الفن العربيّ، مع ما منحه الله من علمه بالشريعة المحمدية، بحيث نال في الفقه وأصوله الرتبة العليا، وتأهّل للتدريس والقضاء والفتيا**».

توفي الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون -رحمه الله-، في ذي الحجة من سنة (٧٤١هـ)، والسراج عمر في نحو الثامنة عشر من عمره. أي أنه تأهل للتدريس والفتيا والقضاء في عهده الزاهر الممدود. ثم لم تمض على وفاة الناصر بضع سنوات، حتى كان السراج البلقيني فيما ذكر ابن حجر، قد: «أفتى ودرَّس وهو شاب، وناظر الأكابر، وظهرت فضائله، وبهرت فوائده، وطار صيته في الآفاق قبل الطاعون»[1].

(١) «إنباء الغمر» لابن حجر (٢/ ٢٤٥)، وانظر خبر الطاعون في «سلوك المقريزي» (٢ق٣/ ١٩٦)، و«النجوم الزاهرة» (١٠/ ١٩٥١-٢١٣).

الطاعون الجارف كان سنة (٧٤٩هـ)، بعد ثمان سنوات من وفاة الناصر، والسراج عمر وقتئذٍ في الخامسة والعشرين من عمره، قد بلغ قبلها ما بلغ.

وقبل أن يبعد العهد بالملك الناصر، اطمأنت الحياة بالسراج البلقيني، فأصهر[1] إلى شيخه العلّامة البهاء ابن عقيل[2] في سنة (٧٥٢هـ)، وناب عنه في القضاء لما وليه استقلالاً -سنة (٧٥٨هـ)-، «وشهد له الشيخ بأنه أحق الناس بالفتيا في زمانه».

وانتقل السراج من منزله في المدرسة الكاملية إلى داره التي أسسها بحارة بهاء الدين بالقاهرة، ثم ألحق بها مدرسته الشهيرة وجامعه[3].

---

(١) ترجم تلميذه ولي الدين العراقي في «الذيل على العبر» (٢/ ٤٤٤-٤٤٥) لزوجة البلقيني ابنة ابن عقيل المذكور، وهو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، وأفاد السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٥٧) في ترجمة شيخه (صالح) ولد المترجَم : أن أمه زينب ابنة صالح بن مظفر بن نصير، فهذه زوجة أخرى للبلقيني، وهي ابنة ابن عم زوجها، وكان الشيخ هجرها قبل موته بعَشر سنين بعد أن استولدها صالح وأخاه الضياء عبد الخالق لكون أخته قدمت من بُلقينة فذكرت له أنها أرضعتها، وبحث عن ذلك حتى وضح له، فلما علم صحة قولها، اجتنبها.

(٢) قال الأقفهسي في «إرشاد الطالبين» (٥٠): «ولازم شيخنا العلّامة بهاء الدين بن عقيل، وانتفع به كثيراً، وتزوج ابنته».

(٣) انظر: «حارة بهاء الدين»، أول (باب ذكر حارات القاهرة وظواهرها) في «خطط المقريزي» (٢/ ٢) وذكرها علي باشا مبارك في «الخطط التوفيقية» (٣/ ١٢١)، وذكر بعدها «مدرسة البلقيني، وهي المعروفة بجامع البلقيني»، ووقع في طبعة دار الكتب من «الخطط التوفيقية» - (١٩٧٠م)- أن المدرسة «أنشأها سراج الدين عمر في حياته، ولما مات -رحمه الله- سنة (إحدى وتسعين وسبع مئة -كذا!- دفن بها، ودفن بها -أيضاً- الشيخ الصالح البلقيني الصغير»؟!، (٣/ ٢١٩٣).

وفي عصر ما بعد الناصر، كانت حياته العاملة في المناصب الكبرى، وفي الحياة العامة. «وأوَّل ما وليه من المناصب الكبرى: إفتاء دار العدل، رفيقاً للبهاء السبكي -أبي حامد، أحمد بن علي بن عبد الكافي-، في سنة خمس وستين»[1]، وله من العمر (إحدى وأربعون سنة)»، ودرَّس بالبديرية، وبالحجازية أول ما أنشئت، فاستمرتا معه. وبالخروبية: جعله صاحبها متصدِّراً بها فاستمرت بيده. وولي تدريس الخشابية بجامع مصر -العتيق- نحواً من ثلاثين سنة، ووَلِّي قضاء الشام في سنة (تسع وستين)، عوضاً عن التاج عبد الوهاب السبكي، فباشره دون السنة. وعاد إلى مصر وأضيف إليه بعد عودته تدريس المالكية، والتفسير بجامع ابن طولون، ثم بالمدرسة الظاهرية البرقوقية لما فُتِحت»[2].

---

(١) قال أبو زرعة في «الذيل على العبر» (١/ ١٥٠-١٥١) في (سنة خمس وستين وسبع مئة): «وفيها ولي الشيخ سراج الدين البُلقيني إفتاء دار العدل، مضموماً للشيخ بهاء الدين السبكي، والشيخ شمس الدين ابن الصائغ الحنفي، مضموماً لحنفي آخر» وأفاد (١/ ٢٧٦-٢٧٧) أنه عاد إليها سنة سبع وسبع مئة بعد رحيله من مصر يوم الأربعاء سابع عشر ربيع الآخر، ثم بين العشائين ليلة ثامن عشرة وصل الخبر بعزله وولاية ابن السبكي، وذكر في (٢/ ٤٨٣) أنه عزل من القضاء في سنة إحدى وثمانين وسبع مئة، وعوّضه الأمير برقوق عن ذلك: تدريس الفقه بجامع ابن طولون ونظر الوقف السيفي».

قلت: السيفي نسبة إلى الملك المنصور سيف الدين أبي بكر ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون، انظر «المواعظ والاعتبار» (٢/ ٣٨٠).

(٢) «المجمع المؤسس» (٢١٧)، ومثله في «ذيل التذكرة» لابن فهد (٢٠٩).

والمدارس التي كانت بيده، نقلاً من «الخطط المقريزية»:

- **البديرية**: أنشأها ناصر الدين محمد بن محمد بن بدير العباسي سنة (٧٥٨هـ)، وقرَّر فيها درساً للشافعية، درَّس فيه شيخنا السراج البلقيني (٢/ ٣١١).

=

في الفترة التي أمضاها بدمشق على قضاء الشام، قرابة سنة، أحيا عهود الأئمة من السلف الصالح، في قضائه وعدله وسداده[1]، وخطب بالجامع الأموي ودرَّس في دار الحديث الأشرفية.

يقول ابن حجِّي في «تاريخه» (٢/ ٥٨٧-٥٨٨)-ونقل ابن حجر بعض كلامه- مترجماً له، ذاكراً قدومه دمشق قاضياً إليهم:

=- **الحجازية**: برحبة باب العيد من القاهرة، بجوار قصر الحجازية كان موضعها باباً من أبواب القصر يعرف بباب (الزمرّد)، أنشأتها سنة (٧٦١هـ) خوند تتر بنت الملك الناصر محمد، زوجة الأمير بكتمر الحاجزي. جعلت بها درساً للفقهاء الشافعية، قررت فيه شيخنا سراج الدين البُلقيني ودرساً للمالكية، وإماماً، ومقرئين، ومكتباً لأيتام المسلمين، مع أوقاف جليلة، (٢/ ٢٨٢).

- **الخروبية**: عمرها بدر الدين محمد بن محمد الخروبي بعد سنة (٧٥٠هـ)، وقرَّر لدرس الفقه بها البهاء ابن عقيل، والسراج البلقيني. (٣/ ٣٦٩).

- **الخشابية**: بزاوية الأمام الشافعي ﷺ، بجامع مصر العتيق، أفاد السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (١٦٢): أنها انتقلت إليه لكونه قد صاهر ابن عقيل على ابنته، وباشرها نحو أربعين سنة ثم انتقلت إلى ولديه، قال: «فلها بأيديهم نحو مئة سنة، منذ استقل بها ابن عقيل».
وقال (ص١٨٢) بعد أن عرف بها: «وكان السِّراج البُلقيني يسمِّيها (العامرة) تفاؤلاً، وإنما عرفت بـ(الخشابية) لطول مكث المجد عيسى بن الخشّاب في تدريسها» وأسهب في ذكر من تناوب عليها، وألمح إلى أن البُلقيني نوزع فيها غير مرة.

- **الظاهرية البرقوقية**: بين القصرين، شرع في عمارتها في شهر رجب سنة (٧٨٦هـ)، باسم السلطان الظاهر برقوق، وافتتحت في شهر رجب سنة (٧٨٨هـ)، وقرر فيها الشيخ سراج الدين البلقيني مدرساً للتفسير، وشيخ الميعاد. «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٧١).

(١) انظر شيئاً عن قضائه، ودخوله الشام أكثر من مرة في «الذيل على العبر» (١/ ٢٣٤-٢٣٥)، وانظر فيه مغادرته لها مع السبب (١/ ٢٧٦).

«شيخ الإسلام بقية السلف منقطع القرين سراج الدين أبو حفص عمر بن رَسْلان بن نُصير بن صالح بن شهاب بن عبد الحق العسقلاني الأصل البلقيني المولد ثم المصري الشافعي، ومولده في رمضان سنة أربع وعشرين وسبع مئة، وكان طلب العلم في صغره وحصل الفقه والنحو والفرائض وشارك في الأصول وغيره، وفاق الأقران في الفقه، **ثم أقبل على الحديث وحفظ متونه وحفظ رجاله، فحفظ من ذلك شيئاً كثيراً**، وكان في الجملة أحفظ الناس لمذهب الشافعي ﷺ واشتهر بذلك وطبقة شيوخه موجودون، وبعُد صيته، وولي إفتاء دار العدل ودرس بزاوية الشافعي بمصر، ثم قدم علينا قاضياً بالشام سنة تسع وستين، وهو إذ ذاك كهل فبهر الناس بحفظه، وحُسن عبارته، وجودة معرفته، وخضع له الشيوخ في ذلك الوقت، واعترفوا بفضله، ثم رجع إلى بلده وولي قضاء العسكر ودرس بقُبَّة الشافعي ثم عُوض عنها تدرس جَامع طولون وغيره، وبنى مدرسة بالقاهرة وأثرى، وكثر مالُه، وتصدّى للفتوى والاشتغال، وكان معول الناس في ذلك عليه، ورحلوا إليه، ثم قدم مع السلطان بلاد الشام مرتين، وكثر طلبتُه في البلاد، وأفتوا ودرَّسوا، وصاروا شيوخ بلادهم في أيامه.

وكان صحيح الحفظ، قليل النسيان، ثم صار له اختيارات يفتي بها في بعضها نظر، وله نظم كثير متوسط في الحكم والمواعظ ونحو ذلك، وله تصانيف كثيرة[1] لم تتم، يصنِّف قِطَعاً ثم يتركها وقلمه لا يشبه لسانه.

---

(١) سأجهد في إحصائها وتتبعها، والله الموفّق والمسدّد.

وكان أخذ النحو عن أبي حيان ثم عن ابن عقيل وصاهره، ولما ولي قضاء مصر سنة تسع وخمسين استنابه تلك المدة اليسيرة».

ويقول خليل الأقفهسي في «إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاءة ابن ظهيرة جمال الدين» (٥٠-٥١): «وكان أحفظ الناس لمذهب الشافعي، لا سيما لنصوصه، مع معرفة تامة بالتفسير والحديث والأصلين والعربية مع الذهن السليم والذكاء الذي على كبر السن لا يريم. يفزع إليه في حل المشكلات فيحلها، ويقصد لكشف المعضلات فيكشفها، ولا يملّها، ولولا أن نوع الإنسان مجبول على النسيان؛ لكان معدوماً فيه. فلم يكن في عصره في الحفظ وقلَّةِ النِّسيان من يماثله بل ولا يدانيه.

ولي قضاء دمشق وهي إذ ذاك خاصة بالفضلاء فأقرّوا له بالتقدم في العلوم، ولم ينازعه واحد منهم في منطوق ولا مفهوم.

حدّث بالكثير من مروياته وصنّف كتباً مفيدة لم يكمل أكثرها».

وقال: «وتصدى للإقراء، فقرأ عليه خلق كثير، وانتفعوا به حتى أن غالب فضلاء الديار المصرية الآن من الفقهاء الشافعية تلامذته وتلامذتهم».

ونقل التقي ابن فهد عن شيخه الحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي، قال: «بهر من هناك، بالشام، من الشيوخ المصريين والشاميين، بجودة إيراده، وإصداره، وتحريره، وبلاغته، وأقروا له بالتقدُّم والإمامة، ودمشق وقتئذٍ غاصة بالأئمة الفضلاء».

ووَلِّي قضاء العسكر سنة (٧٧٣هـ)، ثم تركه لولده «بدر الدين محمد» عندما عين لقضاء القضاة (٧٧٩هـ)، لكن الأمر لم يتم، وقد سما الشيخ على كل منصب، وولي قضاء القضاة في حياته ابنه الجلال عبد الرحمن، وتفرَّغ هو لتكاليف الإمامة والفتيا والتدريس.

قال ابن حجر: «ولم تر العين مثله، ولا رأى مثل نفسه. واشتهر اسمه في الآفاق، وبَعُدَ صيتُه، إلى أن صار يضرب به المَثَلُ في العلم، ولا تركن النفس إلا إلى فتواه، وكان موفَّقاً في الفتوى يجلس من بعد صلاة العصر إلى المغرب يكتب على الفتاوى من رأس القلم غالباً. ولا يأنف، إذا أشكل عليه شيء، من مراجعة الكتب، ولا من تأخير الفتوى عنده إلى أن يحقق أمرها. وكان فيه من قوة الحافظة وشدة الذكاء ما لم يشاهد مثله، وشرح ذلك يطول».

وقال خليل الأقفهسي: «الإمام العلامة: أعجوبة الزمان وشيخ الإسلام»[1].

وقال ابن فهد: «إنه وصف بالتفرد قديماً». ونقل من «الطبقات» لمحمد بن عبد الرحمن العثماني (قاضي صفد) قوله في ترجمته: «هو شيخ الوقت وإمامه وحجته، انتهت إليه مشيخة الفقه في وقته، وعلمه كالبحر الزاخر، ولسانه أفحم الأوائل والأواخر»[2].

قلت: القاضي العثماني، صاحب «طبقات الشافعية»، توفي سنة (٧٧٠هـ)، قبل (خمس وثلاثين) سنة من وفاة الإمام البُلقيني شيخ الإسلام.

---

(١) إرشاد الطالبين (٥٠).

(٢) «ذيل التذكرة» لابن فهد (٢١٥)، و«الإنباء» لابن حجر (٢/ ٢٤٦).

وقال ابن فهد: «قال شيخنا الحافظ برهان الدين الحلبي: اجتمعت به في رحلتي الأولى إلى القاهرة سنة (ثمانين)، فرأيته إماماً لا يجارى، أكثر الناس استحضاراً لكل ما يلقى من علوم[1]. كان فيه من قوة الحافظة وشدة الذكاء ما لم يشاهد مثله. وقد حضرت عنده عدة دروس مع جماعة من أرباب المذاهب الأربعة، فيتكلم على الحديث الواحد بعد طلوع الشمس فربما أذّن للظهر في الغالب وهو لم يفرغ من الكلام عليه، ويفيد فوائد جليلة لأرباب كل مذهب، خصوصاً المالكية.. وممن كان يحضر عنده الإمام نور الدين ابن الجلال، أفقه أهل القاهرة وقتئذٍ في مذهب الإمام مالك، وكان يستفيد منه، وكذا جمع سواه من أرباب المذاهب الأربعة. واستفدت منه فوائد جمة في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول. وهو أجلُّ من أخذت عنه العلم»[2].

وحكى أبو عبد الله الراعي عن بعض علماء المالكية، قال: «كنا نقرأ «المدوّنة» على الشيخ سراج الدين البلقيني الشافعي، فوقعت مسألة خلافية بين مالك والشافعي، فقال الشيخ: «في مذهبنا كذا»، في مسألة لم يقل فيها: عن الشافعي، بما قال، وإنما نسبها لنفسه، ثم فطن، وحذّر أن يقولوا: أنتَ شافعي، وهذا ليس مذهب الشافعي، فقال: «فإن قلتم يا مالكية عنا، لسنا بمالكية، قلنا: كذلك أنتم

---

(١) أتقن البلقيني علم الفرائض، حتى نقل أبو زرعة العراقي في «الذيل على العبر» (٢/ ٤١٦) عنه قوله: «ليس أحدٌ في القاهرة يدَّعي علم الفرائض إلا وهو طالبي، أو طالب طالبي، أو لا يعرف شيئاً».

(٢) «ذيل تذكرة الحفّاظ» لابن فهد (٢١٥).
والنور ابن الجلال، هو علي بن يوسف بن مكي (٨٠٣هـ) يأتي في تلاميذ الشيخ.

قاسمية، وقد اجتمعنا الكل في مالك»!. قال الراوي: وهذا الكلام حلو حسن في غاية الإنصاف من الشيخ.

ولما قرئ عليه كتاب «الشفا»؛ مدحه، وأثنى عليه إلى الغاية، وكان يحضره جماعة من المالكية فقال القاضي [جلال] الدين عبد الرحمن -ابنه-: «ما لكم يا مالكية! لا تكونون مثل القاضي عياض؟»، فقال له أبوه الشيخ سراج الدين: «ومالك لا تقول للشافعية: ما لكم يا شافعية! لا تكونون مثل القاضي عياض؟»[1].

وكان فيما وصفه أصحابه ومعاصروه «وقوراً حليماً مهيباً، سريع البادرة، سريع الرجوع، ذكي العقل، زكي النفس، نبيلاً عالي الهمة، عظيم المروءة، سريع البكاء في الميعاد مع الخشوع، لا يفتر عن الدرس والعمل».

سوى أنه كان مع رسوخه في العلم «يتعانى النظم فيأتي منه بما نستحيي منه نسبته إليه، وربما لم يقم وزنه»، قاله الحافظ ابن حجر. وتناقلوا قول البدر

(١) «النفح» (٢/ ٤٨) للمقَّري ثم وجدت القصتين في كتاب الراعي «انتصار الفقير السالك» (ص٣٢٧، ٣٢٨) وقول الشيخ للمالكية: كذلك أنتم قاسمية، عنى «عبد الرحمن بن القاسم المصري» من كبار أصحاب الإمام مالك ﷺ، وراوي «مدونة» فقهه.

وأبو عبد الله الراعي، الغرناطي: المالكي، دخل القاهرة، سنة (٨٢٥هـ) واستقر بها، وأخذ عن شيوخها، وأمَّ بالمؤيدية، وفيها وفاته سنة (٨٥٣هـ)، وذكر البُلقيني في مواطن من كتابه «انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك» (ص٢٦٦) قال عن متعالم شافعي يحفظ «منهاج النووي»: «يرى نفسه أكبر من الشيخ سراج الدين البُلقيني رحمه الله»، وقال (ص٢٧٠): «قال الشيخ سراج الدين البُلقيني وغيره: الحمد لله على مذهب مالك لِـمَا رأوا فيه من التوسعة، ورفع التأثيم عن الخلق، والحمد لله» وفيه (ص٣١٧) المنع من الكلام الذي يورّث الأضغان والأحقاد في النفوس على العلماء.

البشتكي الشاعر، أبي البقاء المصري محمد بن إبراهيم بـن محمـد (٧٤٨-٨٣٠هـ) فيه: «لـمَّا لم يكن للشيطان سبيل للإمام الشيخ سراج الدين البلقينـي، حَسَّنَ لـه نظمَ الشِّعر فجاء بما يُضحك منه»[١].

«وخـضع لـه الأئمـة مـن المفـسرين، والمحـدِّثين، والفقهـاء، والأصـوليين، والنحويين، إذا ذكر خضعت له الرقاب، حتى كان الشيخ بهاء الـدين الإسـنوي يتوقى الإفتاء مهابة له، لكثرة ما كان ينقب عليه»[٢].

وأجمع علماء الأمصار في زمانه عـلى أنـه «طبقـة وحـده، وكملـت لـه أدوات الاجتهاد باتفاق، وأنه عالم المئة الثامنة»، وذكروه فيـه الحـديث المـشهور عـن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأسِ كل مئة سنةٍ من يجدد لها أمر دينها**»[٣].

---

(١) «المجمع المؤسس» (٢١٩)، و«الـضوء اللامـع» (٦/ ٢٧٨)، و«البـدر الطـالع» (٢/ ٩٣-٩٤)، وظفرتُ ببعض شعره على طرة كتابه «الفوائـد الجـسام» وفي مـدح شـمس الـدين الأصـفهاني، والتعريض بالقطب الشيرازي وفي آخره منظومة له، يأتي الكلام عليها عند ذكر مصنفاته.

(٢) «الإنباء» (٢/ ٢٤٦)، والجمال الأسنوي، أبو محمـد عبـد الـرحيم، مـن فقهـاء الـشافعية الأئمـة بمصر، (٧٠٤-٧٧٠هـ)، وللعراقي كتاب مفرد في ترجمته، فرغنا من تنضيده.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٩١) في (الملاحم): باب مـا يـذكر في قـرن المئـة، وابـن عـدي في «مقدمـة الكامـل» في ترجمـة الـشافعي (١/ ١٢٣)، والحـاكم في «المـستدرك» (٤/ ٥٢٤)، والخطيـب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثـار» في (المقدمـة): في مولـد الـشافعي (١/ ١٢٤) وفي «مناقب الشافعي» (١/ ١٣٧)، من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عـن شراحيل بن يزيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وسكت عليه الحاكم والذهبي والحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٢٩٥)، ورجال إسناده ثقات من رجال مسلم.

=

قالوا: «بُدئت بعمر، وختمت بعمر»، يعنون: عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- (١٠١هـ) للمئة الأولى، وأبا حفص السراج عمر البلقيني، للمئة الثامنة[1].

ومن حيث انتهت إليه الرياسة في العلم والإجماع على إمامته وعظم قدره عند العامة والخاصة، لجلال شخصيته، ونبل سجاياه، وشدته في الحق، احتاجت إليه الأمة فيما مر عليها من سنين شداد، بعد أن نعمت طويلاً بالأمن والمنعة والاستقرار؛ في عهد الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون.

ففيما بين وفاة الملك الناصر في ذي الحجة من سنة (٧٤١هـ)، إلى وفاة شيخ الإسلام السراج البلقيني في ذي القعدة من سنة (٨٠٥هـ)، شهدت مصر نهاية دولة المماليك الترك قهرة الصليبيين والتتار، وقيام دولة المماليك الجراكسة في سنة (٧٨٤هـ)، وما كان في فترة احتضار الدولة الأولى، أواخرها، من تحرك «تيمور لنك» مما وراء النهر واجتياحه بلاد الشام، وما صاحب ذلك كله من فتن شرسة

=أما أبو داود فقال: رواه عبد الرحمن بن شُريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل.

أقول: عبد الرحمن بن شريح هذا ثقة فاضل؛ كما قال ابن حجر، وكذلك سعيد بن أبي أيوب الذي رفع الحديث من الثقات الأثبات، فلا تُعل روايته، والله أعلم.

وأفرد هذا الحديث بالتصنيف جمعٌ منهم: السيوطي، واسم جزئه «التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة» وهو مطبوع عن دار الثقة بتحقيق عبد الحميد شانوحة، ولخّصه ابن طولون كما في «الفلك المشحون» (ص٩٢)، ولعلي القاري رسالة «في تأويل حديث التجديد»، ولمحمد الجرجاوي: «وسيلة المجدّين في شرح حديث التجديد وتراجم المجددين» وكما في «الأعلام» (٧/ ٨١)، وطبع في الرباط سنة (١٩٢٧): «واسطة العقد النضيد في شرح حديث التجديد» لمحمد بن علي الرباطي (ت١٣٥٨هـ).

(١) سيأتي نقل ذلك من «التنبيئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة» للسيوطي.

حالقة، وما لابسه من انتعاش الصليبية بعد سحقها في عصر السلاطين الترك العظام: المظفر قطز والظاهر بيبرس والمنصور قلاوون، وابنيه الأشرف خليل والناصر محمد. لقد خلف الناصر ثمانية سلاطين من بنيه وأحفاده لم تتجاوز مدتهم جميعاً بضعاً وأربعين سنة-أي: أقل من مدة سلطنة الملك الناصر وحده-، أولهم المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد، لم يلبث سوى شهرين اثنين، ثم خلع بعدهما ونفي وإخوتُه إلى قوص في صفر سنة (٧٤٢هـ)، وفيها قتل. فكان النذير الصادع بسنين مشئومة واحتضار بطيء لم يكد ينجو فيه أحد من أبناء الناصر وحفدته الذين تعاقبوا على السلطنة، من تعذيب ونفي وقتل. آخرهم «الملك الصالح حاجي بن الأشرف شعبان بن الناصر محمد»، بويع بعد مقتل أخيه «المنصور علي» في صفر سنة (٧٨٣هـ)، ثم خلع في شهر رمضان من السنة التالية، وتولى السلطنة الملك الظاهر برقوق، أول المماليك الجراكسة، وكان قوياً جلداً شجاعاً ذكياً مهيباً، مرجواً لصد الموجة الترية الطارئة، لكنه شغل بفتنة والي الشام، وخلع في جمادى الآخرة من سنة (٧٩١هـ)، ونفي إلى الكرك. إلى أن استرد السلطنة في سنة (٧٩٢هـ)، بعد صراع دامٍ مرير، وتيمورلنك قد اجتاح الممالك الشرقية وفعل الأفاعيل، والصليبيون يطئون ثغور الشام. ورابط الظاهر برقوق في مصر متأهِّباً لقتال، واقترض من تجارها وسراتها ما جهز به عسكره «وكان السراج البلقيني يتقدم موكب العلماء في النفير لجهاد تيمورلنك».

وتمت التعبئة، وخرج السلطان إلى الشام في سنة (٧٩٣هـ)، وفي صحبته شيخ الإسلام السراج البلقيني، والقضاة، والأمراء. وكسر الصليبيين مرة بعد مرة، إلى أن مات -رحمه الله- في ليلة النصف من شوال سنة (٨٠١هـ).

بعدها «استهلت سنة (٨٠٢هـ) وقد تحرك تيمورلنك إلى البلاد الشامية بعد أن غلب على ما وراءها وخرَّب ودمَّر، وقتل وذبح». ثم كانت الكائنة العظمى في سنة (٨٠٣هـ): «أعطى الطاغية أهل دمشق أماناً على أن يؤدّوا له ألف تُومَان، قيمة كل تومان عشرة آلاف دينار. فلما قبضها استباح دمشق وما حولها من ديار الشام: دورها، ومتاعها، وأموالها، ونساءها، وصبيانها. وعاث جنوده في الديار فسقاً ونهباً وقتلاً وخراباً. وأعلنت التعبئة العامة في مصر للخروج إلى الشام، وبسطت أيدي الجباة في أموال الناس، وعمَّ ذلك في أموال اليتامى والأوقاف»[1].

وسُعار الفتن لا تخبوا، وأفاعيل الصليبيين والتتار لا تفتر.

في تلك السنين الشِّداد، كان «السراج البلقيني» ملاذ الأمة في جوائح النوازل وعصيب الأزمات. وإذا كان مترجموه من شهود العصر ومؤرخيه، كابن حجر، وأبي زرعة ولي الدين العراقي، والتقي المقريزي، وابن تَغري بردي، يدوّنون الصفحات الغر في سيرته ومواهبه ومكانته وسجاياه ومناصبه، فإنهم في تأريخهم لأحداث العصر، لا تكاد تمر نازلة أو محنة إلا ذكروه فيها: مستشاراً مؤتمناً ومفتياً إماماً، ودليلاً للركب الساري بليل، لا يكذب أهله. فهو يلقانا في تاريخ العصر بمواقفه المشهودة وسلطانه على ملوك الزمان، وفتاويه المسددة في النوازل، صادعاً بالحق لا يخشى في الله لومة لائم، أميناً على شريعة الله -تعالى- في عباده، قائماً في الدفاع عنهم من جور ظالم وجبروت متعسِّف كان -كما قال الحافظ ابن

---

(١) مستخلص بتضمين، من (تاريخ مصر) بعد الناصر إلى السنوات الأولى من القرن التاسع، في «النجوم الزاهرة»، و«سلوك المقريزي»، و«إنباء الغمر» لابن حجر.

حجر-: «شيخ الوقت، وإمام الأئمة الأعلام، عَيْن أهل الإسلام وعالمهم ومفتيهم ومعلِّمهم، عون الإسلام وحجة الله -تعالى- على خلقه، يعولون عليه في كل المهمات الدينية، ولا يستغنون عنه في الأمور الدنيوية. يفزع إليه في حل المشكلات وكشف المعضلات، بحيث لم يكن لسلطان أن يعقد مجلساً إلا به، ويقتدي برأيه ومشورته، لا يملك أن يحيد عنها»(١).

وقد امتحن -رحمه الله- بأن ثكل ابنه البكر «بدر الدين أبا اليمن محمد» في سنة (٧٩١هـ) وهو في (الحادية والأربعين) من عمره، وكان أعجوبة في الذكاء والفطنة والسمت والنبل، مهر ودرَّس وتفوق في شبابه، وولي قضاء العسكر سنة (٧٧٩هـ) قبل أن يبلغ الثلاثين، ثم وُلِّي الإفتاء في دار العدل. وكان أبوه معجباً به، فحزن عليه أشد الحزن، ودفنه في مدرسته التي أنشأها مقابل مسكنه(٢)، ثم تجلَّد الشيخ الثاكل للمصاب الفاجع، وتابع الرباط والجهاد في موقعه العلمي والاجتماعي والسياسي، لم يكل ولم يفتر «مواظباً على دروسه ومواعيده بذهنٍ صافٍ، وقريحة ثاقبة، صادعاً بالحق على العهد به، عدواً لمن ينحرف عن الدين من الأمراء أو يظلم الرعية. قذىً في عين كل فاجر.

يقول الوليّ العراقي في أحداث (سنة ثمان وسبعين وسبع مئة) من كتابه «الذيل على العبر» (٢/ ٤٢٧): «وفي مستهلّ جمادى الأولى رسم السلطان الأشرف بإبطال ضمان المغاني بالديار المصرية، فيا لها من حسنة، ولقد كانت

(١) «المجمع المؤسس» (٢١٧)، ونحوه في «ذيل التذكرة» لابن فهد.

(٢) بحارة بهاء الدين، وفيها «دار البلقيني» من معالم خطط القاهرة: «خطط المقريزي» (٢/ ٥٢).

المفاسد بالضمان المذكور عظيمة ما كان إلا ضمان الفروج» والشاهد قوله بعد ذلك: «وكان الساعي في ذلك شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني جزاه الله خيراً» وتذكر كتب التراجم قيامه الشديد في إزالة المنكرات، من إبطال المكوس والحانات، وتنفيره من ابن عربي ومطالعة كتبه، وقد أنصفه ابن كثير لما قال له: «أذكرتنا سمت ابن تيمية» وكذا ابن قاضي الجبل الذي قال له أيضاً: «ما رأيت بعد ابن تيمية أحفظ منك».

ويقول شاهد العصر الحافظ ابن حجر، في وفاة لاجين بن عبد الله الجركسي إنه كان مرشحاً لأن يلي المملكة: «وكان مشهوراً بسوء العقيدة، توعد أن يغيِّر معالم الشريعة، ويبطل الأوقاف كلها، ويستولي عليها، ويحرِّق كتب الفقهاء كلها. وكان يتهدد الأعيان بالقتل، وأول من يعاقب شيخ الإسلام البلقيني. فحال الله -تعالى- دون ذلك، وقدّر موت لاجين في شهر ربيع الأول من هذه السنة (٨٠٤هـ)- وكفى الله شره»[١].

وعاش شيخ الإسلام بعده سنة ونصف سنة، قوياً جلداً، مرابطاً مجاهداً[٢].

وفي أصيل يوم الجمعة، العاشر من ذي القعدة الحرام سنة (خمس وثمان مئة)، توفي شيخ الإسلام، عالم المئة الثامنة، قبيل صلاة العصر بداره، «بعد ضعف

---

(١) «إنباء الغمر» (وفيات سنة ٨٠٤هـ) (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر صوراً من قوّته في الحق، وصدعه به في «الذيل على العبر» (٢/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٤-٤٨٥، ٥٠٧، ٥٢٩-٥٣٠، ٥٣٣-٥٣٤)، وذكر المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٤٢١) سعيه في فك قاضٍ من السجن، وفلاحه في ذلك.

ثلاثة أيام، وكان له أُدَرَةٌ[1]، تشوّش عليه كل وقت، فاشتد عليه في مدة الأيام الثلاثة، فتوفي رحمه الله»[2] وكمل إحدى وثمانين سنة وأشهراً، ولم يخلف بعده مثله. وصَلَّىَ عليه من الغد بجامع الحاكم وصلى عليه خلائق لا يحصون كثرة، وحضر الخليفة ويشبك الدوادار وأعيان الناس، وتقدم في الصلاة عليه ابنه الجلال عبد الرحمن قاضي القضاة، وشيَّعوه ﷺ إلى مدفنه في مدرسته بحارة بهاء الدين «عنده ولده بدر الدين محمد رحمهما الله تعالى»[3] في مشهد حافل مهيب[4]. «وصُلي عليه بدمشق صلاة الغائب بالجامع الأموي يوم الجمعة ثالث ذي الحجة»[5]، ونعوه إلى الأمة الإسلامية، وبلغ نعيه الحجيج بعرفة، فأصم ناعيه الواقفين بها. وقد كان تلميذه الحافظ ابن حجر فيهم.

وظل الحزن عليه طويلاً: خلا مكانه في الفقه والفتيا لم يخلف مثله. وأما في الحديث فكان لمصر وللأمة، حافظها الإمام الحجة الصدر «زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي» إلى أن لحق بشيخ الإسلام البلقيني، في ذي القعدة من السنة التالية (٨٠٦هـ)، وكان مولده قبله بسنة واحدة

(١) هي نفخة في الخضيبة، انظر «لسان الدين» (٤/ ١٥-أدر).
(٢) نقلته من خط تلميذه يحيى بن محمد الكرماني على أواخر «الفوائد الجسام» (ق١٢١) وهو من إملاءات البُلقيني عليه.
(٣) نقلته من خط تلميذه يحيى بن محمد الكرماني على أواخر «الفوائد الجسام» (ق١٢١).
(٤) قال البقاعي في «إظهار العصر» (١/ ٤٠١) عند ذكره وفاة شيخه ابن حجر: «ولم ير الناس مثل جنازته، لا للسراج البلقيني، ولا غيره» فكانت جنازة السراج مضرب مثل.
(٥) تاريخ ابن حجي (٢/ ٥٨٨).

كذلك، توفي كلاهما عن إحدى وثمانين سنة وثلاثة أشهر إلا أياماً، فذلك قول الشهاب ابن حجر في مرثيته لشيخه سراج الدين عمر، وضمنها رثاء شيخه الزين العراقي[١]:

يا سَائلي جهرةً عَمَّا أكابِدُه «عَدَتْكَ حالي لا سرى بمستتِرِ»[٢]
أقضي نهاري في غمٍّ وفي حَزنٍ وطولُ ليليَ في فكرٍ وفي سَهَرِ
فرحمةُ الله والرِّضوانُ تشمله سلامةٌ، ما بكى باكٍ على عُمرِ
في القرن الأول والقرن الأخير لقد أحيا لنا العُمَرانِ الدِّينَ عن قَدَرِ
لكنْ أضاء سراجُ الدِّينِ منفرداً وذاك مشتَرَكٌ في سبعةٍ زُهُرِ
مَنْ للفتاوى وحل المشكلات إذا جلَّ الخطاب وظلَّ القومُ في فِكَرِ
لمن يكون اختلافُ الناس إن نعقتْ عمياءُ، والحكمُ فيها غيرُ مُستطرِ
ترى خوارقَ في استنباطه عجباً يردُّها العقلُ لولا شاهدُ البصرِ
قالت حواسدُه لما رأوا غُرَراً من بحثه خُبْرُها يربوا على الخَبرِ
الله أكبرُ ما هذا سوى مَلَكٍ وحاشَ الله ما هذا مِنَ البَشَرِ
عهدي بأكبرهم قدراً بحضرته مثل البُغاثِ لدى صَقْرٍ من الصَّغرِ
لهفي عليه لليلٍ كان يقطعه نفلاً وذكراً وقرآناً إلى السَّحَرِ

---

(١) اقتصر ابن حجر في «المجمع» على ثلاثة أبيات منها-الأول والأخيران مما هنا-، وروى السيوطي منه مئة بيت واثنين وثلاثين، في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٠-٣٣٥)، وهي بالتمام والكمال في «ديوان شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني» (٢١٠-٢٢٧) قال قبلها: «وقد ورد الخبر بوفاته إلى عرفة في تاسع ذي الحجة بأنه مات في عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمان مئة».

(٢) هذا مأخوذ من بيت للبوصيري في «البردة».

لهفـي عليـه لـضدٍّ كـان يدفعـه عـن الخلائـقِ مِـنْ بَـدْوٍ ومـن حـضرِ
نعم، ويا طول حزني ما حييتُ على «عبد الرحيم» فحُزني غير مقتصر
لهفي على حافظ العصر الذي اشتهرْت أعلامُه كاشتهار الشَّمسِ في الظُّهُرِ
علم الحديثِ انقضى لما قضى ومضى «والدهر يفجعُ بعد العَينِ بالأثرِ»
لهفي على فَقْد شيخيَّ اللذين هما أعزَّ عنديَ مِنْ سَمعي ومن بَصَري
اثنان لم يرتق النِّسران ما ارتقيا نسرُ السَّماء ونسرُ الأرض إن يَطرِ
لا ينقضي عجبي مِنْ وَفْقِ عُمُرِهما العام كالعام، حتى الشَّهْرِ كالشَّهرِ
عاشا ثمانين عاماً بعدها سنةٌ وربعُ عام سوى بعضٍ لمعتبرِ

في وفيات سنة (خمس وثمان مئة)، كتب شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، في ترجمة شيخه الإمام «السراج أبي حفص البلقيني»: «...وكنت رأيت في هذه السنة أنني دخلت مدرسته وهو يصلي الظهر، فأحس بي داخلاً، فتمادى في الركوع فأدركتُ معه صلاة الظهر. فعبَّرتها عليه، فقال لي: يحصل لك ظهور كبير. قلت: وبقية المنام أنك تأخَّرتَ لي حتّى أدركتك فأخذت عنك، وأذنت لي في ذلك. وكان الأمر كذلك»[1].

بعد نحوٍ من قرن، كان الحافظ جلال الدين السيوطي يدوِّن بقلمه سيرته الذاتية، فيكتب: «... ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور، منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر»[2].

(١) «إنباء الغمر» (٣/ ٢٤٧).
(٢) «حسن المحاضرة» (من كان بمصر من الأئمة المجتهدين) (١/ ٣٣٨).

وعدَّه في كتابه «التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة» (ص٥٣) من مجدِّدي المئة الثامنة، ونُقِلَ ذلك عن غير واحد، ونصُّ كلامه:

«وقد ذكر جماعة أن الذي على رأس المئة الثامنة شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني ذكر ذلك ولداه قاضي القضاة جلال الدين وشيخنا قاضي القضاة علم الدين كل منهما في الترجمة التي عملها له ونقلا عن الشيخ كمال الدين الدَّميري وغيره أنهم ذكروا ذلك، وذكر ذلك أيضاً الشيخ ولي الدين العراقي فيما جمعه من «حواشيه على الروضة» والشيخ شمس الدين الجزري في «مشيخته» وحافظ العصر قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر في (القصيدة) التي رثاه بها، وتقدم بعض أبياتها، وفيها إشارة إلى هذا المعنى:

في القرن الأول والقرن الأخير معاً	أحيا لنا العمران الدين عن قدر
لكن أضاء سراج الدين منفرداً	وذاك مشترك مع سبعة زهر

وأشار إليه الحافظ زين الدين العراقي بقوله من قصيدة:

والله يبقي شيخَ الإسلام لنا	غنى عن الماضين للتجدُّدِ
يحلّ في ذروته ما أعضلت	من مسائلِ الصِّعاب العقدِ
يقعد للإفتاء بعد عَصْرِهِ	إلى غُروبها بخيرِ مَقعدِ
يأتون من فجاجِ الأرضِ واردي	بحرَ علومه الهنيِّ الموردِ
فيسألونَ لا يردُّ سائلاً	إلا بخطٍّ أو بقولٍ مُرْشِدِ»

وأعاده في مواطن، منها (ص٦٢، ٧٤)، وقال في الموطن الأخير: «وبهذا تم الكلام في هذا التأليف، وقد نظمت أرجوزة سمّيتُها «تحفة المهتدين بأسماء المجددين»... » ومما جاء في هذه (الأرجوزة):

والثـامن العـدّ هـو البُلْقينـي أو حـافظُ الإمـام زِيـنُ الـدِّينِ[١]

وقال السخاوي في «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٧) عنه: «أوحد المجتهدين الأعلام، المجدِّد لهذه الأمة أمر الدين».

أصحابه وتلاميذه

«وكثر طلبته، فنفعوا، وأفتوا، ودرسوا، وصاروا شيوخ بلادهم، وهو حيّ».

ابن حجر في «الإنباء»

«ورحل إليه الطلبة من الآفاق الشاسعة للقراءة عليه فانتفعوا به. وتخرَّج به خلائق لا يُحصون. وخضع له الأئمة من المفسرين، والمحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والنحويين، وتتلمذوا له... بحيث إنه لم يَمُتْ حتى كان قصارى الماهر في العلم أن ينسب نفسه إليه ويتبجّح بالقراءة عليه».

ابن فهد، في «ذيل التذكرة»

يضيق المجال هنا عن استيعابهم، وقد عمرت بهم كتب التراجم للأعيان من الربع الأخير للقرن الثامن، إلى أواخر القرن التاسع. فلأقتصر هنا على من كان

(١) يريد العراقي رحمه الله تعالى.

لهم ظهور في حياته، فيما نعلم، وأعلام الأعيان من الطبقات بعدهم بـدءاً بـأعلام البيت البُلقيني[١]:

بدر الدين أبو اليمن محمد بن السِّراج عمـر البُلقينـي[٢]. ولّي في شـبابه قـضاء العسكر، بنزول والده له عنه، وذلـك في سـنة تـسع وسـبعين وسـبع مئـة، وولي الإفتاء بدار العدل، وثكله أبوه في سنة (٧٩١هـ).

الجلال أبو الفضل، عبد الرحمن بن السِّراج عمر، وسـبط البهـاء ابـن عقيـل. تفقه بأبيه وشيوخ الوقت وبرع في الفقه والأصول والتفسير والبيـان، ولّي قـضاء القضاة في حياة أبيه؛ فحُمدتْ سيرتُه من الحرمة والمهابة، وانتهت إليه الرئاسة في الفتوى بعد أبيه، ودرّس وحدّث وصنّف[٣] [(٧٦٣-٨٢٤هـ)].

عَلَم الدين أبو البقاء صالح بن السراج عمـر[٤]، ولّي قـضاء الـشافعية ودرس وأفتى، «وحمل لـواء المـذهب في وقتـه وتفـرد في الفقـه وصـنف فيـه»، وأكمـل

(١) انظر ترجمة زوجة السراج في «الذيل على العبر» (٢/ ٤٤٥).

وذكر ابن حجي في «تاريخه» (٢/ ٥٨٨) أنه التقى شقيق المترجم، قال: «وذكـر لي أنـه أسـنّ مـن الشيخ، وأن مولده سنة خمس عشرة وأن أختهما أسن منه بعـشر سـنين، وكانـت معـه بالقـدس، فتوفيت في السنة المذكورة، ثم توفي هو في سنة أربع عام أول، فبين وفاة كـل واحـد مـنهم سـنة، رحمة الله عليهم».

(٢) انظر «الذيل على العبر» (٢/ ٤٦).

(٣) له «مسائل» تتعلق بعلم الحديث: محفـوظ في مكتبـة شـستربتي: رقـم (٤٧٩٦) ضـمن مجمـوع (ق٢٢٧-٢٣٦) يقدر نسخها في القرن التاسع الهجري، انظر «فهـرس المخطوطـات العربيـة في مكتبة تشستربتي» (٢/ ٩٦٧)

(٤) له ترجمة في: «الضوء اللامع» (٣/ ٣١٢-٣١٤)، و«رفـع الإصر» (ص١٦٩-١٧١)، و«إظهـار العصر» للبقاعي (المجلد الثاني والثالث) (٣/ مـواطن عديـدة، تطلـب مـن الفهـرس ٢/ ٤٢٨ و٣/ ٤٠٩، ٤٢٢)، و«الذيل عـلى العـبر» (٢/ ٤٦٤)، و«الـذيل عـلى رفـع الإصر» (ص١٥٥-١٦٠)، و«الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٩٤) (ضمن تلاميذ ابن حجر).

«التدريب» لأبيه، وأفرد «فتاويه» وأضاف إليها المهم من فتاويه، وكان له في مكتبة الأستاذ قاسم محمد الرجب برقم (٣٠٥): «تحفة اليقظان في ليلة النصف من شعبان» ناقص من آخره، أفاده كركيس عواد في «الذخائر الشرقية» (٤/ ٤٢٤)، وله «استدعاء بطلب الإجازة» من مجموعة من مشايخه عن والده، كذا في «فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية» (١/ ١٥٥ -مصطلح الحديث)، أخذ عنه الجم الغفير وألحق الأصاغر بالأكابر. أفرد تلميذه السيوطي ترجمته بالتأليف. [(٧٩١-٨٦٨هـ)].

الضياء عبد الخالق بن السراج عمر. تخرّج بأبيه وولّي تدريس المالكية، والميعاد بالحسينية، وناب في القضاء. [(٧٧٣-٨٦٩هـ)].

ومن أحفاد الشيخ وبنيهم، وأبناء إخوته وبنيهم الذين أدركوه:

تقي الدين محمد، ابن بدر محمد بن السراج عمر، كفله جده بعد موت أبيه سنة (٧٩١هـ)، فربَّاه وعلَّمه. ناب في الحكم عن عمه قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن، ودرَّس بعده الفقه بجامع ابن طولون، وولّي الخطابة به ومشيخة الميعاد. وقرئ عليه كتاب «الجمعة» للنسائي، بسماعه من جده السراج، سماعه من إسماعيل التفليسي [(٧٨٩-٨٣٨هـ)].

زين الدين أبو العدل، قاسم بن الجلال عبد الرحمن بن السراج عمر: نشأ في كنف أبيه وجده وتفقه بهما وسمع عليهما. ناب عن أبيه في القضاء، وعن عمه العلم صالح في قضاء الجيزة، ودرس التفسير بجامع ابن طولون، والحديث بالمدرسة الناصرية. [(٧٩٥-٨٦١هـ)].

رسلان بن أبي بكر بن رسلان بن نصير البلقيني، البهاء أبو الفتح. تفقَّه بعمِّه شيخ الإسلام، وكان يذاكره في اعتراضاته على «الروضة» وينازعه. ومهر في الفقه وناب في الحكم، وتصدر للإفتاء والتدريس في حياة عمه، وتوفي قبله، وله (سبع وأربعون سنة)، وكثر التأسف عليه. [(٨٠٣هـ)].

أحمد بن أبي بكر بن رسلان، الشهاب أبو العباس البلقيني. ولد قبل وفاة عمه بأكثر من أربعين سنة، وتفقه به وأخذ عنه. ولّي قضاء المحلة، من إقليم الغربية بالدلتا، وعمر أكثر من ثمانين. [(٨٤٤هـ)].

أحمد بن محمد بن أبي بكر بن رسلان، شهاب الدين بن ناصر الدين البلقيني. حفيد أبي بكر، أخي السراج عمر. ولد قبل وفاة عم أبيه، بنحو من (عشر) سنين، وناب في الحكم عن قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن. وأمَّ بالمشهد الحسيني، ودرس. [(٧٩٦-٩٣٨هـ)][1].

والظاهر أن حال متأخِّريهم ساء، حتى قال البقاعي في «إظهار العصر» (٣/ ٣٥١): «الغالب عليهم الخمول» وقال عن واحد منهم: «يغلب عليه جنون أهل بيته» بل قال (٣/ ٣٥٣) لما ذكر موت واحد منهم: «ألحق الله به أقاربه، فإني لا

(١) بقي العِلْمُ موروثاً في هذه العائلة، وعرف من متأخِّريهم سراج الدين محمد (ت٩٩٤هـ) له «طبقات الشيخ الشرنوبي»، و«نص لإثبات صحة الطريقة الدسوقية»، من كل منهما نسخه في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية (شريط رقم ٦٢١، ٦١٣)، وله أيضاً «كرامات السّادة الأربع أصحاب الأشاير وما سبب أخذ كل منهم لوناً يعرف به، وما سبب قسمتهم الأرض دون غيرهم» منه نسخة في الظاهرية رقم (١٥١٦/ في ٦٦ورقة) مؤرخة سنة ١١٩٦، كذا في «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (٢/ ٦٧٦-التاريخ وملحقاته).

أعلم منهم أحداً فيه نفع للإسلام، والله الموفق». وترجم لجماعة منهم، ينظر منه (٢/ ٤٥، ٨٧، ١٠٠، ١٥٠، ١٦٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٣١ و٣/ ٨٦، ٩٠، ١٣١، ١٨٩، ٢٤٤).

من أعيان الطبقة الأولى من أصحاب السراج:

البدر الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الشافعي المنهاجي، الفقيه العلَّامة، مصنف «البرهان في علوم القرآن»[١]، و«شرح المنهاج»، و«خادم الشرح»، و«النكت على صحيح البخاري»، و«الإجابة فيما استدركته السيدة عائشة على الصحابة، -رضي الله عنهم-»...، تفقه بالشيخين السراج البلقيني والجمال الإسنوي. ودرّس وأفتى. [٧٤٥-٧٩٤هـ)].

الصلاح الحنبلي، محمد بن محمد بن سالم -٧٩٥هـ.

الزين النويري المالكي، قاسم بن محمد بن علي. تصدر بالأزهر. قال الحافظ ابن حجر: «سمعت بقراءته الكثير على شيخنا سراج الدين»، توفي وله (ستون) سنة [(٧٩٩هـ)].

عمر بن السراج بن عبد اللطيف الفوّي المصري[٢]. نزيل حلب. تفقه بالقاهرة على السراج البلقيني، ثم ولّي قضاء العسكر بحلب وبرع في النظم والنثر. له «تخميس البردة» [(٧٤٠تقريباً-٨٠١هـ)].

---

(١) فرغت من مقابلته على عدّة نسخ خطية، وخرّجت نصوصه، ووثّقتُ نقوله، يسَّر الله إتمامه وإظهاره بخير وعافية.

(٢) من «الإنباء» (٢/ ٧٩)، ومثله في «الشذرات» (٧/ ٩)، وتصحف الفوي فيها بالفيومي. وترجم السخاوي في «الضوء اللامع» لعبد اللطيف الفوي، المتوفى سنة (٨٠١هـ) (٣/ ٣٥٤)، ثم أشار في ترجمة عمر الفوي، إلى أنه عبد اللطيف (٧/ ٩).

الشهاب الأبوذرِّي، أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن. المصري الشافعي المحدث. عرض على السراج البلقيني والبرهان الإبناسي والزين العراقي وابن الفرات «الرسالة للإمام الشافعي» سنة (٧٩٢هـ)، و«العمدة» في السنة التي تليها، وأجازوه، توفي عن بضع وثمانين. [(٨٠١هـ)].

محمد بن عبيدان، بدر الدين الدمشقي[1]، ولد قبل الخمسين، وتفقه وتميز. وأجازه شيخ الإسلام السراج البلقيني بالإفتاء قديماً. وولّي قضاء بعلبك ثم قضاء حمص. [(٨٠٢هـ)].

النور ابن الجلال، علي بن يوسف بن مكي الدَّميري المصري المالكي، من صدور فقهائها وأعلمهم بالمذهب. ولّي قضاء القضاة بعد عزل ابن خلدون في تاسع المحرم سنة (٨٠٣هـ)، فلم يلبث أن مات في جمادى الآخرة من عامه. [(٨٠٣هـ)].

وكان يحضر دروس السراج البلقيني، وقد ذكر في موجز سيرته:

البدر السبكي، محمد بن محمد بن عبد البر [(٨٠٣هـ)].

بعدهم، من أعيان تلاميذه، على الترتيب الزمني لوفياتهم:

ابن عماد، شهاب الدين **الأقفهسي** المصري، أحمد بن عماد بن يوسف الشافعي. أحد أئمة الشافعية في وقته، كتب على «مهمات» شيخه الإسنوي كتاباً حافلاً

---

(١) «الإنباء»، و«الضوء اللامع». ووقع في طبعة «الشذرات» (٧/ ١٩): محمد بن عسال!!

بتعقبات جليلة وله: «أحكام المساجد»، و«أحوال الهجرة». قال ابن حجر: «سمعت من فوائده، ومن لفظه قصيدة مدح بها شيخنا البلقيني» [(ت٨٠٨هـ)][1].

أمين الدين الحسباني، سالم بن سعيد بن علوي الشافعي. قدم القاهرة فقرأ النحو على البهاء ابن عقيل، والفقه على السراج البلقيني، ولما ولّي الشيخ قضاء الشام، ولاه قضاء بصرى، توفي، وقد جاوز السبعين. [(ت٨٠٨هـ)].

الزين الفارسكوري، أبو المعالي عبد الرحمن بن علي بن خلف المصري الشافعي. الفقيه الأصولي العلّامة. تفقّه بالقاهرة على الجمال الإسنوي والسراج البلقيني. ومهر في الفقه وأصوله والعربية. وسمع الحديث فأكثر. درّس بالمنصورية وولّي نظر المدرسة الظاهرية بالقاهرة. [(٧٥٥-٨٠٨هـ)].

الكمال الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى المصري الشافعي. الفقيه الشاعر، قرأ في الفقه على السراج البلقيني والشيوخ، والأدب على البرهان القيراطي الشاعر. وبرع في الفقه والحديث والتفسير والعربية. صنّف «شرح المنهاج»، و«حياة الحيوان»، ونظم أرجوزة طويلة في الفقه، ودرَّس بالأزهر ومكة المكرمة. مولده بدميرة ووفاته بالقاهرة. [(٧٤٢-٨٠٨هـ)].

ابن حبيب، عز الدين طاهر بن زين الدين الحلبي. [(٨٠٨هـ)] ناظم «محاسن الاصطلاح» للبلقيني.

الشهاب ابن قماقم الدمشقي، أحمد بن محمد البقاعي الشافعي. اشتغل ببلده وقرأ على الشيوخ. قال ابن حجر: «وقدم القاهرة سنة الكائنة العظمى، وسمع

(١) المجمع المؤسس (٣٦٩).

بقراءتي على شيخنا البلقيني في الفقه والحديث، وكان يسميه البويطي، لكثرة استحضاره إياه، ودرّس بالأمجدية» [(٨٠٩هـ)].

الشهاب الطنتدائي[1] الحسيني، نزيل الحسينية بالقاهرة، أحمد بن علي بن خلف الشافعي. من أقران الحافظ ابن حجر. قال في «الإنباء»: «لازم شيخنا سراج الدين البلقيني وعلق من «فتاويه» قدر مجلد، ومهر في قراءة الحديث والعربية»، نقله السخاوي في «الضوء» (٢/ ٥٥) وقال: «إنه تزوج ابنة الشمس البوصيري».

وقال المقريزي في «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» (٢/ ٣٦٥): «لازم شيخ الإسلام سراج الدين عمر البُلقيني، وتخرج به، فبرع في فنون عديدة، من فقه وأصول وعربية وحديث، وعُني بـ«فتاوى البُلقيني» وعَلّقَها، وكتب الخط المليح، وقرأ الحديث»، قال: «وكان حسن القراءة، شجيَّ الصوت، حسن الهيئة، لطيف الروح، سمعنا بقراءته الحسنة على شيخ الإسلام» يريد البُلقيني، توفي سنة (٨١٣هـ)[2].

النور الرشيدي، المصري علي بن عبد الرحمن بن أحمد الربعي الشافعي، نزيل القاهرة، قال ابن حجر في «الإنباء»: «قدم القاهرة فاشتغل بالعلم ولازم البلقيني

---

(١) هو غير الشهاب الطنتدائي أحمد بن عبد الرحمن بن عوض، شافعي أيضاً، وهو ممن قرأ على البُلقيني، وبرع في الفقه والفرائض، وشرح «جامع المختصرات» توفي سنة ٨٠٢هـ، وقد أناف على الثمانين، فهذا ممن مات قبل المصنف، وهو أكبر سناً منه، وله ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤/ ١٠٢-١٠٣)، و«درر العقود الفريدة» (٢/ ٣٦٧)، و«الضوء اللامع» (٢/ ٢٣٢).

(٢) له ترجمة في «إنباء الغمر» (٢/ ٤٩٨)، و«الضوء اللامع» (٢/ ١٩).

ثم الدميري، ودرَّس بعده الحديث بقبة بيبرس، وفاق في استحضار الفقه، فصار كثير النقل كثير البحث» [(-٨١٣هـ)].

ابن الهائم، الشهاب أحمد بن محمد بن عماد المصري ثم المقدسي الشافعي. اشتغل بالقاهرة على السراج البلقيني، وعني بالفرائض حتى فاق الأقران ورحل إليه من الآفاق، وصنّف فيها ودرّس بالصلاحية بالقدس، ثم ولّي قضاء القاهرة. [(٧٥٣-٨١٥هـ)].

الشمس الغَرَّافي -قرية بمصر- ثم القاهري، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خليل الشافعي. لازم البلقيني وبه انتفع وعليه تخرج، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وأمَّ بالأزهر، نيابةً، وتصدَّر للتدريس بمدارس مصر ومكة. [(٨١٦هـ)].

الجمال أبو حامد ابن ظهيرة، محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي المكي الشافعي[(١)]. قاضيها المفتي وحافظها الثبت. ارتحل إلى مصر فسمع من حفاظها وتفقه بشيخ الإسلام البلقيني وأجازه بالفقه وأصوله والحديث والعربية، وتصدر وقصد بالفتاوى، وهو صاحب «الأسئلة المكية» التي أجاب عنها الشيخ في «الأجوبة المرضية». [(٧٥١-٨١٧هـ)].

---

(١) ترجمته في «إنباء الغمر» (٧/ ١٥٧-١٥٩)، و«الضوء اللامع» (٨/ ٩٢-٩٥)، و«طبقات الحفّاظ» (٥٤٢-٥٤٣)، و«البدر الطالع» (٢/ ١٩٦)، وألف عمر بن فهد «المشارق المنيرة في ذكر بني ظهيرة» ويحتاج (بيت البلقيني) إلى إفراد بالترجمة، كما أفرد «بيت السبكي» وهو عصريه ونظيره، وأكثر تحقيقاً منه، وأبعد عن التعصب والتمذهب.

خرج تلميذ ابن ظهيرة: خليل الأقفهسي مشيخة لشيخه هذا سمّاها «إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين» وذكر فيها (ص٤٩-٥٠) رقم (٢٣) البلقيني، ولخص ترجمته، وأفاد أن ابن ظهيرة قرأ عليه «منهاج البيضاوي» بحثاً وقطعة صالحة من «الروضة» و«التنبيه» و«الحاوي» بحثاً أيضاً. وأذن له بالإفتاء والتدريس وأجازه بأربعة علوم: الفقه وأصول الفقه والحديث والعربية.

العز ابن جماعة، محمد بن أبي بكر بن العز عبد العزيز بن البدر محمد الكناني المصري الشافعي. أعجوبة عصره ومفخرة مصره في المعقول والمنقول. كان ابن حجر لا يلقبه إلا بإمام الأئمة. أخذ الفقه عن السراج البلقيني، وعن الشيوخ في كل فن، فصار المشار إليه فيها. [(٧٤٩-٨١٩هـ)].

السلطان المؤيد، الجركسي، أبو النصر، شيخ ابن عبد الله المحمودي ثم الظاهري. [(٨٢٤هـ)]. قال ابن حجر: «حدث بـ«صحيح البخاري» عن شيخ الإسلام السراج البلقيني، بإجازة معه أخرجها بخطه، وذكر أنها كانت معه في أسفاره لا يفارقها. وحضرت عنده عدّة مجالس»[1].

البرهان البيجوري المصري، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن سليمان الشافعي. أعلم الشافعية بالفقه في عصره، أخذ عن الإسنوي ثم لازم شيخ الإسلام البلقيني. قصد بالفتوى فتحرج منها تورعاً كما أعرض عن الرئاسة. وولّي مشيخة الفخرية، وكان الطلبة «يصححون عليه تصانيف الحافظ العراقي

(١) «المجمع المؤسس» (٣٩٥).

فيهذبها ويهديهم إلى الصواب مما يقع فيها من الخطأ نقلاً وفهماً، وكانوا يطالعون العراقي بذلك فلا يزال يصلح في تصانيفه بما ينقلونه عنه» حكاه ابن حجر في «الإنباء»، وقال: «ولم يكن في عصره من يستحضر الفروع الفقهية مثله، ولم يخلف بعده من يقارنه في ذلك»، ولد في حدود الخمسين، وتوفي سنة [(٨٢٥هـ)].

وليُّ الدين أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي. قاضي القضاة الحافظ ابن الحافظ. سمع من والده وحفّاظ الوقت، وتفقّه بالسراج البلقيني والأعيان، وتفوق ومهر[1]. ومن مصنفاته «المستفاد في مبهمات المتن والإسناد»، و«النكت على المختصرات الثلاثة» في الفروع جمع فيها بين «التوشيح» للتاج السبكي، و«تصحيح الحاوي» لابن الملقن، وفوائد من حواشي شيخه البلقيني على «الروضة»، واختصر «المهمات» للإسنوي وأضاف إليها حواشي الشيخ. وخرّج له «جزءاً من عواليه» قرأه الحافظ ابن حجر على الشيخ. [(٧٦٢-٨٢٦هـ)].

العز النويري ثم المكي، عبد العزيز بن أحمد بن علي بن أحمد الشافعي. تفقّه في المذهب على السراج البلقيني، وقرأ عليه «سنن أبي داود» في سنة (٨٠٢هـ)، وولّي قضاء تعز باليمن. [(٧٧٨-٨٢٦هـ)].

ابن المُغلي، العلاء أبو الحسن، علي بن النور أبي الثناء محمود ابن أبي بكر الحموي الحنبلي. نزيل القاهرة، أخذ عن البلقيني، وحدث عنه بـ«صحيح

---

(١) نقل عن شيخه البُلقيني بعض ما سمعه منه في كتابه «الذيل على العبر» (١/ ٢٤٦، ٢٦٦ و٢/ ٤١٦) واعتنى فيه بـ(بيت البلقيني).

البخاري»، ومهر في المذاهب الأربعة، وكان آية، قلَّ أن ترى العيون مثله، ولّي قضاء حماة بعد التسعين، ثم قضاء حلب سنة (أربع وثمان مئة)، ثم قضاء الأحناف بمصر بعد سنة (سبع عشرة)، إلى وفاته. [(٨٢٨هـ)].

ابن قارئ الهداية، السراج أبو حفص عمر بن علي بن فارس الكناني القاهري، الحسيني منزلاً بها. [(٨٢٩هـ)].

البدر القلقشندي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل القرشي المصري الشافعي. تفقه في القاهرة على الإسنوي ثم البلقيني، ومهر وتفوق في الفرائض. وكان الشيخ يفتخر به ويقول: هو من قدماء طلبتي. حكاه ابن حجر في «الإنباء»، وقال: «وولّي أمانة الحكم سنة (تسعين)، ثم ناب عن قاضي القضاة الجلال عبد الرحمن البلقيني فكان يثني عليه، حتى قال مرة: ليس في نوابي مثله» [(٧٢٤-٨٣٠هـ)].

البدر البشتكي، محمد بن إبراهيم بن محمد المصري، كان أبوه نزيل خانقاه بشناوا الناصري، حيث ولد له ابنه محمد، الأديب الشاعر، يتردد ذكره في موجز سيرة الشيخ سراج الدين. [(٧٤٨-٨٣٠هـ)][1].

الشمس البرماوي، محمد بن عبد الدائم الشافعي، من شيوخ العصر أعيان تلاميذ البلقيني، قال ابن حجر: «لازم الشيخ بدر الدين الزركشي وتمهر به،

---

(١) انظر: مع ترجمة الشيخ في «ذيل التذكرة» لابن فهد، ترجمة البدر البشتكي في «الضوء اللامع» للسخاوي، و«البدر الطالع» للشوكاني.

وحضر دروس الشيخ سراج الدين البلقيني وقرأ عليه غالبها، وقد سمعت بقراءته على الشيخ «مختصر المزني»، و«شرح العمدة»، و«البخاري» في أربع مجلدات، وناب في الحكم عن الجلال عبد الرحمن البلقيني ثم عن التقي الأخنائي، وخطب ودرس». [(٧٦٣-٨٣١هـ)].

التقي الفاسي، أبو الطيب المكي المالكي، محمد بن أحمد بن علي الحسيني. مفيد مكة ومؤرخها وعالمها، وأول من ولّي بها قضاء المالكية استقلالاً، ومصنف «ذيل التقييد في رواة الكتب والأسانيد» لأبي بكر ابن نقطة، و«أخبار مكة»، و«العقد الثمين في أخبار البلد الأمين»،...، وفد على القاهرة غير مرة، فقرأ وعرض على شيخ الإسلام البلقيني وشيوخ الوقت، وقال في ترجمته لنفسه بـ«ذيل التقييد»: «سمعت عليه «جزء البطاقة»، و«فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي، وحضرت دروسه». [(٧٧٥-٨٣٢هـ)].

ابن الجَزَري، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، ثم الشيرازي الشافعي. مقرئ الممالك الإسلامية وعالمها بالقراءات والقراء. مصنف «غاية النهاية» في طبقاتهم، ترجم لنفسه فيها، فذكر من كبار الشيوخ الذين أجازوه: شيخ الإسلام البلقيني[1]، أجازه سنة (خمس وثمانين) (٢/ ٢٤٨ الترجمة (٣٤٣٣)، وقال الشوكاني في ترجمته: «إنه رحل من دمشق إلى القاهرة،

(١) وفي ترجمة ابن عيسى أبي القاسم بن الوجيه أبي محمد اللخمي الشريشي ثم الإسكندري المالكي، (-٢٩هـ)، ذكر ابن الجزري كتابه «الجامع الأكبر» في القراءات، وقال: «لم يصنف مثله في هذا الفن... من رآه رأى العجب، أخبرني شيخنا العلّامة سراج الدين عمر البلقيني أن عنده نسخة كاملة له». «غاية النهاية» (١/ الترجمة ٦٦١).

فسمع من الشرف الدمياطي، وأخذ الفقه عن الجمال الإسنوي والسراج البلقيني» مولده بدمشق ووفاته بشيراز. [(٧٥٤-٨٣٣هـ)].

المجد البرماوي ثم القاهري، أبو محمد إسماعيل بن أبي الحسن علي الشافعي. والد البدر، اختص بشيخ الإسلام البلقيني، ولازم الاشتغال عليه نحواً من (أربعين) سنة، وهو الذي سأله الإذن للبدر الزركشي في الإفتاء والتدريس. وكان فيما ذكر السخاوي: بحراً فهّامة وطوداً شامخاً، زاهداً نبيلاً خيراً، تخرّج به كثير من العلماء. [(ت٨٣٤هـ)]

الشرف الأقفهسي، عيسى بن محمد بن عيسى المصري الشافعي. لازم السراج البلقيني واشتغل عليه في الفقه، وقرأ عليه «المنهاج في الأصول»، وسمع عليه «الصحيحين». وأذن له الشيخ في التدريس وناب في الحكم. [(٧٥٥-٨٣٥هـ)].

ابن الأمانة، بدر الدين أبو محمد الإبياري ثم القاهري، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عثمان، الأمانة، الأنصاري الشافعي. قدم به أبوه من إبيار، غرب الدلتا، إلى القاهرة صبياً، ولازم شيخ الإسلام البلقيني وسمع من الشيوخ، واجتهد وتصدر وأفتى. ولّي القضاء، ودرَّس الفقه والتفسير بالشيخونية وجامع الحاكم، والحديث بالمنصورية، وتصدر بالجامع العتيق وتخرَّج به أئمة. [(٧٦٦-٨٣٩هـ)].

شهاب الدين ابن المحمرة، أحمد بن محمد بن صلاح الشافعي، سمع الحديث، وتخرج، ومهر في الفقه والعربية، قال المقريزي: «لازم دروس شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني»[1] ومات سنة أربعين وثمان مئة.

---

(١) درر العقود الفريدة (٢/ ٢٦٨).

البرهان الحلبي، سبط ابن العجمي[١]. إبراهيم بن محمد بن خليل الشافعي. حافظ الشام ومسنده. قدم القاهرة غير مرة، ولقي الشيوخ وقال عن السراج البلقيني: «هو أجلُّ من أخذت عنه العلم وسمعت عليه». [(٧٥٣-٨٤١هـ)].

ابن ناصر الدين، شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي، محمد ابن أبي بكر بن عبد الله القيسي الشافعي. حافظ دمشق والشام ومؤرخ الديار الشامية وناظم «بديعة الزمان عن موت الأعيان»، وشارحها في «التبيان لبديعة الزمان» من شيوخه المصريين السراج البلقيني. وولِّي مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق. [(٧٧٧-٨٤٢هـ)].

ابن مرزوق الحفيد، أبو عبد الله العجيسي التلمساني، المالكي. الحافظ المسند الفقيه النظار، دخل مصر مرتين، ولقي السراج البلقيني في عدد من علماء مصر وحفّاظها، وتدبج مع الحافظ ابن حجر[٢]. ومن عواليه رواية عن البرهان ابن صديق الشامي والسراج البلقيني والنور الهيثمي، ذكرهم في «معاليه»[٣]. [(٧٦٦-٨٤٢هـ)].

المحب ابن نصر الله، أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد البغدادي الكرماني التستري الأصل، نزيل القاهرة أبو عبد الله الحنبلي. مفتي المذهب وشيخه في الديار المصرية. ولد وتعلَّم ببغداد، وأم بجامع الخليفة، وأعاد بالمستنصرية،

---

(١) ترجمت له في أول تحقيقي لكتابه «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم» وهو مطبوع، وظفرت بنسخة خطية من «معجم شيوخه» بعد الفراغ من تنضيد هذا الجزء.

(٢) «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١١٩)، و«فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (١/ ٢٩٦).

(٣) مخطوط بـ«الخزانة العامة»، بالرباط (رقم ٧١-مجموع).

وأجيز بها للتدريس والإفتاء. ثم قدم القاهرة سنة (سبع و ثمانين)، فلازم السراج البلقيني، والزين العراقي، وابن الملقن. وولّي تدريس الظاهرية البرقوقية وناب في الحكم. وانتهت إليه مشيخة الحنابلة، وكان إماماً فقيهاً نظاراً، ورعاً وقوراً مهيباً. [(٧٦٥-٨٤٤هـ)].

الشهاب الرملي. أبو العباس أحمد بن حسين بن حسن بن علي الشافعي. العالم العارف القدوة، سمع السراج البلقيني، وقرأ على ولده الجلال عبد الرحمن أكثر البخاري وأذن له في الإفتاء، وانتفع به الناس. [(٧٧٣-٨٤٤هـ)].

ابن عمار، شمس الدين محمد بن عمار بن محمد المصري المالكي. الفقيه الإمام، من أعيان تلاميذ الشيخ المذكورين في ترجمته سمع عليه مع ابن حجر، وشرح «عمدة الأحكام»، وكتب على «التسهيل» و«مغني اللبيب»، واختصر «توضيح ابن هشام» و«عروس الأفراح» للسبكي، مولده في حدود (الستين وسبع مئة) وتوفي سنة (٨٤٤هـ).

التقي المقريزي، أبو العباس المصري أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني، عمدة المؤرخين، العالم المحدث. كان على مذهب الإمام أبي حنيفة ثم تحول شافعياً. قرأ على جده لأمه الشمس ابن الصائغ، وسمع الكثير من السراج البلقيني في صفوة من علماء الوقت وحفّاظه. من مصنفاته -وهي كثير-: «السلوك»، و«الخطط»، و«العقود الفريدة في تراجم الأعيان»، و«إمتاع الأسماع»، و«مجمع الفرائد»، مولده بالقاهرة بعد سنة (ستين وسبع مئة، وتوفي بها سنة (٨٤٥هـ).

الزين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم الأنصاري الخزرجي المصري المالكي. الفقيه المفتي العالم النبيل. من أعيان التلاميذ المذكورين في ترجمة شيخ

الإسلام البلقيني. وتفقه في المذهب المالكي بالشيخ بهرام، ومهر في الأصلين وأفتى في المذهبين، ودرّس للمالكية في الشيخونية، وفي أشرفية برسباي الموقوفة على الحنفية. عيّن لقضاء المالكية فأصر على الامتناع واختفى في دمياط عند الشيخ الولي الصالح إبراهيم المتبولي، إلى وفاته ﷺ. [(٧٧٧-٨٤٦هـ)].

البرهان الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب المصري الشافعي. شيخ الشيوخ في وقته. حضر دروس السراج البلقيني، ودرّس بالجامع الأزهر، وطلب للقضاء فامتنع. من مصنفاته «الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح»[١]. [(٨٤٩هـ)].

ابن المجدي، الشهاب أحمد بن رجب بن طيبغا الشافعي الفقيه الفرضي العلامة. تفقه بالسِّرَاجَيْن البُلقيني وابن الملقن. وبرع في الفقه والفرائض وفاق أهل عصره في الهندسة والميقات والهيئة. [(٧٦٧-٨٥٠هـ)].

الشمس القاياتي، محمد بن علي بن محمد بن يعقوب المصري الشافعي. قاضي القضاة، الفقيه المحقق. حضر دروس البلقيني وأعيان الوقت. وشرح «المنهاج»، ودرس بالبرقوقية والأشرفية والقبة الشافعية والشيخونية. وتخرج به أئمة. [(٧٨٥-٨٥٠هـ)].

ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن الشهاب أحمد بن محمد بن عمر الدمشقي الشافعي. الفقيه المفتي العلّامة المؤرخ، صاحب «طبقات الشافعية»،

---

(١) طبع مرتين، واستفاد منه كثيراً من «محاسن الاصطلاح» للبلقيني، ولم يسمّه، وكان يكتفي بقوله على كلام ابن الصلاح: «عورض..» ويذكر معارضة البلقيني ومؤاخذته، ولعله يجيب عنها.

و«شرح المنهاج»، و«المنتقى من تاريخ ابن عساكر»، ومن «الأنساب» للسمعاني، تفقه بأبيه وأخذ عن السِّرَاجَيْن البلقيني، وابن الملقن، في جماعة من شيوخ مصر والشام والحجاز. [(-٨٥١هـ)].

الشهاب أبو العباس أحمد بن الشرف يعقوب بن عبد المنعم **الأطفيحي** القاهري الأزهري الشافعي، حفظ وعرض على شيخ الإسلام البلقيني، وصحب الزين العراقي وأصهر إليه. وباشر النقابة عن الولي أبي زرعة العراقي، ثم عن ابن حجر، وأمانة الحكم وأوقاف الحرمين، وكان من رجال القاهرة سؤدداً وكرماً. [(٧٩٢-٨٥١هـ)]، وأبوه الشرف يعقوب بن أحمد بن عبد المنعم الأزهري، هو صاحب النسخ الأصول المعروفة لنا من «التقييد والإيضاح»، و«التبصرة والتذكرة»، للحافظ العراقي.

ابن حجر، الشهاب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل المصري المولد والدار والوفاة، شيخ الإسلام الصدر وحافظ العصر الإمام، من جلة أصحاب السراج البلقيني. ترجم له في «المجمع المؤسس» وفي «الإنباء»، وقال: «أخرجت له أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً، وقرأت عليه[1] «دلائل النبوة» للبيهقي، وقرأت عليه دروساً من «الروضة» وأذن لي بخطه، وكتب لي خطه على جزء من «تغليق التعليق» الذي وصلت به تعاليق البخاري».

وقال يسأل قاضي القضاة جلال الدين البُلقيني أن يساعده في تحصيل الإجازة له بالفتوى والتدريس من والده شيخ الإسلام السراج، ضمن أبيات:

---

(١) نظم عند قراءته عليه «ختم الدلائل» شعراً، تراه عند مسرد المؤلفات.

أحـقُّ بكـل مـدحٍ قيـلَ قِـدماً ... فـإنَّ في الأكـرمين المـدحُ حَـازا
فلـم يقـصد سـواه الفكـرُ لكـن ... إليـه حقيقـةً كـانوا مجـازا
فأهـل العـصر ثـوب كـما علـوه؟ ... ككُـمٍّ لَحْـتَ أنـتَ بـه طَـرازا
أسـيدَنا الإمـام دعـا مُحِـبٌّ ... يُعـدُّك في نوائبـه ركـازًا
كنـزتَ الأجـرَ والأمـداحَ لمـا ... رأيـتَ لغـيرك الـدنيا اكتنـازًا
وبـادرتَ المكـارمَ تقتنيهَـا ... وللخـيرات إنَّ لـك انتهـازًا
زففـتُ إلى عـلاك عـروسَ فكـرِي ... وصـيَّرتُ البـديعَ لهـا جِهـازًا
وجـائزتي الإجـازةُ مـن إمـامٍ ... سـما للأفْـقِ فـضلاً وامتيـازًا
فـما في علمِـه لـولا وإلا ... ولا يحتـاجُ مَـن يُثنـي احتـزازًا
وقـد فـاق الـورى في الحـقِّ فـضلا ... ومـن سـتينَ عامـاً لا يُـوازى
فقـد أسـلفتُ شـكري وامتـداحي ... وحقـي أن أُثـابَ وأن أُجـازًا[1]

وقال المقريزي في «درر العقود الفريدة» (١/ ٢٤١) عنه: «قرأ على شيخ الإسلام أبي حفص سراج الدين عمر البلقيني كثيراً من مروياته الفقهية، وبحث عليه في «حواشيه على الروضة» قطعة كبيرة». [(٧٧٣-٨٥٢هـ)].

الزين رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة **العُتْبي**، أبو النعيم الصحراوي المصري الشافعي. الفقيه الفرضي الأصولي المتكلم المقرئ، مذكور في ترجمة الشيخ، في الصفوة من أصحابه. [(٧٦٩-٨٥٢هـ)].

الشهاب المحلِّي، أبو العباس أحمد بن الكمال محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الأنصاري المصري الشافعي. أخذ عن أبيه، وعن السراج البلقيني، وتفقه بهما. [(-٨٥٢هـ)].

---

(١) ديوان شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ص٢٠٧-٢٠٩).

العلاء القلقشندي، أبو الفتوح علي بن القطب أحمد بن إسماعيل المصري الشافعي. تفقه بالسراج البلقيني، وولده الجلال عبد الرحمن، سمع الحديث من الزين العراقي، وأخذ عنه أكثر «شرحه للألفية»، وكتب الكثير من «أماليه»، وتصدر للتدريس والفتيا وحدث وصنف، ورشح لقضاء القضاة فامتنع. من مصنفاته: «فاضحة الملحدين»، و«نزهة النظر في كشف حقيقة الإنشاء والخبر». [(٧٨٨-٨٥٦هـ)].

التقيّ ابن ظهيرة، أبو محمد عبد الغني بن علي بن عبد الحميد بن عثمان، المغربي الأصل، المنوفي ثم القاهري. تعلم بمنوف ثم تحول إلى القاهرة، فنزل بجوار الشيخ في حارة بهاء الدين، وإليها نسب. تفقه به وسمع الحديث من الزين العراقي، ثم لزم ابنه ولي الدين أبا زرعة، واختص بابن حجر، وتصدر بجامع الحاكم، وبالأشرفية بالقاهرة. [(٧٧٠-٨٥٨هـ)].

المُجَارِي، أبو عبد الله الأندلسي محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد. سمع بغرناطة وفاس، ورحل فسمع بتلمسان وبجاية وتونس. وأخذ بمصر عن أعلام شيوخها، وأولهم في «برنامجه»: «شيخ الإسلام الإمام مفتي المذاهب الأربعة السراج أبو حفص البلقيني»، سمع عليه بمدرسته كثيراً من «صحيح مسلم»، وشيئاً من الأصول تفقهاً، وبمدرسة الظاهر برقوق يسيراً من «كشاف الزمخشري» تفقهاً. وتوثقت صلته به، فكان يعلم أولاده وأحفاده العربية. أجاز له الشيخ وأحاله على «برنامجه»، وفيه من شيوخه أبو العباس الحجار، والبهاء ابن عقيل، والأستاذ أبو حيان. مولده حوالي منتصف الثامن، وتوفي (٨٦٢هـ)[١].

---

(١) «برنامج المُجاري» (١٤٩-ط.بيروت، ١٩٨٢م).

الزين البوتيجي ثم القاهري، عبد الرحمن بن عنبر بن علي العثماني الشافعي الفرضي، قدم القاهرة سنة (٧٨٤ هـ) وعرض على البلقيني، والشيوخ، وحضر ميعاد البلقيني، واستفتاه وضبط عنه لطائف، ومهر وأفتى وناب في القضاء. [(٧٧٩-٨٦٤ هـ)].

شمس الدين الأنصاري الحلبي، محمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود بن عمر، أحد أعيان الموقِّعين في ديوان الإنشاء، «له سماع على السراج البلقيني في سنة ثمان مئة من «الروضة» وغيرها، وأجاز له» قاله البقاعي في «إظهار العصر» (٣/ ١١٦) وقال عن وفاته: «في أوائل عام أربعة وستين هذا أظنه في هذا الحد»! وفي «الضوء اللامع» (٦/ ٤٤) في صفر من سنة [(٨٦٤هـ)].

البرهان الباعوني، أبو إسحاق المقدسي إبراهيم بن أحمد بن ناصر بن خليفة، قدم القاهرة قريباً من سنة (أربع وثمان مئة)، فأخذ عن السراج البلقيني، ولازمه إلى وفاته، وباشر نيابة الحكم والخطابة بالجامع الأموي، ومشيخة الشيوخ بالسميساطية بدمشق. مولده بصفد ووفاته بدمشق. [(٧٧٧-٨٧٠هـ)].

الهنتاني، أصيل الدين أبو الفتح محمد بن البرهان أبي إسحاق محمد بن إبراهيم ابن علي بن عثمان بن يوسف المراكشي الأصل الموحدي، المصري المولد والنشأة المالكي. تلا على الشيوخ وجوَّد وحَفظ الشاطبيتين: «العقيلة» و«حرز الأماني»، و«العمدة» و«مختصر ابن الجلاب»، و«رسالة ابن أبي زيد»، في الفقه المالكي، و«ألفية ابن مالك»، وعرض على السراج البلقيني والشيخ بهرام. وحدث وأفاد ودرس وأعاد. مولده حوالي (٧٨٠هـ)، وتوفي سنة (٨٧٢هـ).

ابن مفلح الراميني، نظام الدين أبو حفص، عمر بن التقي إبراهيم بن شيخ المذهب محمد بن مفلح الراميني المقدسي الصالحي الحنبلي. تفقَّه ببلده، ودخل

القاهرة قديماً فحضر بها عند شيخ الإسلام البلقيني، والشيوخ. وناب في القضاء بدمشق والقاهرة ثم ولّي قضاء غزة استقلالاً سنة (خمس وثمان مئة). مولده حوالي سنة (٧٨١ هـ)، وتوفي سنة (٨٧٢ هـ).

الجلال القمصي، أبو المعالي عبد الرحمن بن الشهاب أحمد بن عبد الرحمن المصري الشافعي. الفقيه الخطيب، عرض من محفوظاته في الفقه والقراءات والعربية على السراج البلقيني والشيوخ، وصحب العَلَم صالح البلقيني، وناب في الحكم وخطب بالمؤيدية وأمَّ بالفخرية، وحدّث بالكثير، وعمر وتفرد. [(٧٨٢-٨٧٥هـ)].

البهاء التتائي، أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان المصري: سمع مع أخيه البدر محمد، على شيخ الإسلام البلقيني «ختم البخاري». [(٧٩٢-٨٧٥هـ)].

الجمال الغمري القاهري، أبو أحمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي الفقيه. أخذ عن السراج البلقيني، وحضر مواعيده، وحلق بالأزهر ثم جاور بطيبة. [(٧٧٠-٨٨٠هـ)].

الشهاب الأقفهسي ثم القاهري، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد النبي[1] الشافعي. حضر مجلس السراج البلقيني، ونقل السَّخاوي عن ابن حجر قال: «سمعت من لفظه قصيدة مدح به شيخنا». صنَّف كثيراً، وله عدّة منظومات في الفقه. توفي بعد سنة (٨٨٠هـ).

(١) هذا الاسم فيه مخالفة ظاهرة. فافهم.

البدر الدمياطي، حسن بن علي بن أحمد، أبو علي الأزهري الشافعي، الضرير المقرئ الخطيب الصوفي. أخذ الفقه عن السراج البلقيني، وقرأ على الشيوخ. وتصدر للإقراء، وخطب بالأزهر، وتنزل في صوفية سعيد السعداء بالقاهرة. أرخ السّخاوي وفاته سنة (٨٨١هـ).

ابن حِرْمَي العلقمي، بدر الدين حسن بن أحمد بن حرمي بن مكي المصري الشافعي. تفقه عند شيخ الإسلام البلقيني، وناب في القضاء بالقاهرة وغيرها، وولّي نظر الأوقاف. مولده بالعلاقمة من صعيد مصر قبيل سنة (٧٧٠هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (٨٩٣هـ).

هكذا على امتداد أكثر من قرن، يلقانا تلاميذ شيخ الإسلام البلقيني طبقة بعد طبقة، اقتصرت فيهم على ما يحتمله المجال من مختلف الأنساب البلدانية، والمذاهب الفقهية، والمراكز العلمية، سوى من أجاز لهم من الرجال ومن النساء. وفي كتاب النساء من «الضوء اللامع» أكثر من عشر، أجاز لهن شيخ الإسلام البلقيني، وحدّثن، ومنهم من عمَّرت وتفرَّدتْ.

مصنفاته

«ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل؛ لأنه كان يشرع في الشيء؛ فلِسِعة علمه يطول عليه الأمر[1]، حتى إنه كتب من «شرح البخاري» على نحو عشرين حديثاً، مجلدين. وكتب على «الروضة» عدة مجلدات تعقيبات، وعلّق بعض طلبته من خطه من «حواشي شيخه على الروضة» خاصة، مجلدين. وقد عمل له ولده جلال الدين-عبد الرحمن قاضي القضاة- ترجمة جمع فيها أسامي تصانيفه، وأشياء أخرى من اختيارات أجادها، وقد سمعتها كلها منه. وخرَّجتُ له «أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً»، حدَّث بها مراراً».

الحافظ ابن حجر في ترجمة الشيخ في «الإنباء»

«اجتمعت به في رحلتي الأولى إلى القاهرة في سنة (ثمانين) فرأيته إماماً لا يُجَارى، أكثر الناسِ استحضاراً لما يلقى من العلوم. وقد حضرت عنده عدة دروس مع جماعة من أرباب المذاهب الأربعة، فيتكلم على الحديث الواحد من بعد طلوع الشمس، وربما أذَّن الظهر في الغالب، وهو لم يفرغ من الكلام عليه».

البرهان الحلبي، نقله عنه تلميذه ابن فهد في «ذيل تذكرة الحفّاظ»

---

(١) ولسبب آخر، ذكره الغزي العامري في «بهجة الناظرين» (٣٥): «وهذه المصنَّفات أيضاً لم يكملها، والسبب فيه ما تقدم، فإنه كان مشتغلاً في أول النهار بالدروس في مدارسه، وبعد العصر إلى الغروب في الفتاوى».

فيما يلي ما وقفنا عليه من مصنفات الشيخ، منسقة في أبواب، تبدأ بما ذكره المصنف لنفسه في متن «محاسن الاصطلاح»، جاهدين الوقوف على نسخها الخطية، معرِّفين بالمطبوع منها:

١ – في الحديث وعلومه:

ذكر السراج البلقيني لنفسه في «المحاسن» سبعة كتب، منها كتاب في الفقه، وستة في الحديث وعلومه، فهي مع «المحاسن» سبعة كتب، نبدأ بها ثم نذكر سائر كتبه، معتمدين على الكتب التي ترجمت له، وعلى فهارس المخطوطات المبثوثة في أرجاء الدنيا، فنقول، والله الموفق:

١ – **ذكر الأسانيد في لفظ المسانيد**: ذكره في «المحاسن» مرتين: في (النوع الثاني: الحديث الحسن)، قال (ص١١٢): «فلينظر ما فيه، فإنه من المهمات»، ثم في «النوع الثامن: المقطوع) (ص١٢٥) قال: «وقد بسطناه في «ذكر الأسانيد في لفظ المسانيد»».

٢ – **القول الحسن في ترجمة الحسن**: ذكره في (النوع الرابع والعشرين: كيفية سماع الحديث وتحمّله) (ص٣١٧) قال عند ذكر ابن الصلاح الاختلاف على سماع الحسن البصري من أبي هريرة ﷺ: «قد كتبت جزءاً سمَّيتُه: «القول الحسن في ترجمة الحسن»، بسطتُ القول فيه في ذلك وفي غيره، فلينظر منه».

٣ – **الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة**: (جزئنا هذا، ومضى التعريف به مفصّلاً).

٤ - بذل الناقد بعض جُهده، في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ذكره في «النوع الخامس والأربعين: رواية الأبناء عن الآباء» (ص٥٤١-٥٤٢) قال في الاختلاف على الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده: «وذلك مبسوطٌ في التَّصنيف اللطيف الذي سمّيتُه: «بذل الناقد بعضَ جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، فلْينظر فيه».

وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ١٦٦)، فقال: «وقد صنّف البلقيني «بذل الناقد جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وسبقه العلائي لذلك».

٥ - العرف الشذي على جامع الترمذي: ذكره بهذا الاسم، وأحال عليه لينظر فيه، في ستة مواضع من «المحاسن»:

في النوع (الثاني عشر: التدليس وحكم المدلس) (ص٢٤٣) قال: «وقد بسطنا القول فيها في (باب ما جاء في التغليظ في أكل الربا) في الكتاب الذي سميناه: «العرف الشذي على جامع الترمذي» فلينظر منه».

وفي النوع (الثالث عشر: معرفة الشاذ) (ص٢٤٢) قال في حديث النهي عن بيع الولاء وهبته: «وقد أنهيتُ رواته عن عبد الله بن دينار، سبعَ عشرة نفساً في «العرف الشذي» فلينظر فيه».

وفي (النوع الثامن عشر: الحديث المعلَّل) (ص٢٦٤) قال في حديث كفّارة المجلس وأسانيده: «وقد بسطتُ القولَ في ذلك في «العرف الشذي على جامع الترمذي» فلينظر منه».

ثم في (النوع الثلاثين: الحديث المشهور) (ص٤٥٥).

وفي (الرابع والثلاثين: ناسخ الحديث ومنسوخه) (ص٤٦٧).

وذكره الحافظ ابن حجر بـ«المجمع المؤسس»، ونقل من خط البرهان الحلبي قال: «وقرئ عليه مجلد من شرحه للترمذي»، وقال السخاوي في ترجمة (البرهان الحلبي، إبراهيم بن محمد بن خليل) في «الضوء اللامع»: «قرأ على السراج البلقيني الجزء الذي شرحه من «جامع الترمذي»، والذي في «بهجة الناظرين» (ص٣٤): «و«العرف الشذي على جامع الترمذي» كتب منه قطعة صالحة» وكذا في «طبقات ابن قاضي شهبة» ووقع فيه «الوفا» بدل «العرف»! والذي في «ذيل تذكرة الحفّاظ» لابن فهد، أن للشيخ شرحين على الترمذي: أحدهما صناعة والآخر فقه.

وفي «شذرات الذهب»: «وله شرحان[1] على الترمذي». وفي «كشف الظنون»، من شروح «جامع الترمذي»: شرح سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (٨٠٥هـ)، «كتب قطعة منه ولم يكمله، وسمّاه: «العرف الشذي على جامع الترمذي»».

وذكره له هكذا «شرح الترمذي»: الأدنروي في «طبقات المفسِّرين» (ص٣٠٨).

(١) هل هما: «العرف» و«الوفا» فليحقق.

٦- **شرح البخاري واسمه «الفيض الجاري على صحيح البخاري»**[1]: أشار إليه البُلقيني في (النوع الأربعين: معرفة التابعين) (ص٥١٢) بقوله في صحبة مسروق بن الأجدع الهمداني، بحديث له مرفوع في «صحيح البخاري»: «وقد أثبتنا ذلك -يعني: كون مسروق من التابعين- فيما اعترضنا به على البخاري».

قال ابن حجر في «المجمع»: «وكتب على البخاري ابتداء شرح في مجلدين، وصل فيهما إلى كتاب الإيمان، أطال النفس فيه جداً، فلو قدّر أن يكمل لكان مائتي مجلدة». وقال في «الإنباء»: «إنه شرح منه على عشرين حديثاً في مجلدين».

وفي «بهجة الناظرين» و«طبقات ابن قاضي شهبة»: «وشرح البخاري، كتب خمسين كراساً على أحاديث يسيرة إلى أثناء الإيمان، سمّاه بـ«الفيض الجاري على صحيح البخاري»».

وفي «ذيل التذكرة» لابن فهد: «شرح قطعة منه»، وقال السيوطي في «ذيله للتذكرة»: «له شرح على البخاري».

وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٠) في حرف الجيم، في شروح «الجامع الصحيح للبخاري»، قال: «شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان في نحو خمسين كراسة، وسمّاه: «فيض الجاري بشرح البخاري».

---

(١) انظر «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» (ص٢١٣-٢١٤/ رقم ١٩٥)، وشرح السراج هذا غير شرح ابنه صالح «الغيث الجاري على صحيح البخاري» ذكره تلميذه السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٧١) قال: «وشرح على البخاري؛ بنى فيه على كتابة شيخه الولي العراقي، وذلك من الحج، شرع فيه حين استقر بالقانهية، واستمر حتى وصل إلى أواخر الصيام، وجاء ذلك في أربعة مجلدات، رأيتُها بخطِّه، واستمداده فيه من «شرحي ابن الملقن وشيخنا» -يريد ابن حجر- وغيرهما، سمّاه «الغيث الجاري»»
فالظاهر أن السراج لم يشرح إلا قطعة من كتاب الإيمان.

ومن تصانيفه في الحديث وعلومه أيضاً:

٧- **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح**، ذكره له تليمذه ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٤٦)، ونقل السخاوي في «الجواهر والدرر» عنه قوله (١/ ٣٩١): «كل ما زاده -أي البلقيني في «المحاسن» مستمدٌّ من كتاب «إصلاح كتاب ابن الصلاح» لمغلطاي».

قلت: وقفتُ على كتاب مغلطاي، ولم أجد هذه العبارة دقيقة.

ومنه نسخة جيدة ومقابلة في مكتبة كوبرلي[1]، رقم (٢٢٨-مجاميع) (ق١-١٠٩)، منسوخة في جمادى الآخر عام خمس وتسعين وسبع مئة، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٤١) بخط محمد بن محمد بن سالم الحنبلي وقرأها الناسخ على مؤلفه، وعليها خطه بتصحيح القراءة والسماع والإذن في الرواية، وفي آخرها: إجازة من مؤلفه للناسخ في ليلة السبت في ٢٠ ذي القعدة سنة (٧٩٠هـ) بمدرسة البلقيني التي أنشأها بحارة بهاء الدين تقع في (١٧٤) ورقة[2].

وقد طبع بتحقيق د.عائشة بنت عبد الرحمن، المعروفة بـ(بنت الشاطئ) رحمها الله، وظهرت الطبعة الأولى من مركز تحقيق التراث بدار الكتب القومية

---

(١) انظر «فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلي» (١/ ١٢٣).

(٢) انظر «فهرس المخطوطات دار الكتب المصرية» (١/ ١٨٥ -مصطلح الحديث)، وفي دار الكتب منظومة لـ«محاسن الاصطلاح» لعز الدين طاهر بن حسن بن عمر، المعروف بـ(ابن حبيب الحلبي) (ت٨٠٨هـ)، انظر «الفهرس» المذكور (١/ ٣١٨-٣١٩) وفيه أربعة أبيات منها.

بالقاهرة، سنة (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م). وهي «طبعة مشوبة بأوهام وأخطاء وتصحيفات» وفي آخرها (ملحق) «لم يخل من وهم وخطأ وتصحيف» وتداركت المحققة ذلك في «طبعة جديدة محررة». استغرق إعدادها عشر سنين دأباً.

وذكره للبلقيني جمع، منهم: ابن حجر في «المجمع» والفاسي في «ذيل التقييد» وابن فهد في «ذيل تذكرة الحفّاظ» والغزّي العامري في «بهجة الناظرين» والسيوطي في «طبقات الحفّاظ» و«ذيل التذكرة» ونقل منه كثيراً في «تدريب الراوي» وأكثر جداً من النقل عنه السخاوي في «فتح المغيث»، وهذه مواطن ذكره فيه، وقد لا يسمّيه (١/ ١٦٦، ١٩١ و٢/ ١٤٨، ١٧٥، ٤٣٣، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٧٢، ٥١٦، ٥٢٩، و٣/ ٩، ٣٣، ١١٤، ١٣٣، ١٧٥، ١٩٥، ٢٦٨، ٣٩٠، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٧٠، ٤٧٧ و٤/ ١١٣، ١٦٦، ٢١٩، ٥١٢، ٥١٧- ط.المنهاج) ومما ينبغي ذكره أن المحققة الفاضلة جعلت متن «علوم الحديث» لابن الصلاح في أعلى الصفحة، واقتصرت على ذكر ما يخص التعقب، وكذا اكتفت برسم العنوان «محاسن الاصطلاح» دون «وتضمين كتاب ابن الصلاح» ونصّت على ذلك (ص١٤٢) لرفع المؤاخذة عنها!

٨- **مناسبة ترتيب أبواب البخاري**: ذكره الحافظ ابن حجر، في (المبحث العاشر) من «هدى الساري»، في سياق فهرسة البخاري باباً باباً، وعدة ما في كل باب من الحديث، قال: «أوردته تبعاً لشيخ الإسلام -أي: زكريا النووي ﷺ تبركاً به، ثم أضفت إليه مناسبة ذلك مما استفدته من شيخ الإسلام أبي حفص البلقيني ﷺ.

ثم عقد فصلاً عنوانه: (ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة، ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني -تغمده الله برحمته-).

وقال في ختامه: «انتهى كلام الشيخ ملخصاً، ولقد أبدى فيه لطائف وعجائب، جزاه الله خيراً بمنه وكرمه» انظر: «هدي الساري» (٤٧٠-٤٧٣).

٩- شرح زوائد مسلم على البخاري: ذكره بروكلمان[1] وسزكين[2] مع شروح «الجامع الصحيح» للبخاري. ثم ذكره سزكين فيما أُلِّف على «صحيح مسلم».

والذي في «كشف الظنون»، في شروح «الجامع الصحيح» لمسلم: «شرح زوائد مسلم على البخاري» لسراج الدين ابن الملقن، المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، وهو كبير في أربعة مجلدات.

منه نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (٣٠١٢-٣٠١٤).

١٠- «شرح السنن» لأبي داود السجستاني، ذكره له بروكلمان[3] وسزكين[4] مع شروح «السنن» وأفاد أن منه نسخة في المكتبة المحمودية[5]، والذي فيها

(١) في «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ٩٣).
(٢) في «تاريخ التراث العربي» (م١/ ج١/ ٢٧٦-علوم القرآن والحديث).
(٣) في «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ٩٣).
(٤) في «تاريخ التراث العربي» (م١/ ج١/ ٢٩٣-علوم القرآن والحديث).
(٥) انظر: «فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة» (ص٣٩٢-٣٩٤/ رقم ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢).

لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسين بن رسلان الرملي (ت٨٤٤هـ) وليس لصاحبنا! وقد حقق في جامعة الإمام بالرياض، حققه جماعة من الطلبة لنيل الدكتوراه، وتصحف اسم جده: (نصير)، عند بروكلمان وسزكين إلى «نصر».

١١ - **عوالي السراج البلقيني**، تخريج تلميذه الحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي.

قال الحافظ ابن حجر في أسمعته على الشيخ في «المجمع»: «وسمعت عليه جزءاً، أخرجه الشيخ ولي الدين بن العراقي من «عواليه»».

وقال في «المعجم المفهرس» (ص٢٤٩/ رقم ١٠٣٢): «جزء من حديث البلقيني عن شيوخه» تخريج أبي زرعة بن العراقي له، سمعته عليه بقراءة المخرج».

وقال السخاوي في ترجمة (ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم العراقي) في «الضوء اللامع»: «خرَّج لغير واحد من شيوخه، منهم سراج الدين البلقيني».

١٢ - **أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً**، قال ابن حجر في أسمعته: «وسمعت عليه الأربعين التي خرَّجتها له عن مشايخه: عشرين بالسماع وعشرين بالإجازة»[1] كذا في «المجمع»، ونحوه في «الإنباء» وغيره، وسبقت الإشارة إليه.

١٣ - **تلخيص المثال في تهذيب الكمال**، لم أر أحداً ذكره إلا الإمام رضيّ الدين محمد بن أحمد الغزِّي العامري (ت٨٦٤هـ) في كتابه «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» (ص٣٥).

---

(١) وقال في «المعجم المُفهرس» (ص٢١٧ رقم ٩٥٤): «كتاب «الأربعين» الملقب بـ«ضياء الأيام من أحاديث شيخ الإسلام البلقيني» تخريجي له، قرأتها عليه»، وانظره أيضاً (ص٤١٥ رقم ١٩١٤)، وقال المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٢٤١): «قرأتُه عليه مراراً».

١٤ - غريب الحديث، ذكره الحافظ شمس الدين السخاوي، فيما صنف في غريب الحديث في «فتح المغيث» (٣/ ٥٥).

١٥ - ختم البخاري، ذكره السخاوي في ترجمة (البهاء التتائي: أحمد بن عبد الرحمن ابن سليمان) في «الضوء اللامع» قال: «سمع مع أخيه «البدر محمد» على السراج البلقيني «ختم البخاري» بقراءة الشهاب الحسيني».

١٦ - ختم الدلائل لأبي بكر البيهقي، قرأها عليه ولدُه قاضي القضاة عَلَم الدين صالح كما في «حسن المحاضرة»، و«الشذرات».

ووجدت في «ديوان ابن حجر العسقلاني» (ص٤٤-٤٥) ما يأذن بحضوره عند هذا الختم، فقد قال شعراً في مدح «الدلائل» والثناء على شيخه السِّراج، ومما جاء فيه:

ولا مثل جمع البيهقي فحسنُهُ   تقومُ له يومَ الفخارِ «دلائلُ»
فيا ربّ بالإحسانِ في الخلدِ جازِهِ   فإنك بالإحسانِ كافٍ وكافلُ
وعمِّر سراجَ الدين بالنورِ والهدَى   يحاولُ إطفاءَ الردى ويُصاوِلُ
ولا زال شيخُ المسلمين مُسلَّماً   يُجدِّلُ أعداءً لهم ويُجادِلُ
إمامٌ له في طالبي العلم راحةٌ   على أنها ما أتبعتْها الفواضلُ
ولو لم تُجارِ السُّحْبَ في العلم والنَّدى   أياديه لم تُعقَد عليها الأناملُ
ويا ربّ عامِلْنا بلطفِكَ إننا   نرى بجميلِ الظَّنِّ ما أنتَ فاعلُ
أعِذْنَا من الأهواءِ والفتنِ التي   أواخرُها تُوهى القُوى والأوائلُ
وصلِّ على خيرِ الأنام وآلهِ   وسلِّم وباركْ كُلّما آب آفلُ[1]

(١) ديوان شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ص٤٤-٤٥).

١٧- **المقلوب من الحديث النبوي**، ذكره السخاوي في «شرح التقريب» (ق٣٥/ أ) في مبحث (المقلوب): «أفردها الجلال البلقيني بتأليف، بل ونظمها» قال: «وزدتُ عليها»[1].

٢- وفي الفقه وأصوله:

١٨- **ترتيب الأم، للإمام الشافعي**، ذكره بهذا العنوان: ابن حجر في ترجمة الشيخ بـ«المجمع المؤسس»، و«الإنباء»، وقال: «اقتصر فيه على ترتيب الأبواب، ولم يرد الفروع التي يذكرها الشافعي استطراداً إلى مظانها. وليس فيه كبير أمر ولا تعب عليه». ومثله في ذلك «التذكرة» لابن فهد، والكوثري على هامشه.

وكتاب «الأم» للإمام الشافعي ﷺ، المطبوع في بولاق في سنوات (١٣٢١- ١٣٢٦هـ)، من نسخة السراج عمر بن رسلان البلقيني وترتيبه. وتصحف اسمه في طبعة المعارف لبروكلمان، بالقاسم بن رسلان البلقيني (٣/ ٢٩٦)، وذكره سزكين بعنوان: «**تنقيح كتاب الأم**».

قال سزكين في «تاريخ التراث العربي» (م١/ ج٣/ ١٨٥ -الفقه) عند كلامه على (الأم): «وقد يكون النص المطبوع غير كامل، ولذا ينبغي تحقيق الكتاب من جديد اعتماداً على المخطوطات التي اكتشفت حديثاً. طبع «تهذيب البلقيني» لكتاب «الأم» في بولاق في أربعة مجلدات (١٣٢١-١٣٢٦هـ) وفي سبع مجلدات

(١) انظر عنه كتابي «مؤلفات السخاوي».

(١٣٢٤-١٣٢٥هـ)، ونشره محمد زهري النجار بالقاهرة في ثمانية مجلدات (١٩٦١-١٩٦٣م)» انتهى.

قال أبو عبيدة: الكتاب لم يزل بحاجة إلى تحقيق ومقابلة على أصوله المعتمدة.

ورواية أبي علي الحسن بن حبيب الحصائري الدمشقي، (ت٣٣٨هـ) لـ«الأم» عن الربيع هي المشهورة، على تلاحق الأقلام فيها.

وأما الكتاب المطبوع؛ ففيه خلط رواية الحصائري مع «ترتيب الأم» للسراج البُلْقيني (ت٨٠٥هـ) خلطاً فظيعاً، بإزالة الحواجز، وتكرير البحوث، حتى تجد في صلب الكتاب ذكر أقوال المزني والبويطي وأبي حامد الإسفراييني وأبي الطيب الطبري وأبي الحسن الماوردي وابن الصباغ ومن بعدهم؛ كما في (١/ ١١٤ و١٥٨) وغيرهما، فأزال الطابع الانتفاع بالكتاب بما فعل، فالواجب إعادة طبعه من أصل وثيق.

١٩- **ترتيب الأقسام على مذهب الإمام**، مذكور في «الفهرس الشامل» (٢/ ٥٣٥) رقم (٦٢٣، ٦٢٥) بعنوانين هما: «ترتيب الأقسام» و«ترتيب الشافعي»، وللأول نسخة في مكتبة آيا صوفيا/ استانبول ثماني قطع من (رقم ١٠٥٥-١٠٦٢) وللثاني أربعة أجزاء في مكتبة ولي الدين جار الله في استانبول (رقم ٥٩١-٥٩٤)، والأمر يحتاج إلى كشف ومعاينة، إذ يحتمل أن يكون أيضاً:

٢٠- **النصوص والنقول عن الشافعي في الأصول**، هكذا ذكره الغزي في «بهجة الناظرين»، بينما هو عند ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»: «المنصوص والمنقول..»، وقال الغزي: «كتب منه قطعة صالحة».

٢١- منهج الأصلين (الدين والفقه)، ذكره الغزي في «بَهجة الناظرين» وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» وحاجي خليفة في حرف الميم من «كشف الظنون»، ومنه نسخة أخرى في دار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (٢٦٣)، وقالوا أكمل منه أصول الدين، وبلغ إلى نصف أصول الفقه، منه نسخة في مكتبة شستربتي برقم (٣٤٠٦) ضمن مجموع، منسوخة في (٢٤/ محرم/ سنة ٨٣٠هـ)[1]،قال عنها كوركيس عواد في «الذخائر الشرقية» (٤/ ٤٧١): «نسخة فريدة»، شرحه العز ابن جماعة، ومن شرحه قطعة في البحرين[2] في دار مخطوطات البحرين وهي إهداء لها من مكتبة الجامع، ونمي إليَّ أنه حقق.

٢٢- تصحيح المنهاج، قال ابن حجر: «كتب منه الربع الأخير في خمس مجلدات، أطال النفس وتوسع فيه جداً، وكان من حقه أن يجعله شرحاً. ولما فرغ من الربع الأخير شرع في الربع الثالث وكتب عليه مجلداً واحداً»[3].

وفي «ذيل التقييد» للتقي الفاسي: «تصحيح على المنهاج، في أربع مجلدات، من كتاب (الخراج) إلى آخر «المنهاج»».

---

(١) انظر «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» (١/ ٢٤٠).

(٢) ذكر الدكتور علي أبا حسين في «فهرس مخطوطات البحرين» (١/ ١٠٠) رقم (١٣٧)، «كتاب شرح القواعد الصغرى» لعز الدين بن جماعة الكناني، وطلبت من أخي حبيب ناملیتي البحريني التأكد من صحة الخبر، فأخبرني بخطأ ما في الفهرس، وأن الصحيح ما ذكرته؛ فجزاه الله خيراً، ذكر ذلك لي في ١٩/ جمادى الثانية/ ١٤٢٦هـ.

(٣) «المجمع»، ومثله في «ذيل التذكرة» لابن فهد (٢١٦)، وفي «بهجة الناظرين» (٣٤): «في مجلدات، أكمل منه الربع الأخير في خمسة أجزاء، وفي النكاح جزء ونصف».

وذكره حاجي خليفة مع كتاب «منهاج الطالبين» للشيخ محيي الدين النـووي (٦٧٦هـ) قال: «وشرحه سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، وسمّاه: «تصحيح المنهاج»، أكمل منه الربع الأخير ووصل إلى ربع النكاح. ولولـده جـلال الـدين عبد الرحمن-(٨٢٤هـ)- نكت على الأصل ولم تتم»[1].

وذكره البُلقيني في «الفوائد الجسام» مـرتين برقمـي (٤٣٨، ٦٣٦ بتحقيقـي) وتجد نقولات منـه في «الاعتنـاء والاهـتمام بفوائـد شـيخي الإسـلام» (٦/ ٦٤) وللكتاب ثمان نسخ خطية، ثلاثة منها في الظاهريـة، دمـشق، بالأرقـام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) (٦٩، ٧٠، ٧١-فقه شافعي) وثلاث نسخ في أجزاء متعددة في دار الكتب المصرية الأرقام (٥٦، ٥٧، ٤٣٨).

وأقدمها نسخة مكتبة الأوقـاف بالموصـل، تحـت رقـم (٣٢/ ٢٢/ ١) وهـي منسوخة بتاريخ ٨٦٩هـ، وتليها نسخة الأزهرية (٢١٣٢) سقا (٢٨٥٣٥) وهي الجزء الرابع، وعنوانها في «الفهارس» «التصحيح للتنقيح» وهو خطأ!

٢٣- مختصر اللباب، في «فقه الشافعية» لأبي الحسن المحاملي، أحمد بـن محمـد ابن القاسم الضبي البغدادي (ت٤١٥هـ)، وكتاب «اللباب» مطبوع.

وذكر مختصر البلقيني له: ابن حجر في «المجمع»، قـال: «واختـصر «اللبـاب» وزاد عليه تصحيح مسائل واستدراك ضـوابط، لكـن وصـل فيـه إلى النفقـات. الربع الثاني منه قدر الأول مرتين، والثالث لم يكمل»، ومثلـه في «ذيـل التـذكرة»

(١) «كشف الظنون» (٣/ ١٨٧٤).

لابن فهد. والذي في «كشف الظنون»، مع «لباب الفقه» لأبي الحسن المحاملي: «اختصره الإمام ولي الدين أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ) وسمّاه: «تنقيح اللباب..»، اختصره الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) وسمّاه: «تحرير تنقيح اللباب[1]»، ومثله عند بروكلمان (٣/ ٣٠٥)، وسزكين (٢/ ١٩٣).

٢٤- الفوائد المحضة على الرافعي في الروضة[2].

٢٥- حواشي الروضة، في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم الرافعي (ت٦٢٣هـ)، قال ابن حجر في ترجمة السراج البلقيني في «المجمع»: «كتب من فوائده عليها الكثير، ولم نر منها متتالياً سوى مجلدين». ومثله في «ذيل التذكرة» لابن فهد (٢١٨)، وذكره العامري في «بهجة الناظرين» وفيه: «على الرافعي والروضة»!! وقال الشوكاني في ترجمة البدر البشتكي الشاعر محمد بن إبراهيم ابن محمد الأنصاري المصري: «إن شيخه السراج البلقيني لما سمّى: «الفوائد المنتهضة على الرافعي في الروضة»، كان البدر يقول: الروضة؟ يشير إلى أن السجعة غير مناسبة، فغيّر البلقيني التسمية إلى: الفوائد المحضة..»[3].

---

(١) نشره الدكتور عبد الرؤوف الكمالي في دار البشائر الإسلامية سنة ١٤٢٤هـ في ١٩٢ صفحة.

(٢) قال السخاوي في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧١)، في ترجمة ولد المصنف (صالح): «أشار عليه شيخنا أي: ابن حجر-بالجمع بين حاشيتي أبيه وأخيه- أي على «الروضة» في كتاب واحد، فجمعهما كما أشار في أربعة مجلدات ضخمة، وكان فراغه منها في سنة أربع وأربعين وسمّاه «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام»».

(٣) «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٩٤).

وربما أفردوا ما يتعلق منها بالنووي: في «حواش على الروضة للنووي»[١].

وفي «أسمعة ابن حجر» على الشيخ: «وقرأت عليه الكثير من «الروضة»، ومن كلامه في «حواشيها»»[٢]، وقال في «الإنباء»: «وكتب على «الروضة» عدة مجلدات تعقيبات، وعلّق بعض طلبته من خطه، من «حواشي الشيخ على الروضة» خاصة، مجلدين».

قال ابن فهد في «حواشي الشيخ على الروضة»: «جمعها شيخنا ولي الدين العراقي في مجلدين»[٣]. وفي «ذيل التقييد» للفاسي[٤]: «له «حواش على الروضة» في مجلدين»، وفي ترجمة ابن فهد لولي الدين العراقي، أنه «اختصر المهمات» للجمال الإسنوي وأضاف إليها «حواشي البلقيني على الروضة»، وأفرد الحواشي المذكورة في مجلدين[٥].

وذكرها حاجي خليفة مع كتاب «روضة الطالبين وعمدة المتقين»، للإمام محيي الدين النووي، قال: «وعليه حاشية للشيخ سراج الدين، عبد الرحمن -كذا،

---

(١) ذكرها شيخ الإسلام أبو زكريا النووي؛ لنفسه، في الكتب الستة التي ألّف لها كتابه: «تهذيب الأسماء واللغات»: «مختصر أبي إبراهيم المزني»، و«المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي، و«التدريب» له، و«الوسيط» للغزالي، و«الوجيز» للرافعي، قال: «و«الروضة»، وهو الكتاب الذي اختصرته من «شرح الوجيز» للإمام الرافعي» (١/ ٣).

(٢) «المجمع» (٢٢٠)، وبنحوه في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٢٤١) للمقريزي.

(٣) «ذيل التذكرة» (٢١٧). (٥) (١/ ٢٤٠).

(٥) «ذيل تذكرة الحفّاظ» (٢٨٨).

والصواب: عمر- ابن رسلان البلقيني، المتوفى سنة (٨٠٥هـ)، ولم يكملها، وأكملها ولده علم الدين صالح المتوفى سنة (٨٦٨هـ)»[1].

وذكروا حواشيه على «الروضة» كذلك، مع كتاب «معرفة الملمات برد المهمات»[2]، لولي الدين أبي زرعة العراقي، اختصر فيه «المهمات على الروضة»، للجمال الإسنوي عبد الرحيم بن حسن (٧٧٢هـ)، مع إضافة حواشي شيخه السراج البلقيني «ذيل التذكرة» و«الضوء اللامع»، و«بهجة الناظرين» و«طبقات المفسرين» و«طبقات الشافعية» وحاجي خليفة في «الكشف» مع كتاب «المهمات على الروضة» للجمال الإسنوي (٢/ ١٩١٥)، وقال العامري: «في أجزاء» وقال ابن قاضي شهبة: «كتب منه أجزاء متفرقة».

وقال السخّاوي في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢) في ترجمة ولده (صالح): «وبيَّض ما كتبه والده على «المهمات» في أربعة مجلدات ضخمة، وفيه إكماله لنفسه» وقد نشرت هذه الحواشي:

حواشي سراج الدين عمر بن رسلان (صاحبنا).

وحواشي ابنه جلال الدين عبد الرحمن.

جمعها صالح بن عمر بن رسلان وسمّاها:

* **«الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام»**

---

(١) «الكشف» (١/ ٩٢٩).

(٢) انظر رقم (٤٢).

عمل على نشره بـذيل «روضـة الطـالبين» مكتـب البحـوث والدراسـات في المكتبة التجارية، مكة المكرمة سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م في (١٠) مجلدات.

ولحاشية البلقيني أربع نسخ خطية، أقدمها نسختان في الظاهريـة مـن الجـزء الأول، بتاريخ ٨٢١، ٨٣٥، برقمي (٢١٦٩-فقه شافعي -٢٣٢ و٢١٦٨-فقـه شافعي-٢٣١) وثالثة في متحـف طوبقـوسراي في اسـتانبول، بـرقم (١٨٤/ A ٤٥٥٨) منـسوخة سـنة ٨٥٠هـ، ورابعـة في دار الكتـب المـصرية، بـرقم (٢٣٣٢٩ب) منسوخة سنة ٨٥٤ بخط ابن الصفدي.

٢٦- التدريب في الفقه.

٢٧- التأديب مختصر التدريب، ذكر الأول منهما ابن فهـد في «ذيـل التـذكرة» (ص٢٩٦) ضـمن مـصنفات الـشيخ، وقـال التقـي الفـاسي: «انتهـى فيـه إلى النفقـات»[١]، وذكـره ابـن حجـر في «فـتح البـاري» (٩/ ٢٤١، ٤٢٧) وذكـره السخاوي في «الجواهر الدرر» (٢/ ٧١٥) فيما علمه مما كتبـه ابـن حجـر بخطـه، والغزي العامري (ت٨٦٤هـ) في كتابه «بهجة الناظرين» (ص٣٤)، فقال: «وصل فيه إلى الرضاع -وهو كتاب نفيس- فيه ضوابط حسنة في أول الأبواب».

وفي ترجمة السخاوي لقاضي القضاة الجلال عبد الرحمن بن السراج البلقيني، أنه تفقه بأبيه وبحث معه «الحاوي». وحفـظ مـا كتبـه لأجلـه مـن «التـدريب»، «الضوء اللامع»، وفي ترجمة علم الدين صالح[٢] بن السراج البلقيني، أنه أكمـل

---

(١) «ذيل التقييد» (٢٤٠).

(٢) وقال في ترجمته في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢): «وأكمل «التدريب» بوالده في مجلد قريب مـن حجم الأصل».

«التدريب» لأبيه «حسن المحاضرة» و«الضوء اللامع»، وفي حرف التاء من «كشف الظنون» (١/ ٣٨٢): «التدريب في الفروع»، لسراج الدين البلقيني، بلغ فيه إلى الرضاع. ثم اختصره وسمَّاه «التأديب» قال ابن قاضي شهبة: «كتب منه النصف» ولولده علم الدين صالح-(٨٦٨هـ)- تكملة لهذا الكتاب[1].

وذكره البلقيني في كتابه «الفوائد الجسام» (رقم ٥٣٦ -بتحقيقنا) وتجد نقلاً منه في «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام» (٧/ ٣٥١).

ومن «التدريب» نسخة في مكتبة تشستربتي برقم (٤٧٠٣) في (١٠٧) ورقات بخط نسخي معتاد، يقدر أنه منسوخ في القرن التاسع[2]، وأقدم نسخة منه في الأزهرية (٢٨٢٩) أمبابي ٤٨٣٠٨ في (١٩٩ ورقة) منسوخة سنة ٨٥٧هـ، ومنه نسخة ثالثة مقابلة ومصححة كتبت سنة ٨٦٠هـ، في مكتبة الدولة-برلين في (١٣٢ ورقة)، تحت رقم (٣٠٦٤٢ أك، ٤٦٠٧) وفيها نسخة أخرى في (١٩٤ ورقة) تحت رقم (١٣٤٩/ ٤٦٠٦we) ونسخة أخرى في جامعة ليبزج في (٢٥٣ ورقة) برقم (٣٩ ٣٨١DC) ونسخة في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل رقم (٨) في (١٦٩ ورقة)، ونسختان في دار الكتب المصرية، ونسختان في المكتبة الظاهرية.

٢٨- الفتاوى: في ترجمة ابن حجر والمقريزي والسخّاوي للشهاب الطنتدائي، أحمد بن علي بن خلف-(٨١٣هـ)- أنه علّق من «فتاوى الشيخ سراج

(١) ذكر ذلك السخاوي أيضاً في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢).

(٢) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي (٢/ ٩١٧).

الدين البُلقيني» قدر مجلد وكذا في «درر العقود الفريدة»، و«الإنباء»، و«الضوء اللامع» عن ابن حجر، وفي حرف الفاء من «كشف الظنون»: «فتاوى البلقيني» (٢/ ١٢٢١) ولم يزدها بياناً.

وقال الغزي العامري في «بهجة الناظرين» (ص٣٤): «و«فتاويه» مشهورة لكنها غير مرتبة وقد شرع في تتبعها وترتيبها بعض طلبة اليوم».

وقال السخاوي في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢) في ترجمة ولد المصنف (صالح): «وجمع ما علمه من «فتاوى والده» في مجلدة، مرتَّبة على الأبواب، انتفع الناس بها».

وفي مكتبة أُكسفورد (٤٢١) نسخة بعنوان «التجرد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني» لولده صالح، بخط محمد بن أحمد الدغيمي، في (١٦٠) ورقة من القطع الكبير[١].

ومنها نسخة في الأزهرية كتبت سنة (٨٤٢هـ) برقم (٣٣) ٩٠١، وأخرى في الجامعة الأمريكية ببيروت، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذه «الفتاوى» ضمن مجموع برقم (٢٠٥٤٥ب).

وتجد نقولات مطولة من «الفتاوى» في «حاشية الرملي على أسنى المطالب» (١/ ١٦٩)، وفي «تحفة المحتاج» (١/ ٣١٦، ٤٥٦)، وفي «مواهب الجليل» (٦/ ٢٨٨)، وغيرها، وفرغنا من تنضيده تمهيداً لتحقيقه.

---

(١) ذكر محققوا «الاعتناء والاهتمام» (١/ ٢٥) أن عندهم مصورة من هذا الكتاب عن المكتبة السليمانية باستنبول، ولا ذكر لها في «فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية بالسليمانية».

٢٩- الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام، ذكره الغزي العامري في «بهجة الناظرين» (ص٣٥)، وقال: «وهو كتاب نفيس وقفت على بعضه، وكتبت منه على نسختي بـ«القوعد»».

قال أبو عبيدة: وقفتُ على نسخة فريدة منه، محفوظة في بعض مكتبات تركيا، ونسخته، وخدمته بتخريج أحاديثه وآثاره، وعزو نقوله، واستدراك فوت وقع للمصنف فيه، ووجدت غير واحد ينقل منه ولا يسمّيه، مثل الرملي في «حاشيته على أسنى المطالب» (٣/ ١١١ و٤/ ٢٩٧، ٣٤٠)، وفي «نهاية المحتاج» (٦/ ١٩٤ و٨/ ٢٥٤)، والهيثمي في «الزواجر» (٢/ ٥٧، ٢٢٥) وغيرهما.

والكتاب عبارة عن إملاء من البلقيني على من قرأه عليه، قال في «ديباجته»: «فهذه «فوائد جسام» أمليتها على «قواعد الشيخ الإمام العز بن عبد السلام»، لما قُرئت عليّ من أولها إلى آخرها، وأبنت فيها التحقيق في مواردها ومصادرها، وسميتها «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»...».

قال أبو عبيدة: حرِّف اسم الكتاب في «فهرس مخطوطات مكتبة آيا صوفيا» (٦١) إلى «فوائد الحسام» فليصوب! والذي قرأ هذا الكتاب عليه -وهو بخطه- يحيى بن محمد الكرماني، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٦٠) في ترجمته: «قدم القاهرة على رأس القرن، فنزل تحت نظر السراج البلقيني في جامع الحاكم ولازمه في قراءة «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام» وغيرها، وقال عنه: «وهو سريع الخط جيِّدُه» قلت: وقعت بعض الكلمات في المخطوط كأنها طلاسم، واجتهدت في قراءتها، وكانت تمضي الساعات الطويلة لقراءة كلمة منه، وفرغت منه بصعوبة، وبلغت إلى نهايته بشق الأنفس، ولا قوة إلا بالله!

وزاد صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٤):

٣٠- «القول الصائب في جواز القضاء على الغائب»، ثم ظفرتُ في «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام» (٨/ ٦٨) جمع ابنه صالح. قال عند كلامه على مسألة (تخيير الولد): «وقد كتبتُ على المسألة تصنيفاً سميته:

٣١- «ذكر المستند في تخيير الولد»، فلينظر منه، وفي هامش تعقب من «الفوائد الجسام» للمصنف ذِكْرٌ له، لم يظهر جيداً في التصوير.

٣٢- شروط أهل الذمة، قال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٣/ ١٠٢٤-١٠٢٥) وهو يذكر مَنْ صنَّف في شروط أهل الذمة: «وجزءاً آخر بديعاً أودعه القاضي تاج الدين السبكي في «فتاويه»، ثم تلميذه السراج البُلقيني عدة تآليف، وأودع ولده شيخنا قاضي القضاة العَلَم البلقيني-رحمه الله- منها في «الفتاوى» التي جمعها له واحد، استدل فيه على هدم كنائس اليهود بأحد عشر وجهاً،...».

٣٣- الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، ذكرها ابن فهد في «ذيل التذكرة» في ترجمة السراج البلقيني، وقال عن المسائل المكية: «سأله عنها شيخنا الحافظ أبو حامد ابن ظهيرة»، وذكرها ابن حجر، والسخاوي، والشوكاني في ترجمة (أبي حامد ابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي المكي)، وفي ترجمة ابن حجر لشيخه ولي الدين أبي زرعة العراقي-وهو من خاصة تلاميذ البلقيني- ذكر «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية»[1].

---

(١) «المجمع المؤسس» (٣٦٧)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٩٦).

=

وذكر السخاوي في «ذيل رفع الإصر» (ص١٧٢) في ترجمة ولد المصنف (صالح) أنه «جمع المهم من فتاوى نفسه في مجلدة» قال: «خارجاً عن الأجوبة المرضية على الأسئلة المكية»» .

وجاءت «الأجوبة المكية» في «كشف الظنون» (١/ ١٢) للسراج البلقيني.

تواليف فقهية أخرى ولكنها أجزاء صغيرة:

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر أسمعته على الشيخ، في «المجمع المؤسس»: «وله عدة تواليف لطاف تبلغ العشرين»، وسمى منها خمسة:

٣٤- طي العبير بنشر الضمير. (ولا أعلم موضوعه).

٣٥- الفتح الموهب، في الحكم بالصِّحة والموجب، منه نسخة في مكتبة تشستربتي، برقم (٤٤٦٣) ضمن مجموع (ق١٠٢-١١٠) مؤرخة في جمادى الآخرة، سنة (٩٧٢هـ)[١] وأخرى في متحف الجزائر (١/ ٤٣٤)، (١٣٦٠)، وثالثة في دار الكتب المصرية (١١٨٤ -مجاميع).

٣٦- إظهار المستند، في تعدد الجمعة في البلد، ذكره الغزي العامري، وقال: «عارض فيه السبكي لمنعه التعدد».

=وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٣٤٣) في ترجمة أحمد بن عبد الرحيم (ولي الدين أبي زرعة العراقي): «ومما علمته من تصانيفه... و«الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية»، الواردة عليه من التقي بن فهد».

قلت: وهي مطبوعة بتحقيق محمد تامر عن مكتبة التوعية مصر، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، والظاهر أنهما كتابان متغايران، والله أعلم.

(١) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي (٢/ ٨٠٦-٨٠٧).

٣٧- الجـواب الوجيـه، في تـزويج الـوصي الـسفيه، ولعلـه المحفـوظ في دار الكتب المصرية، برقم (١٥٤٦) بعنوان «توكيل الوصي».

٣٨- فتح الله بما لديه، في بيان المدّعي والمدَّعَى عليه.

وزاد ابن فهد في «ذيل التذكرة» وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»:

٣٩- الينبوع المقرب، في إكمال المجموع عـلى شرح المهـذب، وهـو ممـا ذكـره الـسراج البلقينـي لنفـسه في «المحاسـن»، في (النـوع الحـادي و الـستين: معرفـة الثقات والـضعفاء) (ص٦٥٦)، وقـال في جـرح الفاسـق وكونـه لـيس بغيبـة: «وذلك كله مبسوط في كتاب النكاح من كتابي «الينبوع المقرب في إكمال المجموع على شرح المهذب»».

وذكره له أيضاً: ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (١/ ٥٩٢)، وأفـاد ابـن قاضي شهبة أنه كتب منه أجزاء في النكاح، وهذا نصّه السابق، ولكن هـل كتـب منه غير النكاح، فتفيد عبارة ابن قاضي شهبة عدم صنيعه ذلك، فالله أعلم.

وله أيضاً في الفقه وما يتعلق به:

٤٠ - قَطْر السّيل في أمر الخيل، وهو خلاصة كتاب «فـصل الخيـل» للحـافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٥٠هـ) وهو مطبوع قديماً[1]، ومن «القطـر»

---

(١) يعمل الآن بعض إخواننا من طلبة علم الحديث على تحقيقه.

نسخة في مكتبة تشستربتي برقم (٤٢٧١) ضمن مجموع (ق ١-٣٧) بخط أحمد ابن محمد العمري، منسوخ في صفر سنة (١١٩٢هـ)[1].

٤١- صورة ثبوت المهر بالشاهد واليمين، لم أرَ من ذكره له من مترجميه، وهو بهذا العنوان في دار الكتب بالقاهرة، برقم (١٥٤٦).

٤٢- قصيدة في فقه الشافعية، منه نسخة متأخرة بتاريخ (١٢٧١هـ)، محفوظة في مكتبة كليات سيلي أوك، برمنجهام تحت رقم (١١/ ١٩١) ٤٣٧، في ثلاث ورقات، ولعلها الملحقة في آخر «الفوائد الجسام» ففيه بخط تلميذه يحيى بن محمد الكرماني:

«فهذه قصيدة نظمها شيخنا سراج الملة والدين عمر البلقيني، حرس الله مهجته، وأبقى بهجته، ونصر الله به الدين وملّته، عند قراءة هذه «الفوائد» المورَدَة على «القواعد» بعد ختمها وهي.. » وساقها في خمسين بيتاً، ذكرتُها في آخر تحقيقي لكتاب «الفوائد الجسام» وسبقت كلمة في ضعف شعره، وكلام العلماء فيه.

٤٣- المختصر في علم الفرائض والدلالات، منه نسخة مؤرخة بسنة (٨٤٧هـ)، محفوظة في الأوقاف العامة بالموصل (الحجيات) تحت رقم (١٨/ ٢٢/ ٥) ضمن مجموع (١٧٢ق).

---

(١) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي (٢/ ٧٥)، وانظر «الذخائر الشرقية» (٤/ ٥٧٧).

٤٤ – **الملمات برد المهمات**، منه نسخة بهذا العنوان بتاريخ قبل (٨٦٦هـ)، محفوظة في معهد الاستشراق بطرسبورغ في فرنسا، في (٢٣١) ورقة، تحت رقم (٢٢١٦) وأخرى في دار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (٤٨٩).

وذكره له الغزّي العامري في «بهجة الناظرين» (ص٣٤) وسمّاه «الملمّات على المهمات»، و«المهمات»[1] هو كتاب لعبد الرحيم الأسنوي على «روضة» الرافعي، وانظر ما تقدم برقمي (٢٢، ٢٣).

٤٥ – **الدلائل المحققة في الوقف على طبقة بعد طبقة**، ذكره الغزي العامري في «بهجة الناظرين» وقال: «رداً على السبكي أيضاً في كتابه «المباحث المشرقة»».

٤٦ – **التعقب للواجب على الآمدي وابن الحاجب**، لم أرَ مَنْ ذكره إلا الغزي العامري في «بهجة الناظرين».

٣– وله في التفسير:

٤٧ – **الكشاف على الكشاف**، ذكره السيوطي فيما صنف الشيخ: حواشي على الكشاف[2]، وفي «كشف الظنون» (٢/ ١٤٧٩) ممن صنفوا على «الكشاف» للزمخشري: شيخ الإسلام السراج البلقيني، في ثلاث مجلدات سمّاها: «الكشاف على الكشاف».

---

(١) قال العراقي في كتابه «ترجمة الإسنوي» (ق٣/ أ): «كتاب المهمات» في ثمان مجلدات، في الكلام على مواضع في «شرح الرافعي الكبير» و«الروضة»».
قلت: وللعلماء جهود كثيرة عليه.

(٢) حسن المحاضرة (١/ ٣٢٩).

وقال السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٧٠) في ترجمة ولد المترجم (صالح): «وتعليق على «الكشاف» بنى فيه على كتابة والده، وذلك من قوله في سورة آل عمران ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ شرع فيه حين استقر في التفسير بالبرقوقية، واستمر فيه حتى وصل إلى الأنعام في عدّة مجلدات، رأيتها بخطّه ملقّبة بـ«الكشاف على الكشاف»».

واستفدنا من هذا أنه لم يتمه ثم وجدت الغزي العامري يقول في «بهجة الناظرين» (ص٣٤): «ووصل فيه إلى أثناء البقرة في ثلاث مجلدات ضخمة» وهكذا قال ابن قاضي شهبة، ولعله أتمها، وبدأ في آل عمران، ووصل إلى آية (١٧٠) منها، وهي التي فيها ﴿يَسْتَبْشِرُونَ..﴾، وعلى كل؛ فالموجود في «الفهرس الشامل» (١/ ٤٤١-التفسير) أن منه نسخة في متحف طوبقبوسراي في (٢٨١ ورقة). منسوخة سنة (٧٤٣هـ)، من (الإسراء) إلى (الناس) خطأ قطعاً. ثم وجدت المواصفات المذكورة تنطبق تماماً على «التمييز في الرد على الزمخشري فيما ذهب إليه من الاعتزاليات الواقعة له في الكشاف» للسكوني، وهو بحوزتي، ولله الحمد.

وسمّاه الأدنروي في «طبقات المفسرين» (ص٣٠٨): «حواش على تفسير الكشاف»، وقال: «وذكر في «أسامي الكتب»: وهي تأليف على أسلوب غير الأساليب المذكور، وقد يوجد في ثلاث مجلدات وسمّاها «كشف الكشاف»».

٤- وفي التوحيد:

٤٨- **ترجمان شعب الإيمان**، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٤٨) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٧/ ٢٨٤).

ومنه نسخة خطية محفوظة في المكتبة الظاهرية، ونشرها معتمداً عليها الدكتور سعود بن عبد العزيز الدعجان عن مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ودار العلوم والحكم، سوريا، سنة (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م) في ١٦٢ صفحة.

٥- وفي اللغة والأدب[1]:

٤٩- مكاتبة بين بدر الدين الدّماميني (ت٨٢٧هـ) وسراج الدين البُلقيني، نشرها الدكتور رياض بن حسن الخوّام عن عالم الكتب، سنة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) بعنوان «الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية».

واعتمد المحقق في نشرها على ورقة واحدة محفوظة في مكتبة برلين تحت رقم (٦٨٥٤) ضمن مجموع (ق٩٩)، وهي بخط الدماميني، وعلى ظهرها جواب البُلقيني، وأفاد ناسخها: أنه نقله من خطه، ولعل الناقل الدماميني أيضاً.

٥٠- زهر الربيع في فنون المعاني والبيان البديع، ذكره الغزي العامري في «بهجة الناظرين» وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية».

ويضاف إلى مصنفاته:

٥١- برنامج السراج البلقيني، ذكره أبو عبد الله المجاري الأندلسي، محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد (ت٨٦٢هـ)، في ترجمته لشيخه السراج البلقيني-

---

(١) لعل «طي العبير» المتقدم برقم (٣٤) من هذا الباب، ولكن سياقة ابن حجر له مع أربع رسائل فقهية له جعلني ألحقه بها، والجزم يتبرهن بالوقوف والفحص.

فيمن لقي في رحلته من علماء القاهرة قال: «واستجزته فأجازني إجازة عامة بشرطها المعلوم، وأحالني على «برنامجه»، وسمَّى لي بعض شيوخه، فمنهم.. »[1].

كتب أخرى منسوبة:

ونسب له فؤاد السيد في «فهرس دار الكتب المصرية» (٢/ ١٧٩) كتاب:

٥٢- «الفروق»، وهي منسوخة (١٣٥١هـ)! برقم (٢٥٥٩٧ب)، والغالب على الظن أنه منسوب!

ونسب له دي سلان في «فهرس المخطوطات العربية بباريس» (٢٠٢):

٥٣- رسالة في الفقه، هكذا ولم يتبيّن، ولعلها بعض ما تقدم له.

ونسب له محمد عصام عرار الحسني في «إتحاف القاري بمعرفة أعمال العلماء على صحيح البخاري» (ص٢١٤):

٥٤- الجمع بين رجال الصحيحين، وأظنه منسوباً.

كتب مشكوك فيها:

وجدت بخط تلميذ البُلقيني يحيى بن محمد الكرماني[2] على طرة كتاب «الفوائد الجسام» جملة من أسماء الكتاب بعضها للبلقيني بيقين، وبعضها لا

---

(١) برنامج المَجَاري (١٤٩)-ط.بيروت، ١٩٨٢م.

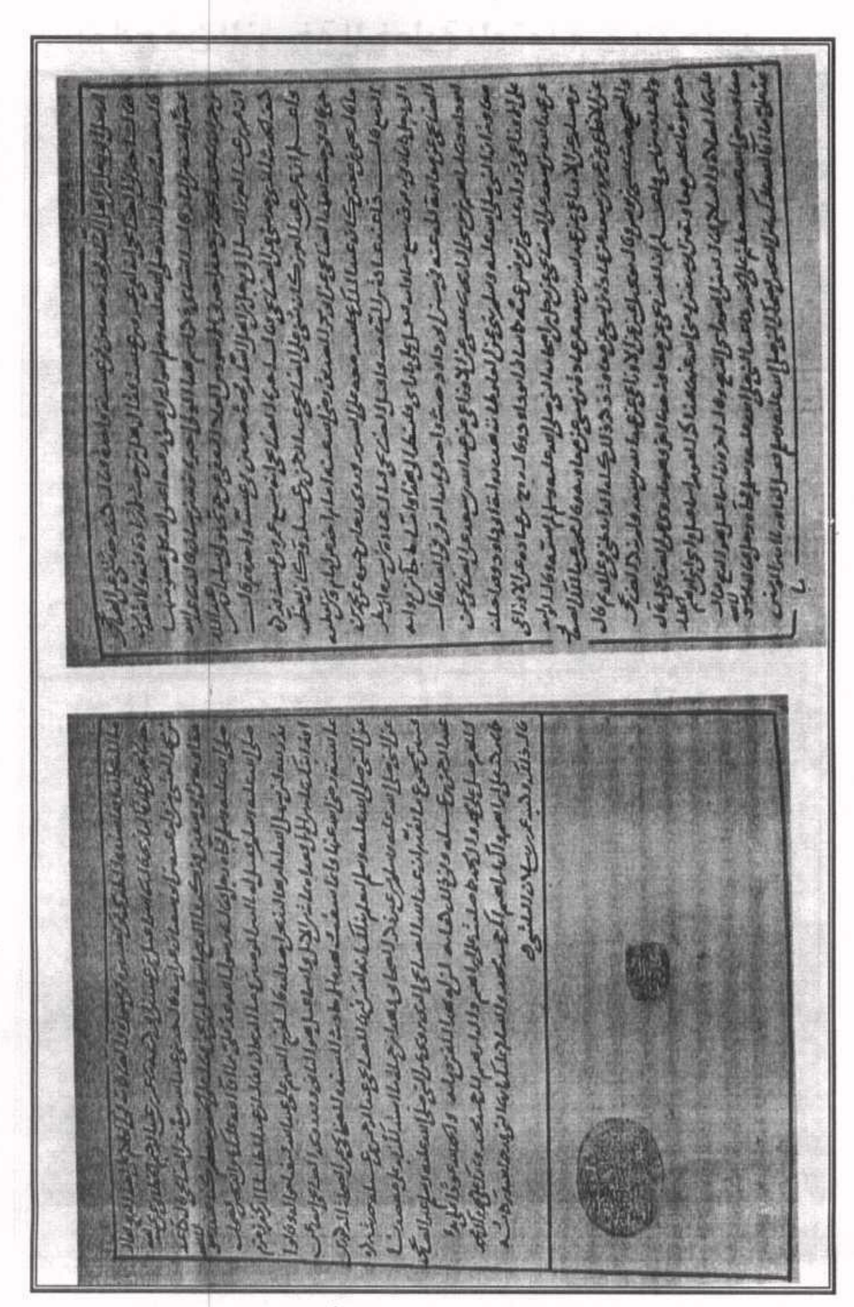
(٢) ترجمته في «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٥٩).

أعرفه، ولا أستبعد أنها له، وهذا صورة ما فيه: «الفوائد الجسام، قصيدة في غريب اللغة، فوائد متفرقة، ملخص كتاب اللباب، تصحيح التنبية وتحريره، تفسير سورة براءة، وفوائد حديثية، لغز في جُبن».

فـ«قصيدة في غريب اللغة» و«تفسير سورة براءة» و«فوائد حديثية» و«فوائد متفرقة» و«لغز في الجبن» لم أرَ من نسبها إليه، ولكني لا أستبعد صحة نسبتها إليه، إن ذكر السخاوي —مثلاً في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٧٠) في ترجمة ولد المترجم (صالح) عند تعداد مصنفاته: «تفسير القرآن «في ثلاثة عشر مجلداً، قال استمد منه من ... وتعاليق أبيه» فكان للسراج تعاليق منثورة في التفسير، ولعل «تفسير سورة براءة» منها، فالله أعلم.

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

صورة عن الورقة الأولى



صورة عن الورقة الأخيرة

النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةً وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدًا﴾(1)، وصلى الله على محمد.

قال شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني الشافعيُّ أمدَّ اللهُ في عُمُره بالبَرَكة:

١ - أمَّا بَعدَ حَمْدِ الله الذي جَعَلَ صَفْقَةَ أهلِ العلمِ هي الصَّفْقَةَ الرَّابحة، ومَنَحَهُم مِنْ فَضْلِهِ العَمِيمِ الهداية والأعمالَ الصَّالِحة، والصَّلاةُ والسلامُ على نبيِّه محمدٍ المبعوثِ لجميع الخلقِ بالحُجَجِ الواضحَة، وعلى آل محمَّدٍ وأصحابه، ومَن تبعهم فظَهَرَ عليهم مِن آثارهم الطيِّبَةِ الرَّابحة.

٢ - فإنِّي لَـمَّا نظرتُ كلامَ أئمَّة الحديث في الصُّنابحة، وجَدْتُه قد يَنغلِقُ على مَن لم يُؤتَ مَفَاتِحَه، فأردتُ أن أذكُرَ في ذلك ما يَنفتِحُ به البابُ، ويظهرُ به -إن شاء الله تعالى- وجهُ الصَّواب، سائلاً مِن رَبِّي التَّوفيقَ، راجيًا سُلُوك التحقيق من فضله الجزيل، فهو حسبي ونعم الوكيل، فأقول:

٣- أسندَ الإمامُ مالكٌ ﷺ في «الموطَّأ» حديثين من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن النبي ﷺ، فنذكرهما بالسَّندِ والمتن:

الأوَّل

في «باب النهي عن الصلاة بعد الصُّبح والعصر»، وذلك قبيل «كتاب الجنائز»:

(١) سورة الكهف الآية (١٠).

٤ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: **«إنّ الشمس تطلُع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارَقَها، ثم إذا استوت قارَنها، فإذا زالت فارَقَها، فإذا دنت للغُرُوب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسولُ الله ﷺ عن الصَّلاة في تلك السَّاعات»**[1].

وقد روى هذا الحديث من أصحاب «السنن» النّسائيُّ[2] في الصَّلاة، عن قتيبة، عن مالكٍ كذلك.

الثَّاني

في **«باب جامع الوضوء»**:

٥ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا توضَّأ العبدُ المؤمن فمَضمَضَ خَرجَت الخطايا من فيه،**

---

(١) أخرجه مالك (٥٦٣ -رواية يحيى)، و(رقم ٣١- رواية الزهري)، و(رقم ٢١- رواية القعنبي)، و(رقم ٢٧- رواية سويد)، و(رقم ١٨١- رواية محمد بن الحسن).

(٢) في «المجتبى» (١/ ٢٧٥)، وفي «السنن الكبرى» (١٥٤٢)، وفي «مسند حديث مالك» -كما في «ملء العيبة» (ص٥٦ -الحرمين).

وأخرجه من طرق عن مالك: الشافعي في «الرسالة» (رقم ٨٧٤)، و«اختلاف الحديث» (رقم ٨٠)، و«الأم» (١/ ١٤٧)، و«المسند» (١/ ١٥٦-١٥٧ -ترتيبه)، وأحمد (٤/ ٣٤٩)، والبخاري في «الأوسط» (١/ ٢٩٨)، وفي «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، وأبو يعلى (١٤٥١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١٨٥) رقم (١٦٩٤)، والطحاوي في «المشكل» (٣٩٧٤، ٣٩٧٥)، والفسوي (٢/ ٢٢١)، وابن قانع (٢/ ٧٣-٧٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٢٢٧)، والبيهقي (٢/ ٤٥٤)، وفي «المعرفة» (١٢٩٤)، والبغوي (٧٧٦)، وأبو عمرو الداني في «جزء في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» (رقم ٣٣ -بشرحي)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٩٥)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٦٢٤)، وتوبع مالك، انظر رقم (١٠٠).

فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه، قال: ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له»[1].

وهذا الحديث قد أخرجه النسائي[2] في «**الطهارة**» عن قتيبة وعتبة بن عبدالله، كلاهما عن مالك بسنده.

٦- اعْلَم أيُّها الرَّاغبُ في الفوائد، الطَّالبُ للزَّوائد، أنّ الصُّنابحي المذكور فيه اختلافٌ على ألسنةِ الحفَّاظ يَدُور، منهم مِن المتقدِّمين: عليُّ بن المدينيّ، ويحيى بن معين، ثم البخاريّ والترمذيّ، واستقرّ ذلك متداوَلًا بين أهل الحديث.

٧- قال الحافظُ (ق١١٠/ أ) عبد الغنيّ في «**الكمال**»[3]: «قال يعقوبُ بن شيبة[4]: «عبد الرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي كنيتُه أبو عبد الله، روى عنه أهلُ

---

(١) أخرجه مالك (٦٤- رواية يحيى)، و(٧٤-رواية أبي مصعب)، و(٥٩- رواية سويد)، و(٣٩- رواية القعنبي).

(٢) في «المجتبى» (١/ ٧٤-٧٥)، وفي «الكبرى» (١٠٦)، وفي «مسند حديث مالك»، كما في «ملء العيبة» (٥٦).

وأخرجه من طرق عن مالك: البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٩٨-٢٩٩)، وفي «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، وأحمد (٤/ ٣٤٩)، والفسوي في «الأربعين» (ص٥٩)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٣٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٣)، والحاكم (١/ ١٢٩-١٣٠)، والبيهقي (١/ ٨١)، وفي «الشعب» (٢٧٣٤) وأبو عمرو الداني في «جزء في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» (رقم ٣٤-بشرحي).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٨٢-٢٨٥).

(٤) أسند كلامه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٧)، وانظر «الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي» (٢/ ٨٤٨-٨٤٩).

الحجاز، وأهل الشام، دخل المدينة بعد وفاة النبيِّ ﷺ، ويروي عن النبي ﷺ أحاديث يُرسِلُها عنه، ومن قال: عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي فقد أخطأ؛ قلبَ اسمَه فجَعَلَه كنيته، ومن قال: عن عبد الله الصُّنابحي فقد أخطأ؛ قَلَبَ كنيتَه فجعَلَها اسمَه، هذا قولُ عليٍّ بن المديني ومن تابعه على هذا، وهو الصواب عندي». انتهى ما ذكره الحافظ عبد الغنيّ.

٨- وفي «**الاستذكار**»[1] لابن عبد البر في الكلام على الحديث الأوَّل: «واضطرب ابنُ معين في أحاديث الصُّنابحي هذا، فمرَّةً قال: يشبه أن تكون له صُحبة، ومرَّة قال: أحاديثه مرسلة، ليس له صحبة، وهذا هو الصحيح». انتهى ما نقله ابن عبد البر وصحَّحه، وسيظهر لك خلافه.

٩- وفي «**معجم الصحابة**»[2] لأبي القاسم البغوي: حدثني عباس بن محمد[3] قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «الصُّنابح صاحب قيس بن أبي حازم يقال: إنه الصُّنابح بن الأعسر، قال يحيى: وعبد الله الصُّنابحي يروي عنه عطاء بن يسار، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي، قال يحيى: والصُّنابحي صاحب أبي بكر عبدالرحمن بن عسيلة». انتهى ما أسنده أبو القاسم البغويّ عن يحيى بن معين.

وهو كلام مفيدٌ لا اضطرابَ فيه، وسيأتي له مَزيدُ إيضاحٍ إن شاء الله تعالى.

---

(١) (١/ ١٣٠-١٣١-ط. مؤسسة النداء).

(٢) (٣/ ٣٦٧) ونحوه فيه (٤/ ١٨٥).

(٣) هو الدُّوري، والكلام المذكور في «تاريخه» عن ابن معين (٢/ ٢٧١، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٥٣)، ونقله ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٣٠٣).

١٠ - وفي «**الاستذكار**»[1] لابن عبد البرّ في الكلام على الحديث الثاني: «قال أبو عيسى الترمذي[2]: سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا توضأ العبد المسلم فتمضمض خرجت الخطايا من فيه... الحديث**»، فقال لي: وَهِمَ مالكُ بن أنس في قوله: عبد الله الصُّنابحي، وإنما هو أبو عبد الله الصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبيِّ ﷺ، والحديث مرسل» قال أبو عمر بن عبد البَرّ بعد حكايته لذلك: «هو كما قال البخاريُّ، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مَضَى من هذا الكتاب بواضحِ من القولِ والحجَّة».

١١ - والذي بيّنه أبو عمر فيما مَضَى من كتابه «**الاستذكار**» أن قال في الكلام على الحديث الأوّل: «تابع يحيى على قوله في هذا الحديث: عن عبد الله الصُّنابحي - جُمهورُ الرُّواة، منهم القَعْنَبيُّ وغيرُه[3]، وقال فيه مُطَرِّف[4] عن مالك: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: عن أبي عبد الله الصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عُسيلة».

ثم ذَكَر أنَّه مِن كبار التَّابعين، وأنَّه لا صُحبةَ له، ثم ساق عن يزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحيِّ[5] قال: «**خَرجْنا من اليمن مهاجرين، فقدِمنا الجحفة، فأقبل راكبٌ، فقلت: الخبر، فقال: دفنَّا رسولَ الله ﷺ منذ خمس**»[6].

---

(١) (١/ ٢٦٢-٢٦٣-ط. مؤسسة النداء). (٢) في «العلل» المفرد الكبير (١/ ٧٧-٧٩).

(٣) بيّنت ذلك مفصّلاً بتخريجي إياه من جميع روايات «الموطأ» المطبوعة، والحمد لله وحده.

(٤) ومثله إسحاق بن عيسى الطباع، كما في «الاستذكار» (١/ ٢٧٩).

(٥) بعدها في مطبوع «الاستذكار» (١/ ٢٨١): «أنه قال له: متى هاجرت؟».

(٦) سيأتي تخريجه برقم (١٢٠).

ثم ذكر أبو عمر ما تقدَّم من نقلِه عن يـحيى بنِ مَعين[١].

١٢ – وفي «كتاب أبي عيسى الترمذي»[٢]، في «**باب ما جاء في فـضل الطهـور**» ما يُشعِرُ بالجريان على ما ذهب إليه البخاريُّ ونقله عنـه، (ق١١٠/ ب) ولفظُـه: «وفي الباب عن ثوبـان، وعـثمان، والـصُّنابحي، وعمـرو بـن عَبَـسة، وسـلمان، وعبدالله بن عمرو، والصُّنابحيُّ الذي روى عن أبي بكر الصِّدِّيق ليس لـه سـماع من النبي ﷺ، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة، ويكنى أبا عبد الله، رحل إلى النبـي ﷺ، فقُبِض النبـي ﷺ وهـو في الطريـق، وقـد روى عـن النبـي ﷺ أحاديـث، والصُّنَابح بن الأعْسَر الأحْمَسيُّ صاحب النبيِّ ﷺ، يقال لـه: الـصُّنابحي أيـضاً، وإنما حديثه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقـول: «**إني مكـاثر بكـم الأمـم فـلا تَقْتَـتِلُنَّ بَعدي**»»[٣]. انتهى كلام الترمذي.

---

(١) وقال (١/ ٢٨٠): «صدق يحيى بن معين، ليس في الصحابة أحد يقال لـه عبـد الله الـصُّنابحي»، وانظر له: «التمهيد» (١/ ٢٨٠) (٢/ ١٧٤-ط الفاروق).

قلت: أقام البُلقيني رسالته على إثبات من يسَمّى بـ(عبد الله الصنابحي) وخطّأَ مَنْ نفاه، وإثبـات صحبته، وخطّأَ من قال عنه تابعي.

(٢) (١/ ٧-٨) بعـد رقـم (٢)، وانظـر لزامـاً-تعليـق العلّامـة أحمـد شـاكر عليـه، فإنـه مهـم، ووافق المصنِّف.

(٣) أخرجـه أحمـد (٤/ ٣٤٩، ٣٥١)، والحميـدي (٧٨٠)، وابـن أبي شـيبة (١/ ٤٣٨-٤٣٩ و١٥/ ٢٩)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ١٦٨-غير المحققـة)، وابـن ماجـه (٣٩٤٤)، وأبو يعلى (١٤٥٤، ١٤٥٥)، والفسوي (٢/ ٢١٩-٢٢٠)، وابن أبي عاصـم في «الـسنة» (٧٣٩)، وأبو القاسم البغوي (٣/ ١٢٩٦)، وابن قانع (٧/ رقـم ٨٠٩)، وأبـو نعـيم (٣٨٥٩) جميعهم في «الصحابة»، وابن حبـان (٦٤٤٦)، والطـبراني (٨/ رقـم ٧٤١٦)، وابـن بـشكوال في «الحـوض =

وقوله: «والصُّنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق...» إلى آخره؛ يحتمل أن يكون بياناً للصُّنابحي السَّابق، وهو الأقربُ، ويحتمل أن يكون ساقَه ليُبيِّنَ أنهم ثلاثة، ولكن الأقربُ الأوَّل، فلو قَصَدَ الثاني لقال: والصُّنابحي الذي يَروِي عن أبي بكر الصِّدِّيق غير الرَّاوي لهذا الحديث، ولكن عنده أنه هو الرَّاوي له كما سمعه من البخاري، وقد تقدَّم في الكلام الذي نقله ابن عبد البر من سؤال الترمذي للبخاري، والسؤال مذكورٌ في «**علل الترمذي**»[1]، وقفتُ عليه بعد ذلك، وسيأتي.

١٣- ولم يذكر الترمذيُّ خيرة الصُّنابحي، وقد ذكره أبو الحسين بن قانع في «**معجم الصحابة**»[2] له، فقال في (باب الخاء): «خَيْرَةُ الصُّنابحي بن عبد القيس؛ ثم أسند له حديثاً، فقال:

١٤- حدثنا محمد بن علي المديني، حدثنا عمرو بن عَرْعَرة، حدثنا محمد بن حمدان، حدثنا محمد بن عمران، حدثنا داود بن مساور، حدثني مقاتل بن همام، عن خيرة الصُّنابحي قال: «**كنتُ في الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ، وكنا أربعين راكبًا، فنهانا عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت، فلما أردنا أن نرتحل**

=والكوثر» (٤٥/ ٤٧)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٣٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (ترجمة صنابح بن الأعسر) من طرق -وسيأتي تسيمة ما يزيد على العشرين- عن إسماعيل بن أبي خالد أنه سمع قيس يقول سمعت الصنابحي، ومنهم من قال: الصنابح رفعه، وسيُسمِّي أبو نعيم -فيما يأتي برقم (٥٤)- على إثره ثمانية غير الطريق التي ساقها عن إسماعيل، وإسناد بعضها صحيح.

(١) (١/ ٧٧-٧٩)، وانظره برقم (٥٠).

(٢) حرف (الخاء) من طبعتيه مفقود، وهذه فائدة عزيزة لجزئنا هذا.

أَمَر لنا بأراك، وقال: استاكوا، قلنا: يا رسول الله؛ عندنا العشب، ونحن نجتزئ به، ثم رفع يده فقال: اللهم اغفر لعبد القيس؛ فإنهم أسلموا طائعين»[١].

١٥ - هكذا وجدتُ في نسختين من **«معجم ابن قانع»** مسموعتين، وذلك وهمٌ، وإنما هو الصُّباحيّ أبو خيرة، بالباء بعد الصاد، وليس بعد الألف باء، بل حاء.

١٦ - وقد ذكره الحافظ ابن عبد البر في **«الاستيعاب»**[٢] فقال: «أبو خيرة العبدي من ولد صُباح بن لُكَيز بن أَفصى بن عبد القيس بن أفصى بن دُعْمي بن هُذَيلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ذكره خليفة[٣]، فقال: ومن عبد القيس: أبو خيرة الصُّبَاحيُّ، كان في وفد عبد القيس، روى: **«اللهم اغفر لعبد القيس»**، وقال: **«زوَّدَنا رسول الله ﷺ الأراك نستاك به»**.

١٧ - روى داود بن المساور[٤]، عن مقاتل بن همام، عن أبي خيرة الصُّباحي قال: **«كنتُ في الوفد الذين أَتَوا رسولَ الله ﷺ، وكنا أربعين راكباً، فنهانا النبيُّ ﷺ عن الدُّبَّاء، والحنْتَم، والنَّقير، والمزفَّت، قال: ثم أمر لنا بأراك، فقال: استاكوا بهذا، قلنا: يا رسول الله إن عندنا العشب ونحن نجتزئ به، قال: فرفع يديه وقال: اللهم اغفر لعبد القيس إذ أسلموا طائعين غير كارهين»**»[٥]. انتهى.

---

(١) سيأتي تخريجه انظر فقرة رقم (١٧).

(٢) (ص٧٩٤-٧٩٥- ط. دار الأعلام).

(٣) في كتابه «الطبقات» (٦٠، ١٨٥) وأسنده عنه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكُنى» (٤/ ٣٦١-٣٦٢).

(٤) في الأصل: «ابن أبي مساور»: والصواب حذف «أبي» كما في المصادر.

(٥) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٨ رقم ٢٣٥)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٢٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ رقم ١٦٢٥) وابن سعد في «الطبقات =

١٨- وقد ذكره الحافظ ابن ماكولا في «مُشتبه النسبة»[1] في «باب الصاد»، (ق١١١/ أ) فقال: «الصُّباحي والصَبَّاحي، قال: أمَّا الصُّباحي بضمِّ الصاد، وتخفيف الباء فهو أبو خيرة الصُّباحي، له صحبةٌ ورواية، ولم يرو عن النبي ﷺ من هذه القبيلة سواه، ومحمد بن سليمان بن محمد بن كعب أبو عمرو الصُّباحي المعلِّم».

قال: «وأمَّا الصَبَّاحي -بتشديد الباء- فهو يزيد بن سعيد الصبَّاحي[2]، مديني، يروي عن مالك بن أنس حديثين، وأحمد بن الحسن بن هارون الصبّاحي[3] أبو بكر».

فالوهم حينئذ من وجهين: في التسمية والنسبة، فإنه أبو خَيْرة الصُّباحي، والله أعلم.

=الكبرى» (٧/ ٨٧ أو ٩/ ٤٢٩-ط.الخانجي/ مختصراً) وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢/ ٨٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٦٨)-وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ رقم ٦٧٦٥)- **وإسناده لين**، مقاتل -ورسمه في إسناد ابن قانع المتقدم قريب من (معقل)!- ترجمة البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٤) رقم (١٩٧٤) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٣) رقم (١٦٢٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. انظر «المجمع» (٥/ ٦١)، و«البدر المنير» (٢/ ٦٢-٦٤) لابن الملقِّن.

(١) ذكره البُلقيني بموضوعه، واسمه «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» والمذكور فيه (٥/ ٢١٠-٢١١).

(٢) هو آخر من حدَّث بمصر عن مالك، مترجم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٨)، وجعله السمعاني في «الأنساب» (٨/ ٣١) رجلين!!

(٣) شيخ لابن السُّنِّي، وانظر: «توضيح المشتبه» (٥/ ٣٩٦-٣٩٧).

وحينئذ فنعود إلى الكلام على ما وقع فيه الاختلافُ، فنقول:

١٩ – قد روى أحمد في «مسنده»[1] **حديث الوضوء** عن مالك من طريق عبد الرحمن وإسحاق، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي.

٢٠ – وروى البيهقي[2] **حديث الوضوء** من رواية ابن وهب، عن مالك مثل رواية يحيى والقَعنبي والجمهور، عن عبد الله الصُّنابحي.

ثم أسند البيهقي إلى يحيى بن معين أنه قال: «يروي عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، صحابي، ويقال[3]: أبو عبد الله، والصُّنابحي صاحب أبي بكر الصِّدِّيق عبد الرحمن ابن عسيلة، والصُّنابحي صاحب قيس بن أبي حازم يقال له: الصُّنابح بن الأعْسَر»[4]، كذا قاله يحيى بن معين.

ثم ساق البيهقيُّ عن البخاريّ ما تقدَّم.

٢١ – واعلم أنّي ظفرتُ برواية قاطعةٍ للنِّزاع، مُصرِّحةٍ بالسَّماع، تَظهَر بها صحَّة المسالك، ودفع الوهم عن الإمام مالك.

---

(١) (٤/ ٣٤٩)، وسبق بيان جمع أخرجه من طريق مالك، وقالوا: (عبد الله الصُّنابحي)، انظر رقم (٥).

(٢) في «السنن الكبرى» (١/ ٨١)، وأخرجه في «الشعب» (٢٧٣٤) من طريق مالك أيضاً، وتقدم برقم (٥).

(٣) في الأصل: «ويقول».

(٤) «السنن الكبرى» (١/ ٨١-٨٢) وبنحوه في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٢٧١، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٥٣).

ذكر أحمد بن حنبل في «مسنده» ترجمة حديث (الصُّنابحي)[1]، ثم ذكر بعدها بأربعة تراجم حديث (الصُّنَابح الأحمسي)[2]، فأسند في الترجمة المذكورة أولاً أحاديث، من جملتها:

٢٢- قال أحمد بن حنبل: حدثنا رَوْح قال: حدثنا مالك، وزهير بن محمد قالا: حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصُّنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الشمس تطلع بقرني شيطان، فإذا طلعت قارنها، فإذا ارتفعت فارقها، ويقارنها حتى تستوي، فإذا زالت فارقها، فصلوا غير هذه الساعات الثلاث**»[3].

وهذه الرواية التي ساقها الإمام إسنادها صحيح:

٢٣- رَوْح شيخ الإمام أحمد هو رَوحُ بنُ عُبادة بن العلاء أبو محمد البصري، من بني قَيس بن ثَعلبة من أنفسهم.

---

(١) (٤/ ٣٤٩).

(٢) (٤/ ٣٥١)، وجمع بينهما ابن عساكر في «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند» (ص٦٧/ رقم ٢٢٧)، فقال: «صُنابحي، وقيل: صُنَابح بن الأعسر البجلي الأحمسي»، وجمع بينهما ابن حجر في «أطراف المسند» (٢/ ٥٩٧-٥٩٩)، وفرق بينهما في «إتحاف المهرة» (٦/ ٣٠٨، ٣١٠)، ولم يذكر حديث «إن الشمس..»، إلا في (قسم المراسيل) الذي لم ينشر بعد، ولم أجده في القسم المخطوط منه.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٤٩)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -كما في «التهذيب» (٦/ ٨٣)- وأبو القاسم البغوي (٤/ رقم ١٦٩٤)، وأبو نعيم (٣/ رقم ١٦٨٩) كلاهما في «معجم الصحابة»، والطحاوي في «المشكل» (٣٩٧٥)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٤٧٥)، من طريق روح به. وسبق بيان طريق مالك به، انظر رقم (٤).

قال يعقوب بن شَيبة: كان رَوح أحدُ من يتحمَّل الحمالات[١]، وكان سَرِيًّا مَرِيًّا، كثير الحديث جدًّا، صدوقاً[٢].

وسئل يحيى بن معين عنه فقال: لا بأس به[٣]، صدوق[٤]، حديثه يدلُّ على صدقه، يُحدِّث عن ابنِ عَوْنٍ، ثم يُحدِّثُ عن حَمَّاد بن زيد، عن ابنِ عَوْنٍ، قيل له: إنّ يحيى القَطَّان يتكلَّمُ فيه، قال: باطلٌ، ما تكلَّم يَحيَى القطَّان فيه بشيءٍ[٥].

وقال يَحيى بنُ معين ـ عن عبيد [الله][٦] القواريري ـ: يَروِي عن عِشرينَ شيخًا مِنَ الكذَّابين، ثمَّ لا يُحدث عن رَوْحِ بنِ عُبادة[٧]!!.

وقال أبو مَسعود الرَّازي: طعن على رَوْح بن عُبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر فلم ينفذ قولهم فيه[٨].

أخرج له الجماعة.

---

(١) جمع (حمالة) وهي: الدية.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٤٢)، و«الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبة» (٢/ ٨٢٦).

(٣) كذا قال في «تاريخ الدارمي» (٣٣٢).

(٤) كذا قال في «تاريخ الدوري» (٢/ ١٦٨)، وقال ابن أبي خيثمة عنه: صدوق ثقة، وقال مرّة: صالح. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٩).

(٥) تاريخ بغداد (٨/ ٤٠٣-٤٠٤)، وتهذيب الكمال (٩/ ٢٤٢)، وانظر: كلام الذهبي في «السير» (٩/ ٤٠٤) مفسراً عدم معرفة يحيى بن سعيد لروح.

(٦) سقط من الأصل، وأثبتُّه من المصادر.

(٧) المصدران السابقان.

(٨) أبو مسعود هذا هو أحمد بن الفرات، وقوله في «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٤٥).

٢٤- وزُهير بن محمَّد، قد أخرج له الجماعة أيضاً، ووثَّقه أحمد بن حنبل[١] وغيره[٢].

وفي هذه الرِّواية يروي عنه بصري، وقد قال البخاري: «ما روى عنه أهل البصرة فصحيح»، لاسيما وهو تابعٌ في ذلك لحديث الإمام مالك.

٢٥- وقد ظَهَرَ للمُنْصِفِ بهذه الرِّواية أن الصُّنابحيَّ الرَّاوي في ذلك صحابيٌّ، فصرَّح بالسَّماع، وبذلك يُعلَمُ أنه غير عبد الرحمن بن عُسيلة الذي هو صاحبُ أبي بكرٍ الصِّدِّيق، لأنه لم يَختلِفْ أحدٌ من أهل الحديث في أنَّ ابنَ عُسَيْلَة لم يَلْقَ النبيَّ ﷺ، ولم يَسمَعْ منه شيئًا، وإذا كان كذلك اندَفَع الإرسالُ والوَهمُ عن العلماءِ الجبال. [ق١١١/ ب].

٢٦- وما كان البخاريُّ أَقدَمَ على توهيم مَن تقدَّم إلاَّ بظنٍّ أن المذكور هو صاحب أبي بكر الصِّدِّيق هو المشهور بالصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن، وكنيته أبو عبد الله، فاعتقدَ الوهمَ بهذا الطَّريق، وسبقه إلى هذا عليُّ بنُ المديني كما تقدَّم،

---

(١) في رواية حنبل، وقال في رواية أبي بكر المرُّوذي: ليس به بأس، ونقل الجوزجاني عنه: مستقيم الحديث، وقال أبو الحسن الميموني: مقارب الحديث، انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٦)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ١٤٩)، و«التاريخ الكبير» (٣/ رقم ١٤٢٠)، و«بحر الدم» (ص١٥٩-١٦٠/ رقم ٣١٨) و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٥).

(٢) مثل: يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي وعيسى بن يونس وغيرهم، انظر-عدا المصادر السابقة- «مختصر تاريخ نيسابور» (١٥-١٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٩٠-٩١)، وذكره ابن حبان (٦/ ٣٣٧)، والعجلي (٥٠٣)، وابن شاهين (٣٦٤) في «ثقاتهم».

ولكن كلام يحيى بن معين الذي أسنده البغويُّ في «**معجم الصَّحابة**»[١]، والبيهقي في «**السُّنن**»[٢] يدلُّ على أنهم ثلاثة، وأن عبد الله الصُّنابحي صحابيٌّ.

٢٧- وإذا اجتمع مالكٌ ويحيى بن معين، وزُهير بن محمد[٣] على إثبات سماع عبد الله الصُّنابحي، وأنّه صحابيٌّ **كان الأخذ بذلك مُتعيِّنًا**؛ لزيادة العلم مع الحفظ والإتقان، وكان ذلك مقدَّمًا على من بنى مُجرَّد الظَّنِّ من غير وقوفٍ على تصريحٍ بالسَّماع، ومِنْ هنا **ينْقَطعُ النِّزاعُ**.

٢٨- وأغرب أبو الحسين عبد الباقي بن قانع فجعل عبد الله الصُّنابحي هو ابن الأعسر الأحمسي، وأخرج له في «**المعجم**»[٤] حديثين:

أحدهما: حديث النهي عن الصلاة في الأوقات[٥].

والثاني: حديث: «**إني فرطكم على الحوض**»[٦].

فقال: «عبد الله الصُّنابحي بن الأعسر الأحمسي: حدثنا أحمد بن سهل ابن أيوب الأهوازي، حدثنا ابن أبي أويس، حدثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن

---

(١) سبق نقله برقم (٩). (٢) سبق نقله برقم (٢٠).

(٣) وكذا قال حفص بن ميسرة عند ابن سعد (٧/ ٤٢٦)، ولهذه القرائن جزم العلّامة أحمد شاكر تعليقه على «الرسالة» (ص٣١٧-٣٢٠) لصحة كلام المصنّف، وسقنا كلامه برمّته في تقديمنا لهذا الجزء، واعتمد القرائن المذكورة -كالمصنف-: ابن القطّان في «بيان الوهم والإيهام» وأقره ابن الملقن في «البدر المنير» وسقنا ذلك مطولاً في تقديمنا لهذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٤) (٨/ ٢٩٣٩-٢٩٤٣-ط.الباز) وسمّاه: «عبد الله الصنابحي بن الأعسر الأحمسيّ».

(٥) سبق تخريجه برقم (٤). (٦) سبق تخريجه في آخر رقم (١٢).

عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أن النبي ﷺ قال: «**إن الشمس تطلع...**[١]» فذكره».

ثم قال:

٢٩- حدثنا أسلم بن سهل الواسطي، حدثنا وهب بن بقية، حدثنا خالد، عن إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحي بن الأعسر الأحمسي[٢] قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إني فَرَطُكم على الحوض، وإني مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تقتتلوا بعدي**»[٣]. انتهى.

٣٠- وهذا الذي ذهب إليه ابنُ قانع وهْمٌ[٤]، عبد الله الصُّنابحي ليس بالأحمسي، والاعتماد على ما سنُبيِّن، والله أعلم.

وقد سَقَطَ هذا من نسخةٍ من «معجم ابن قانع».

٣١- وفي «**المعجم**»[٥] لابن قانع في باب الصاد: (صُنابح الأَحْمَسيّ)، وأخرج له حديث: «**أنا فَرَطُكم على الحوضِ، وإنِّي مُكاثرٌ بكم الأممَ يومَ القِيامةِ، فلا تَقْتتِلُنَّ بَعدي**».

---

(١) سبق تخريجه برقم (٤).
(٢) ساقطة من مطبوع «معجم الصحابة».
(٣) سبق تخريجه عندما أورد المصنِّف قطعة منه، وهي: «**إني مكاثر بكم الأمم**..»، وما مضى من «معجم الصحابة» (٨/ ٢٩٣٩-٢٩٤٢) لابن قانع.
(٤) ووهّمه الحافظ الناجي في «عجالة الإملاء المتيسرة» وقبله ابن حجر وقبلهما ابن القطّان، وسبق كلامهم بطوله في تقديمنا لهذا الجزء، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.
(٥) (٧/ ٢٦٨٠-٢٦٨١).

وقد روى أحمد في «**مسنده**»[(١)] حديث الوضوء عن عبد الله الصُّنابحي من غير رواية مالك فقال أحمد:

٣٢- حدثنا حسين بن محمد، حدثنا محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن النبي ﷺ قال: «**من تمضمض واستنثر خرجت خطاياه من أنفه وفمه...**»[(٢)] فذكر معناه.

وسيأتي اللَّفظُ الذي أَحالَ عليه الإمام أحمد.

٣٣- وفي «**سنن ابن ماجه**»[(٣)]: حدثنا سُويد بن سَعيد، حدَّثني حَفص بن مَيْسَرة، حدَّثني زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ تَمَضْمَضَ**[(٤)] **واسْتَنْشَقَ...**» فذكره.

٣٤- وفي «**معجم الطبراني الأوسط**»[(٥)] حديث من رواية محمد بن أبان القرشي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال: قال

---

(١) (٤/ ٣٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الصغير» (١/ ١٦٦)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٩٤) من طريق سعيد بن أبي مريم عن محمد بن مطرف به.

وأخرجه الطبراني في:«الأوسط» (٢٨١٥) من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم به فشيخ أحمد هنا حسين بن محمد بن بهرام المرُّوذي توبع عليه، وشيخه كذلك.

(٣) برقم (٢٨٢)، وأخرجه من طريق سويد به: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٢٦ أو ٩/ ٤٢٩-٤٣٠-ط.الخانجي).

(٤) كذا في الأصل! وفي مطبوع «سنن ابن ماجه»: «مَنْ توضَّأ، فمضمض واستنشق...».

(٥) برقم (١٥٦٨).

رسول الله ﷺ: «**مَن أصبحَ صائماً فاحتلَمَ، أو احتجَم، أو ذَرَعَه القيءُ، فلا قضاءَ عليه، ومَن استقاءَ فعليه القضاء**».

قال الطَّبَرانيّ: «لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم، عن الصُّنابحي إلَّا محمدُ بن أبان». انتهى كلام الطبَرَاني.

٣٥- ومُحمَّد بن أبان[١] هذا ضعَّفه ابنُ معين[٢]، وأبو داود[٣].

وقال البخاريُّ: ليس بالقويِّ[٤].

٣٦- والرَّاوي عنه (ق١١٢/ أ) أبو بلال الأشعري ضعيفٌ أيضاً[٥].

وإنما سقناه ليُعلَم أنّ لعبد الله الصُّنابحي حديثاً آخر، وأنّه ليس من رواية مالك.

---

(١) ابن صالح القرشي، ويقال له: الجُعفي الكوفي، انظر ترجمته في «الميزان» (٣/ ٤٥٣)، و«طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٨٥)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٩، ٢٠٠)، و«أحوال الرجال» (٧٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٩)، و«الضعفاء» للنسائي (٢٣٠)، و«الكامل» (٦/ ١٢٨)، و«المجروحين» (٢/ ٢٦٠)، و«الضعفاء» لابن شاهين (٦٥)، و«تعجيل المنفعة» (٢/ ١٦٥)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٤٧٠).

(٢) انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٠٣)، و«سؤالات ابن الجنيد» (٢١٠).

(٣) انظر: «الميزان» (٣/ ٤٥٣)، و«اللسان» (٦/ ٤٨٨).

(٤) انظر: «الضعفاء الصغير» (١٠٢)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٣٤).

(٥) يقال: اسمه مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، ضعّفه الدارقطني، وقال ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٩٩): «يغرب ويتفرَّد» وليّنه الحاكم، انظر: «ذيل الميزان» (٤١٧)، و«الميزان» (٤/ ٥٠٧)، و«الموضح» (٢/ ٤٢٧)، و«المقتنى في الكنى» (١/ ١٣١)، و«اللسان» (٨/ ٢٦-٢٧ و٩/ ٣٢).

٣٧- وفي «التذهيب»[1]: «عبد الله الصُّنابحي، ويقال: أبو عبد الله، مُختلفٌ في صُحبته. قال ابنُ مَعين: عبد الله الصُّنابحي، ويقال: أبو عبد الله، رَوَى عنه المدنيُّون، يشبه أن يكون له صُحبة...»، وساق ما تقدَّم عن البخاريّ.

ثم قال: «وهكذا [قال][2] غير واحد، وينبغي إنْ كان وَهْماً أن يُنسَبَ إلى زيدِ ابنِ أَسلَم، أو عطاءِ بنِ يَسار، فإنّ جَماعةً رَوَوْه عن زيدٍ كذلك». انتهى

وقد رواه جماعةٌ عن زيدٍ على غير رواية الإمام مالك، ففي «**مسند أحمد ابن حنبل**»[3]:

٣٨- حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصُّنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الشَّمسَ تَطْلُع بين قَرْنَي الشيطان**[4]**، فإذا ارْتَفَعَتْ فارقها، فإذا كانت في وسط السَّماء قارنَها، فإذا دَلَكَت -أو قال: زالت- فارقَها، فإذا دَنَتْ للغروب قارنَها، فإذا غَرَبَتْ فارقها، فلا تُصَلُّوا هذه الثلاثَ ساعاتٍ**».

ومن طريق عبد الرَّزَّاق[5] خرَّجَه ابنُ ماجه في «سننه»[6].

٣٩- وقال أحمد[7]: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا محمد بن مُطرِّف أبو غسَّان قال: حدثنا زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله

(١) (٥/ ٣٥٢).
(٢) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من «التذهيب».
(٣) (٤/ ٣٤٨).
(٤) في مطبوع «المسند»: «شيطان».
(٥) وهو في «مصنفه» (٣٩٥٠).
(٦) برقم (١٢٥٣).
(٧) (٤/ ٣٤٨-٣٤٩).

الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ تمضمض[1] واستنشق خَرَجَتْ خطاياه من فيهِ وأنفهِ، ومَنْ غَسَل وجهه خرجَتْ خطاياهُ من أشفار عَيْنَيه، ومَنْ غَسَل يديه خرجتْ من أظْفاره أو من تحتِ أظفاره، ومَنْ مَسَح رأسه وأُذُنيه خرجَتْ خطاياه من رأسه أو شَعَر أُذُنَيه، ومن غسل رجليه خرجتْ خطاياهُ من أظفاره أو تحت أظفارِه، ثم كانت خُطاه إلى المسجد نافلة**»[2].

٤٠ – وإنَّما سُقتُ هذه الطُّرُق لِيُعلَمَ أنّ زيد بن أسْلَم قد اختُلِفَ عليه، بخلاف ما يقتضيه كلامُ صاحب «**التذهيب**»، والله أعلم.

٤١ – واعلم أن الإمام أحمد ساق في ترجمة (الصُّنابحي) الذي ذكر الاختلاف فيه: هل هو عبد الله أو أبو عبد الله أحاديث ينبغي ذكرُها، وتحقيقُ أمرِ رواتِها، فمنها أن قال:

٤٢ – حدثنا عَتَّاب بن زياد قال: حدثنا عبد الله بن مبارك قال: أخبرنا مُجالد[3] ابن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحي قال: «**رأى رسول الله ﷺ في**

(١) في مطبوع «المسند»: «مضمض».

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» (١٢٠)، من طريق هشام بن سعد عن زيد به، وقال: «أبو عبد الرحمن الصُّنابحي»، وللحديث شواهد عديدة، بعضها عند مسلم (٨٣٢)، وانظر «الطهور» لأبي عبيد (١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) وتعليقي عليه.

(٣) تحرف في مطبوع «مسند أحمد» (٤/ ٣٤٩) إلى «خالد» فظنّه المعلِّق على «المطالب العالية» (٥/ ٥١٣– ط العاصمة): «خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص» –وهو صدوق– وحكم على الحديث بالحسن بناءً على متابعته لمجالد، وهو خطأ! مبنيٌّ على التحريف الذي لم ينتبه إليه!

إبل الصَّدَقة ناقة مُسِنَّةً[١] **فغَضِب، وقال: ما هذه، فقال: يا رسول الله إنِّي ارتجعْتُها ببعيرينِ من حاشية الصَّدَقة، فسكت»**[٢].

٤٣ - وهذا الحديث الذي ذكره الإمام أحمد في ترجمة حديث (الصُّنابحي) الذي تقدَّم الاختلافُ فيه يَدلُّ على أنّ راوي هذا الحديث إما عبد الله أو أبو عبد الله الذي سبق الاختلافُ فيه.

٤٤ - وهذا يُخالفه ما ذكره أبو القاسم البغوي في «**معجم الصحابة**»[٣]؛ فإنه لـمَّا ترجم على (الصُّنابح بن الأعسر الأَحْمَسي) أخرج عنه من طريق مُجالِد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنَابِح قال: قال رسول الله ﷺ (ق١١٢/ ب): «**أنا أفرطكم على الحوض، وإنِّي مُكاثِرٌ بكم الأمم، فلا تَرجعوا بعدي كفَّارًا يَضرِب بعضُكم رقابَ بعض**»[٤].

---

(١) أي: كبيرة السِّن، خارجة عن أسنان الصَّدَقة، وسيأتي الحديث برقم (٤٦) وفيه: «حسنة» بدل «مسنّة»!

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٩)، وابن أبي شيبة (٣/ ١٢٥-١٢٦ و٦/ ١١٦)، وأبو يعلى (١٤٥٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٣٩)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ رقم ١٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٤١٧)، والبيهقي (٤/ ١١٣) من طريق مجالد به.
قال ابن أبي عاصم: «هذا حديث غريب»، وضعّفه البخاري، انظر رقم (٥٠) و(٨١) و(٨٢) مع التعليق.

(٣) (٣/ ٣٦٦) رقم (١٢٩٥).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥١)، وأبو يعلى (١٤٥٢)، والطبراني في «الكبير» (٨/ رقم ٧٤١٤) من طريق مجالد، وتابعه في الرواية عن قيس بن أبي حازم: إسماعيل بن أبي خالد، وعنه ما يزيد على عشرين راوياً، أجملناهم في تخريج مضى آخر فقرة (١٢)، وسيسوق أبو القاسم البغوي منهم ثمانية في الفقرة الآتية، وسنتمّمهم على العدد المذكور، انظر فقرتي (٥٤، ٥٥) والتعليق عليهما.

٤٥- ثم أخرج حديث الوليد بن القاسم، وأبي أسامة[١]، ويزيد[٢]، وجعفر ابن عون[٣] ، ومحمد بن عبيد، وعباد بن عباد[٤]، ومعتمر[٥]، كلهم عن إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحي، وقال أبو أسامة: عن الصُّنابح رَجُلٌ مِنْ بَجيلة، ثمّ[٦] أحمس قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**أنا فَرَطُكم[٧] على الحوضِ، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ بَعْدي**»[٨]، وهذا لفظ حديث هارون. يعني: ابن عبد الله الراوي عن أبي أسامة.

ثم أخرج[٩] عقب هذا الكلام عن يحيى بن معين ما تقدَّم نقله عنه.

٤٦- ثم قال: حدثني هارون وعمِّي قالا: حدثنا ابن الأصبهاني[١٠] قال: ثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن مجالد، عن قيس، عن الصُّنابح قال: «**أبصر رسول الله ﷺ ناقةً حسنة[١١] في إبل الصدقة. فقال: قاتل الله صاحب هذه الناقة، فقال: يا رسول الله إنِّي ارْتجعتُها ببعيرين من حاشية الإبل، قال: فنعم إذاً**»[١٢].

---

(١) هو حمّاد بن أسامة، وروايته عند أبي يعلى (١٤٥٥).

(٢) هو ابن هارون. (٣) ستأتي روايته برقم (٥٣).

(٤) ووكيع، وفاتت المصنف في هذا المقام وسيأتي ذكرها برقم (٥٧).

(٥) هو ابن سليمان، وفي الأصل: «معمر» وهو خطأ.

(٦) في مطبوع «معجم الصحابة»: «هو». (٧) في الأصل: «أفرطكم».

(٨) سبق تخريجه، آخر فقرة (١٢) وانظر الطرق السابقة.

(٩) في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٧)، وسبق كلام ابن معين.

(١٠) تحرف في مطبوع «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٨) إلى «ابن الأصبحي»! فليُصوَّب.

(١١) كذا في الأصل و«معجم البغوي»، ومضى الحديث بلفظه «مسنّة» لا «حسنة»!

(١٢) مضى تخريجه برقم (٤٢) من طريق مجالد بن سعيد، **وفيه ضعف**، وانظر رقمي (٨١، ٨٢).

٤٧ – وهذا من أبي القاسم البغوي يدلُّ على أن الرَّاويَ لهذا الحديث الذي في الصَّدقة هو الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي، وهذا غير ما أشعر به كلام الإمام أحمد.

٤٨ – وقد نبَّه الترمذيُّ على حديثه في «**باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة**»؛ فإنه أخرج حديث ابن عباس في بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، وفيه أن النبي ﷺ قال له: «**وإياك وكرائم أموالهم**»[1].

قال الترمذي بعد كمال الحديث: «وفي الباب عن الصُّنابحي».

وكأن الترمذي لـمَّا لم يَصحَّ عنده أنَّ هذا عن الصُّنابح بن الأعْسَر الأحمسيّ كما أشعر به كلام الإمام أحمد، قال [في] «**باب ما جاء في فضل الطهور**»؛ ما قدَّمناه[2] من قوله: «والصُّنابح بن الأعْسَر الأحْمَسيُّ صاحبُ النبي ﷺ يقال له الصُّنابحي أيضاً، وإنما حديثه قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «**إني مُكاثرٌ بكم الأُمم فلا تقتتلنَّ بعدي**»».

ومعنى قول الترمذي: وإنَّما حديثُه الذي ثبت تعيينُه فيه.

٤٩ – هذا ما كنتُ كتبتُه أوَّلًا قبل أن أَقِفَ على ما ذكره الترمذي في «**علله**»، ثم بعد ذلك وَقفتُ على كلامِ التِّرمذي في «**علله**»[3]، ويظهر أن مراده بالخبَرِ ما صحَّ عن الصُّنابح الأحمسي، فإن حديث الناقة[4] لم يصحَّ عنه، والذي ساقه ابن عبد البَرّ[5] عن الترمذي هو بعضُ ما سنذكرُه من «**علله**».

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٢٥)، وهو عند البخاري (١٣٩٥، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عبّاس.

(٢) في فقرة (١٢).

(٣) سيأتي ذكره، وتوثيقه في الفقرة الآتية.

(٤) المتقدِّم لفظه وتخريجه برقمي (٤٢، ٤٤).

(٥) فيما تقدم عنه في «الاستذكار» برقم (١٠)

٥٠- قال في كتاب **«العلل»**[١]: «سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا توضَّأ العبد فمضمض**[٢] **خَرجَتْ الخطايا من فيه...»**[٣] الحديث، فقال: مالك بن أنس وَهِم، يعني[٤] في هذا الحديث، فقال[٥]: عبد الله الصُّنابحي، وهو أبو عبد الله الصُّنابحي، واسمُه عبد الرحمن بن عُسَيلة، ولم يسمع من النَّبيِّ ﷺ، وهذا الحديث مرسل، وعبد الرحمن هو الذي روى عن أبي بكر الصِّدِّيق، والصُّنَابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ. قلت[٦] له: كم (ق١١٣/ أ) روى عن النبي ﷺ؟ قال: حديثين؛ حديثه عن النبي ﷺ: **«إني مكاثر بكم الأمم»**[٧]، وحديثٌ آخر: **حديث الصدقة**[٨]، **وليس هو عندي بصحيح**، رواه مجالد، عن قيس، عن الصُّنابح.

قال أبو عيسى: وإنما قال محمد: لا يصحُّ حديثُ مجالد؛ لأنَّ إسماعيل بن أبي خالد روى[٩] عن قيس: **«أن النبيَّ ﷺ رأى في إبل الصدقة ناقة مسنة»**، ولم يذكر: عن الصُّنابح».

٥١- فَظَهَر من ذلك أنَّ قولَ التِّرمذيِّ في **«جامعه»** عن الصُّنابح: وإنما حديثه ـ يعني الثَّابت كما تقدَّم.

---

(١) (١/ ٧٧-٨٠) رقم (١-ط.مكتبة الأقصى-عمان).

(٢) في مطبوع «العلل»: «فتمضمض».

(٣) سبق تخريجه برقم (٥) من طريق مالك به.

(٤) غير موجودة في مطبوع «العلل».

(٥) في مطبوع «العلل»: «وقال».

(٦) قبلها في مطبوع «العلل»: «قال».

(٧) سبق تخريجه برقم (١٢).

(٨) سبق تخريجه برقمي (٤٢، ٤٦).

(٩) في مطبوع «العلل»: «رواه».

٥٢- وعلى أنَّ له حديثًا واحدًا جَرَى أبو نعيم في كتابه «**معرفة الصحابة**»(١) فقال: «صُنَابح(٢) بن الأعسر الأحمسي من بَجيلة، سَكَن الكوفةَ، وقيل: الصُّنابحي، حديثه عن(٣) قيس بن أبي حازم».

٥٣- ثم ساق بسنده إلى جعفر بن عون، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت الصُّنابح يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ألا إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تقتتلوا بعدي**»(٤).

٥٤- قال أبو نعيم: «رواه الثوري، وشُعبة، وابن عُيينة، وزيد بن أبي أُنيْسَة، وعَبْثَر بن القَاسم، ويحيى بن سعيد، وابن المبارك، ومروان الفَزَارِيّ(٥)، وآخرون(٦) عن إسماعيل مثله».

---

(١) (٣/ ١٥٢١) رقم (١٤٧٩).

(٢) تحرف في مطبوع «معرفة الصحابة» إلى «صالح»!!

(٣) في مطبوع «المعرفة»، «عند»!!.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (رقم ٣٨٥٩)، وهو من طريق جعفر عند: أبي القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٣٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (ترجمة صنابح بن الأعسر).

(٥) أخرجها الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٠).

(٦) في مطبوع «المعرفة»: «في آخرين»، وممن فاته ذكره-وسبق عند أبي القاسم البغوي برقم (٤٥)-: الوليد بن القاسم، وحمّاد بن أسامة، ويزيد بن هارون، ومحمد بن عبيد، وعباد بن عباد، ووكيع، ومعتمر، وممن فاتها: عبد الله بن نمير، ومحمد بن بشر، عند ابن ماجه (٣٩٤٤)، والفسوي (٢/ ٢٢٠) -وستأتي رواية ابن نمير وتخريجها عند غير ابن ماجه والفسوي-، هذا جميع ما وقفت عليه ممن رواه عن إسماعيل.

٥٥- وتـخرَّج من كلامه ومن كلام البغويِّ ورواية ابن ماجه وأحمد أنه رواه عن إسماعيل بن أبي خالد سبعة عشر نفساً[١].

٥٦- وقد أخرجه ابن ماجه في «سننه»[٢] في الفتن في «**باب لا ترجعوا بعدي كفَّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض**»، فقال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال: حدثنا أبي ومحمد بن بشر قالا: حدثنا إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحي الأحمسي قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثر بكم الأمم، فلا تقتتلن بعدي**».

٥٧- ولـمَّا ذكر أحمد بن حنبل[٣] رحمه الله ترجمة (الصُّنابح الأحمسي) أسند من حديث يحيى بن سعيد ووكيع قالا: حدثنا إسماعيل قال: حدثني قيس، عن الصُّنابح الأَحْـمَسي.

قال وكيع في حديثه: الصُّنابحي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثر بكم الأمم، فلا تقتتلن بعدي**»[٤].

---

(١) وثمانية عشر مع جعفر بن عون، انظر الهامش السابق، ثم وجدته عن ثلاثة آخرين هم:

- عبدة بن سليمان عند ابن أبي شيبة (١١/ ٤٣٨-٤٣٩، و١٥/ ٢٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٣٩).
- وجرير بن عبد الحميد عند ابن بشكوال في «الحوض والكوثر» (٤٥).
- محمد بن إسحاق، عند أحمد (٤/ ٣٥١).

(٢) برقم (٣٩٤٤)، وأخرجه أبو يعلى (١٤٥٥) من طريق ابن نمير وأبي أسامة عن إسماعيل به.

(٣) في «المسند» (٤/ ٣٥٢).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥١) ثنا يحيى بن سعيد ووكيع.

=

٥٨- ثم أخرج من حديث شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت قيس بن أبي حازم قال: سمعت الصُّنابحيَّ البجليَّ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أنا فَرَطُكم على الحوض، ومكاثرٌ بكم الأمَمَ**، -قال شعبة: أو قال: الناس- **فلا تَقْتَتِلُنَّ بعدي**»[١].

٥٩- ثم أخرج أحمد من حديث ابن نمير قال: ثنا إسماعيل، عن قيس، عن الصُّنابحي الأحمسي[٢] بغير زيادة.

٦٠- ثم أخرج من حديث عَبَّاد بن عَبَّاد أبي معاوية، عن مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا ترجعنَّ بعدي كفَّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ**»[٣].

٦١- ثم أخرج من حديث يونس، عن حماد بن زيد، عن الصُّنابحي، وربَّما قال: الصُّنابح[٤].

=وأخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ٢٩)، وأبو يعلى (١٤٥٤)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٤٠)، وابن بشكوال في «الحوض والكوثر» (٤٥) من طريق وكيع، والطبراني في «الكبير» (٧٤١٥) من طريق يحيى بن سعيد.

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه من طريق عبد الله بن نمير به: أحمد (٤/ ٣٥٢)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٣٠)، وابن ماجه (٣٩٤٤)، والفسوي (٢/ ٢٢٠)، وأبو يعلى (١٤٥٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٤١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٢)، وأبو يعلى (١٤٥٢) من طريق عباد.
وأخرجه أبو القاسم البغوي (١٢٩٥)، والطبراني (٤/ ٧٤) من طريق حمّاد بن زيد عن مجالد.

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٢)، وإسناده موصول بالذي قبله، أي: رواه يونس عن حمّاد عن مجالد بالإسناد السابق. وترتب على إهمال هذا أخطاء، نبَّه على منهج أحمد فيه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص٨٨- ط الهندية) (ترجمة حجاج العامري) فلينظر، فإنه مهم للحديثيِّ.

٦٢- ولم يزد أحمد على ذلك، وهذا يَدلُّ على أن أحمد يَرَى أن الرَّاوي لحديث الناقة المسنَّة غير الصُّنابحي (ق١١٣/ ب) الأحمسي، لكن قد خَرَّجَ هو حديثه من طريق قيس بن أبي حازم.

وقد تقدَّم في كلام ابنِ معين أنّ الصُّنابحي صاحب قيس بن أبي حازم يقال له: الصُّنابح بن الأعْسَر.

٦٣- وعلى الجُملة فالرَّاوي لحديث النَّاقة مِن أَجلِ ما فيه من الاضطراب أيضاً لا يَرِدُ على قول التّرمذيّ المتقدِّم، لكن سَبَقَ مِن كلامِ البغويِّ، وسيأتي من «مُصنَّف ابن أبي شيبة» ما يقتضي الإيراد، إلا أن يتأوَّل على حديثه الثَّابت كما صرَّح به في «العلل»، وقد تقدَّم، والله أعلم.

ومن الأحاديث التي أسندها الإمام أحمد في ترجمة حديث الصُّنابحي ما قال فيه:

٦٤- حدثنا ابن نمير قال: حدثنا الصَّلتُ -يعني ابن العوَّام- قال: حدثني الحارث بن وهب، عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: «**لن تزال أمتي في مُسْكَةٍ**[1] **ما لم يعملوا بثلاث: ما لم يؤخِّروا المغربَ انتظاراً لإظلام**[2] **مضاهاةَ اليهود، وما لم يؤخِّروا الفجرَ امِّحاقَ النُّجوم مُضاهاةَ النَّصرانية، وما لم يَكِلُوا**[3] **الجنائزَ إلى أهلها**»[4].

---

(١) أي: في قوّة وثبات على الدِّين.

(٢) كذا ضبطها ناسخ الأصل، وفي الطبعة الميمنية وطبعة مؤسسة الرسالة: «بانتظار الإظلام».

(٣) أي: ما لم يتركوا إعانة أهل الجنازة.

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٩)، وقال وكيع عن الصَّلت عن الحارث: «الصُّنابح»، وسيأتي مع تخريجه برقم (٦٨).

وهذا الذي خرَّجه الإمام أحمد من طريق أبي عبد الرحمن الصُّنابحي يدلُّ على أنه غيرُ ابنِ عُسَيلة، فذاك اسمه عبد الرحمن، وإنْ كان قد تقدَّم لنا أنّ من قال: أبو عبد الرحمن فقد قَلَبَ اسمَه فجَعلَه كنيتَه، لأنَّ هذا الحديث مما اختلف في راويه المذكور.

٦٥- ففي «**معجم الصّحابة**» لأبي القاسم البغوي عقب ترجمة (الصُّنابح بن الأَعْسَر الأَحْمَسيّ)[1] ترجمة أخرى قال فيها: (الصُّنابحي)[2]، وليس هو الأحمسي، ثم أخرج من طريق الصَّلت بن بهرام، عن الحارث بن وهب، عن الصُّنابحيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال هذه الأمة في مُسْكَة من دينها، ما لم ينتظروا صلاة[3] الفجر امِّحاقَ النُّجوم، مضاهاةَ النَّصرانية**»[4].

قال أبو القاسم البغوي: «وليس هذا الحديث عن الصُّنابح الأحمسي، ولا أدري سمعه من النبيِّ ﷺ أم لا». انتهى كلام البغويّ.

٦٦- وفي كلامِ البغويِّ أنه الصَّلت بن بهرام، وقد تقدَّم عن «**مسند أحمد**» أنه الصَّلت بن العوام[5].

---

(١) معجم الصحابة (٣/ ٣٦٦).

(٢) معجم الصحابة (٣/ ٣٦٩).

(٣) في مطبوع «معجم الصحابة»: «بصلاة».

(٤) أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١٢٩٨) من طريق وكيع نا الصلت، وسيأتي من هذا الطريق.

(٥) ولذا جهَّله الحسيني في «الإكمال» (١/ ٤١٠) رقم (٣٩٤-ط دار اللواء) والهيثمي في «المجمع» (١/ ٣١٧)، وقال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٦٧٦): «بل هو معروف، وإنما وقع في اسم أبيه تحريف. وهو الصلت بن بهرام»، وهكذا سمّاه سفيان الثوري، ولكن رواه عنه عن الحارث ابن وهب مرسلاً، كما عند: عبد الرّزّاق (٦٥٣٠)، والطبراني (٣٢٦٣، ٣٢٦٤) من طريق عن سفيان به.

وانظر في ترجمته: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٥٤)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٨)، «ثقات ابن حبان» (٦/ ٤٧١).

٦٧- ولَـمَّـا ترجم أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» على (صُـنابح[1] بـن الأعسر) عَقَّبه بترجمة قال فيها: «(صنابح، وقيل: إنه غير الأحمسي)، وهو عنـدي المتقدِّم، أفرده بعضُ المتأخرين في ترجمة»[2].

وكأنه يشير بذلك إلى أبي القاسم البغوي.

٦٨- ثمَّ أسند أبو نعيم من حديث وكيع، عن الصَّلت بن بَهرام، عن الصُّنابح قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال هذه الأمة في مُسكةٍ من دينها، ما لم يكلوا الجنائزَ إلى أهلها**»[3]. انتهى كلام أبي نعيم.

ولعلَّه سَقَط من النسخة التي نقلتُ منها بين الصَّلْت والصُّنابح: (وهبُ ابن الحارث)[4].

---

(١) تحرّفت في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٢١) رقم (١٤٧٩) إلى «صالح»! فلتصوَّب.

(٢) معرفة الصحابة (٣/ ١٥٢٢) رقم (١٤٨٠) وسقط من مطبوعه «أفرده بعض المتأخرين في ترجمة».

(٣) أخرجه أبو نعيم (٣٨٦٠)، من طريق يحيى الحِمّاني وهارون بن إسحاق كلاهما عن وكيع به، وقال: «لم يذكر هارون بن إسحاق: الحارث بن وهب».

وأثبت الحارث جمع ممن رواه عن وكيع، منهم إسحاق بن راهويه عند الطبراني في «الكبير» (٧٤١٨)، وفيه الصُّنابح.

وأخرجه الحاكم (١/ ٣٧٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٤) من طريق ابن أبي شيبة وهارون ابن إسحاق كلاهما عن وكيع، وفيه: «الصنابحي».

قال أبو نعيم: «تفرّد به الصَّلت عن الحارث» وقال الحاكم -**وهذا نقل مهم يفيد المصنف في اختياره**-: «هذا حديث صحيح الإسناد إن كان الصنابحي هذا عبد الله، فإن كان عبد الرحمن بن عُسيلة الصنابحي، فإنه يختلف في سماعه عن النبي ﷺ».

قلت: وقوله: «صحيح الإسناد» -وإن وافقه الذهبي كما يقولون!- متعقَّب بأن الحارث بن وهب مجهول الحال، ولم يرو عنه سوى الصَّلت، **فإسناده ضعيف**.

(٤) هو عند أبي نعيم من طريقين عن وكيع، في إحديهما إثبات (وهب) وفي الأخرى إسقاطه، والظاهر أن في نسخة المصنف سقطاً للطريق المثبتة، انظر الهامش السابق.

٦٩- وبتقدير أن يكون هو الأَحْـمسيّ -كما اعتقده أبو نُعيم- يكون للأحمسي أيضاً حديثٌ آخر، وعلى ما ظهر للبغوي أبي القاسم في حديث النَّاقةِ المسنَّة يكون للأحمسي ثلاثة أحاديث، لكن لم يَسْلَمْ من الاختلاف، إلاَّ الذي ذكره الترمذيُّ[1] عند قوله: (ق/ ١١٤/ أ) «وإنما حديثُه عن النَّبيِّ ﷺ: «**إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم**»».

٧٠- ومن الأحاديث التي أسندها الإمام أحمد في ترجمة حديث (الصُّنابحيِّ) حديث الأحمسي أيضاً فقال:

حدثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل، أنّه[2] سمع قيساً يقول: سمعت الصُّنابحيَّ الأَحْمسيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**ألا إنِّي فرطكم**[3] **على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تَقْتَتِلُنَّ بعدي**»[4].

٧١- وكأنّ الإمام أحمد ﷺ قَصَدَ أن يُخرج في هذه التَّرجمة جميعَ الأحاديث التي يُذكر فيها الصُّنابحيُّ بالسَّماع وغيرِهِ، ثم ذكر حديث الأحمسي في ترجمة وحده لثبوتهِ بالسَّماع ومعاونة لما يذكر فيه الصُّنابحي من غير تقييد بالأحمسي،

---

(١) في «جامعه» (على إثر رقم ٢)، وانظر ما مضى برقم (١٢).

(٢) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من مطبوع «المسند».

(٣) في الأصل: «أفرطكم»: والمثبت من مطبوع «المسند».

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٩)، والحميدي (٧٨٠)-ومن طريقه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٠)-، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ١٦٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٨٠٩)، وابن بشكوال في «الحوض والكوثر» (٤٦، ٤٧) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

ولذلك اقتصر الترمذيُّ على هذا الحديث الواحد لسلامته[1] من الاختلاف، إلاَّ أنه وقع في ترجمة الصُّنابحيِّ الأحمسيِّ شيءٌ في «مسند أحمد» يحتاج إلى تأمُّل:

٧٢- وهو أنه أخرج حديثَه المتقدِّم من الطريقة المتقدِّمة عَقِبَ ترجمة (عبد الرحمن بن أزهر) التي أخرج فيها حديث عبد الرحمن بن أَزْهَر في تخلُّل النبيِّ ﷺ الناسَ يوم حُنين يسأَلُ عن منزل خالد بن الوليد[2]، فساقه بطُرُقه، ثم ذكر الصُّنابحيَّ الأحمسيَّ فأخرج حديثه: «**إنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ**»، وساق ما تقدم، ثم في أثناء ترجمته أخرج بطرق[3] حديثَ عبد الرحمن بن أَزْهَر في سؤال النبي ﷺ عن خالد، ثم عقبها بأنْ قال:

٧٣- حدَّثنا يعقوب، حدثني أبي، عن ابن إسحاق.

وحدثنا عبد الله -يعني: ابن المبارك- قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

---

(١) هذا التعليل فيه نظر، والترمذي في «جامعه» يخرج مثل هذا النوع، والجامع بين الأحاديث التي وضعها في كتابه شهرتها بين الفقهاء، ولذا هي متفاوتة جداً من حيث الدرجة، ويؤيده قوله عقبها: «في الباب» ولذا يحسن بالفقيه العناية به مع «سنن أبي داود» و«الموطأ»، والله الموفق.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨٨، ٣٥٠، ٣٥٠-٣٥١، ٣٥١) في ترجمة (عبد الرحمن بن أزهر) وكان قد ذكره سابقاً (٤/ ٨٨) وخرج الحديث أيضاً.

والحديث حسن، وأخرجه أبو داود (٤٤٨٧-٤٤٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٢٨٣-٥٢٨٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩/ ٥٤٦-٥٤٧ و١٤/ ٥٠٤)، وفي «مسنده» (٢/ ٢٠٨) رقم (٦٩٣)، والفسوي (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، وابن جرير في «المنتخب» (٥٥٧)، والعسكري في «الأوائل» (ص١٣٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦٣٨)، والحاكم (٤/ ٣٧٤)، والبيهقي (٨/ ٣٢٠) وغيرهم.

(٣) كذا في الأصل، وصوابه: «من طرق».

قال يزيد بن هارون: الصُّنابحي رجُلٌ من بَجِيلَة من أحْـمَس[١].

٧٤- وهذا الذي ذكره الإمام أحمد إن عَنَى بقوله: قـال: سـمعت رسـول الله ﷺ فذكره، يعني في حديث خالد بن الوليد يكون للأحمسي حديث آخر غـير مـا تقدَّم، وهذا بعيدٌ، وإنَّما عاد الكلام على ما سبق في أوَّل الترجمة خاصـة[٢]، ولعـلَّ إعادة حديث عبدالرحمن بن أزهر في أثناء ترجمـة الـصُّنابحي الأحـمسي زيـادة في النسخة التي وقفتُ عليها[٣]، أو سقَط منها بقيَّةُ حديث عبدالرحمن بن أزْهَر.

٧٥- واعْلَم أنّ عبد الغنيِّ قال في كتابه «**العمدة**»[٤] تبعًا للتِّرمـذيِّ[٥] عَقِـبَ حديث ابن عبَّاسٍ في النَّهي عـن الـصَّلاة بعـد الـصُّبح والعَـصر[٦]، قـال: «وفي الباب...» فعَدَّ جماعةً، إلى أن قال: «والصُّنابحي، ولم يسمع مِنَ النبيِّ ﷺ»[٧].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥١).

وأخرجه من طريق ابن المبارك عن إسماعيل به: ابن أبي شيبة (١٥/ ٢٩)، وأبـو يعـلى (١٤٥٤)، والفسوي (٢/ ٢١٩)، وابن حبان (٥٩٨٥)، وابن بشكوال في «الحوض والكوثر» (٤٨)، وهـو في «مسند عبد الله بن المبارك» (٢٥٢).

(٢) لم يذكر ابن حجر في «إتحاف المهرة» ولا في «أطراف المسند» حديث خالد في ترجمتـه الـصّنابحي، فالحديث يعود على ما سبق.

(٣) هي كذلك في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا.

(٤) (ص٢٩-٣٠) عقب حديث (٦٢) وهو حديث أبي سعيد الخدري، وقبله حـديث ابـن عبـاس الذي نوّه به المصنّف.

(٥) في «جامعه» على إثر رقم (١٨٣).

(٦) أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦) من حديث ابن عباس.

(٧) تعقبه الزركشيُّ عبد الغني في «النكت على العمدة» (ص٦٨)، بأنه توهم جميع ما ساقه الترمـذي متفق عليه! وانظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢/ ٣٣١-٣٣٣) لابن الملقِّن.

٧٦- وهذا على اعتقاد أنّ الصُّنابحيَّ المذكورَ هو عبد الرحمن بن عُسَيلة صاحبُ أبي بكر الصِّدِّيق، ورواية أحمد في «المسند»[(١)] من طريق مالك وزهير بن محمد المصرِّحة بالسَّماع تردُّ على عبد الغنيِّ ذلك، والله أعلم.

٧٧- وقد اتّضح بذلك أن عبد الله الصُّنابحي[(٢)] صحابيٌّ، وله أحاديث، منها: **حديث خروج الخطايا بالوضوء**، وقد تقدَّمت [ق/ ١١٤/ ب] ألفاظُه[(٣)]، وخرَّجه الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك»[(٤)] من طريق [ابن][(٥)] وهب والقَعْنَبيِّ، عن مالك، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه، وليس له علّة، وعبدالله الصُّنابحي صحابيٌّ مشهور[(٦)]، ومالك الإمامُ الحَكَمُ في حديث المدنيين.

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدُّوري[(٧)] يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: يُروى عن عطاء بن يسار[(٨)]، عن

(١) سبق ذكرها وتخريجها برقم (٢٢).

(٢) جعل له ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٥٨١) مسنداً، وأورد له حديثين.

(٣) انظر الأرقام (٥، ١٠، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٥٠).

(٤) (١/ ١٢٩-١٣٠).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) توهم الناجي أن هذا كلام المنذري، وأطال في تعقبه، وذكرنا ذلك مفصَّلاً في مقدمتنا على هذا الجزء.

(٧) في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٨) قوله «وسمعت أبا العباس...» الخ، ساقط من مطبوع «المستدرك» وهو ثابت في «إتحاف المهرة» (١١/ ٥٨١) وتحرَّف في مطبوعه إلى «يروي عن ابن بشار»! فلتصوَّب، والعبارة في «تاريخ الدوري» ٢/ ٣٣٨-٣٣٩): «وعطاء بن يسار يروي عن عبد الله الصُّنابحي، قال يحيى بن معين: ويقولون: أبو عبد الله الصنابحي صاحب قيس بن أبي حازم، ويُقال له: الصنابح بن الأعسر».

=

عبد الله الصُّنابحي، صحابيٌّ، ويقال: أبو عبد الله، والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ: عبد الرحمن بن عُسَيلة، والصُّنابحيَّ صاحب قيس بن أبي حازم، يقال له: الصُّنابح بن الأعسر». انتهى كلام الحاكم.

٧٨- وكأنه لم يُعرِّج على قولِ البخاريِّ المتقدِّم في القَضاء بإرسال هذا الحديث، وظهر بالطَّريقِ المصرِّحةِ بالسَّماع صحَّةُ حُكْمِ الحاكم، والله أعلم.

٧٩- ومن أحاديث عبد الله الصُّنابحي، حديث النَّهي عن الصلاة عند الطُّلوع والزّوال والغروب، وقد تقدَّم[1].

ومن أحاديثه: «**ثلاث لا يفطرن الصائم**»[2]، وقد تقدَّم.

ومن أحاديثه على احتمال: حديث النَّاقة المسِنَّة[3]، والأقربُ أنَّه غيرُه.

=وعبارة مطبوع «المستدرك»: «وعبد الله الصنابحي صحابي، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي صاحب أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ: عبد الرحمن بن عُسَيلة، والصُّنابحي صاحب قيس بن أبي حازم، يقال له: الصّنابح بن الأعسر»، وأسنده عن عباس بن محمد: أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١٩٤)، وأسنده الخطيب في «الموضح» (١/ ٢٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٠-١٢١) عن عبّاس الدوري قال: سمعت ابن معين يقول: «الصُّنابحي صاحب أبي بكر: عبد الرحمن بن عُسَيلة، كنيته أبو عبد الله، قدم بعد وفاة النبي ﷺ، ليست له صحبة، وعبد الله الصنابحي يروي عنه المدنيون، ويشبه أن يكون له صحبة». واجتزأ الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٢٤) من مقولته ما يخص الكنية، وأوردها عبد الغني في «الكمال» في ترجمة (عبد الله الصنابحي) وتبعه المزي والذهبي وابن حجر، وهي -كما قدمنا في التعليق على رقم (٩)- في «تاريخ ابن معين» رواية الدوري عنه.

(١) في أول هذا الجزء برقم (٤)

(٢) مضى تخريجه برقم (٣٤).

(٣) مضى لفظه وتخريجه برقم (٤٢).

٨٠- وأمَّا الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي، ويقال فيه: ابن الأعسم - بالميم - كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم في كتاب «**الجرح والتعديل**»[١]؛ فهو صحابيٌّ بلا خلافٍ، وله حديثٌ ثابتٌ عنه بلا خلافٍ، وهو حديث: «**إني مُكاثرٌ بكم الأُمم**»[٢].

وأمَّا حديث النَّاقة المسنَّة[٣] فقد تقدَّم ما فيه، والأقربُ أنه راويه لِمَا قدَّمنا من رواية البغويِّ في ترجمته.

وفي «**مصنَّف ابن أبي شيبة**»[٤]، في ترجمة: (**ما يكره للمُصَدِّق من الإبل**):

٨١- حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن مجالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابح الأحمسي قال: «**أَبصَرَ النبيُّ ﷺ ناقةً حَسَنةً في إبلِ الصَّدَقةِ، فقال: ما هذه؟ قال صاحبُ الصَّدقة: إني ارتجعتُها ببعيرين من حواشي الإبل، قال: فقال: نعم إذاً**»[٥].

---

(١) (٤/ ٤٥٤) رقم (٢٠٠٥).

(٢) مضى تخريجه بألفاظ وطرق، انظر آخر رقم (١٢) والتعليق عليه.

(٣) مضى لفظه وتخريجه (برقم ٤٢) وانظر (٤٦) وما سيأتي.

(٤) (٤/ ٢٠٢-ط.الرشد) ومن طريقه: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٥٣٩)، وأبو يعلى (١٤٥٣)، والبيهقي (٤/ ١١٣).

(٥) أخرجه الطبراني (٧٤١٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ رقم ١٢٩٧) من طريق ابن الأصبهاني عن عبد الرحيم بن سليمان.
وأخرجه أحمد (٤/ ٣٤٩)، والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٣٠٨) من طريقين عن ابن المبارك عن مجالد به، وقال الترمذي: «سألت محمداً -يعني: البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم **أن النبي ﷺ رأى في إبل الصدقة**، مرسل، وأنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى بن عبيدة».
قلت: رواية إسماعيل عن قيس هي الآتية عند المصنِّف.

٨٢- ثمَّ أخرجه مرسلاً من حديث حفص، [عن إسماعيل][1] عن قيس: «**أبصر النبي ﷺ ناقة حسنة في إبل الصَّدقة، فقال: ما[2] هذه الناقة؟ فقال صاحب الصَّدقة: يا رسول الله عرفتُ حاجتك للظَّهْر؛ فارتجعتُها ببعيرين من الصَّدقة**»[3]. انتهى.

٨٣- وأمَّا حديث: «**لا تزالُ أُمَّتي في مُسْكَةٍ من دينها**»[4] الحديث، فقد تقدَّم أنَّ أبا نعيم يعتقد أنه من رواية الأحمسي، وأنا فيه واقفٌ كما وقف البغويُّ، لاسيما وقد خرَّجه أحمد في «مسنده»[5] عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي، والأحمسي لا يُعرَف بهذه الكنية.

٨٤- وبذلك يكون الصَّنابحةُ أربعةً، وإذا أُضيف إليهم (خيرةُ) الذي تقدَّم[6] حديثُه من رواية ابن قانع كانوا خمسة[7]، لكن قد تقدَّم أنَّها وهمٌ.

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتُّه من «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٢٠٣-ط.الرشد).

(٢) بعدها في مطبوع «المصنف»: «أمر».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٠٣-ط.الرشد)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ١٦٨)، والبيهقي (٤/ ١١٤).

(٤) سبق تخريجه بالأرقام (٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨).

(٥) (٤/ ٣٤٩) وسبق إيراد سند أحمد ولفظه برقم (٦٤).

(٦) بالأرقام (١٤-١٧).

(٧) ذكر أبو الفتح الموصلي (ت: ٣٧٤هـ) في كتابه «أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ» (ص٥٤/ رقم ١٠٦): «أبو عبد الرحمن الصَّباحي، ويقال الصُّنابحي، اسمه: عائذ» قال: «وليس الذي يروي عن أبي بكر الصديق الذي قدم المدينة بعد وفاة رسول الله ﷺ» وبذا أصبحوا ستة، وهكذا عدّهم يعقوب بن شيبة، وتقدم كلامه في تقديمنا لهذا الجزء وترجم أبو الفتح في الكتاب نفسه (ص٥٣/ رقم ٩٩) للصُّنابحي، فقال: «أبو عبد الله الصُّنابحي اسمه عبد الله الصُّنابحي».

٨٥- وما وقع من الاختلاف في عبدِ الله الصُّنابحيِّ، وانقطع فيه النِّزاعُ بالرِّوايات المصرِّحة بالسَّماع فقد يُناقِشُ فيه مُناقشٌ بما وقع في عبد الرحمن ابن عائش.

٨٦- وفي كتاب «**الجرح والتعديل**»[1] لابن أبي حاتم في ترجمته: «واختلف في الرِّواية عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فروى الأوزاعيُّ [ق/ ١١٥/ أ] وصدَقَةُ بن خَالد، عن عبد الرحمن بن يَزيد بن جَابر، عن خالدِ بن الجلاح[2]، عن عبد الرحمن بن عائش، أنَّ النَّبيِّ ﷺ، لا يقولان: سمعتُ النبيَّ ﷺ، ورواه الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد، عن عبد الرحمن ابن عائش قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ.

قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: أخطأ مَن قَال له صُحبة، هو عندي تابعيٌّ، هو عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ[3].

---

(١) (٥/ ٢٦٢) رقم (١٢٤٠) ولينظر «العلل» (١/ ٢٠ رقم ٢٦) لابن أبي حاتم.

(٢) كذا في الأصل! وصوابه «اللجلاج».

(٣) يريد حديث رؤية رسول الله ربه في المنام، وفيه اختصام الملأ الأعلى، وخصه ابن رجب بتصنيف مفرد طبع مرات، وأشار إلى أوجه الاختلاف في هذا الحديث فيه (ص١٩)، وهي عند الدارقطني في «العلل» (٦/ ٥٤-٥٧) رقم (٩٧٣)، و«المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥٥٨-١٥٥٩)، وأفاد أن الوليد بن مسلم وحمّاد بن مالك وعمارة بن بشر رووه مثل رواية صدقة والأوزاعي، وقال بعد سردها على ألوانٍ وضروب: «ليس فيها صحيح، كلها مضطربة» وكذا =

وسمعت أبا زُرعَة يقول: عبد الرحمن بن عائِش ليس بمعروفٍ». انتهى.

٨٧- وذكر ابن عبد البرِّ في «**الاستيعاب**»[١] - يعني حديثَه - قريباً مما تقدَّم، وزاد: «وقد رواه - يعني حديثَه - ابن جابر أيضاً عن أبي سلام، عن عبد الرحمن ابن عائش، عن النبي ﷺ، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام ممطور الحبشي، عن عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل، وهذا هو الصَّحيح عندهم، قاله البخاري[٢] وغيره[٣].

=قال محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة»، ونقله عنه ابن حجر في «النكت الظراف» (٤/ ٣٨٢).

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٤٠٥-٤٠٦) في (ترجمة عبد الرحمن بن عائش) بعد ذكر الطرق: «ويستفاد من مجموع ما ذكرت قوة رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بإتقانها» وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٠٦) في خاتمة ترجمته وأورده عن طريق مالك بن يخامر عن معاذ رفعه: «**رأيت أحمد صحح هذا الرواية**» وقال: «**هذا أصحها**» نقله عن ابن عدي، بينما نقل المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٤٨٣) عن أحمد **تصحيح** الطريق التي فيها إثبات صحبة ابن عائش، وتخريج الحديث يطول، وينظر لحديث ابن جابر: «إتحاف المهرة» (١٠/ ٦١٨)، وينظر أيضاً: «الفوائد» (رقم ١٩٨، ١٩٩) لأبي زرعة الرازي وفي هذا كفاية، والله الموفق.

(تنبيه) كان شيخنا يضعِّف هذا الحديث، ثم صرح بتراجعه عن ذلك، ونصص على **تصحيحه** في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٠٤-٢٠٥) رقم (٥٦٦-بعنايتي).

(١) (ص٤٥٤ رقم ١٥٧٣-ط.دار الأعلام).

(٢) نقله تلميذه الترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨٩٥-٨٩٦).

(٣) مثل: ابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢١٥-٢١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٣٨٠) وغيرهما.

وأخرج حديث عبد الرحمن بن عائش: أحمد (٥/ ٢٤٣) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٠٣-٢٠٥)- والترمذي (٣٢٣٥)، وفي «العلل الكبير» (٢/ ٨٩٥-٨٩٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٥٤٢)، والدارقطني في «الرؤية» (ص٣١١).

وقال فيه أبو قِلَابة: عن خالد بن الجلاح[1]، عن ابن عباس[2] فغلط». انتهى.

٨٨- وحديثُه الذي رواه عن النبي ﷺ: «**رأيتُ ربِّي في أحسنِ صُورة**»[3] رواه التِّرمذيُّ عنه، عن ابن يخامر، عن مُعاذ، وصحَّحه.

وله حديث آخر: «**الفجر فجران**»[4]، ولا يرِدُ شيءٌ من ذلك على ما نحن فيه، لأن عبد الرحمن بن عائش[5] واحد اختلفوا في صُحبته، ولم تصح الطَّريقةُ المثبتة للسِّماع، والمحفوظُ في حديثه عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل.

---

(١) كذا في الأصل: وصوابه «اللجلاج» وهي كذلك في مصادر التخريج، ومطبوع «الاستيعاب».

(٢) رواية أبي قلابة اختلف عليه فيه على وجوه وألوان، فروى دون اللجلاج، وبه، وبعضهم جعله من مسند أنس، وينظر حديث ابن عباس عند الترمذي (٣٢٣٣، ٣٢٣٤)، و«تفسير عبد الرزّاق» (٢/ ١٦٩)، و«مسند أحمد» (١/ ٣٦٨)، و«مسند عبد بن حميد» (٦٨٢-المنتخب)، و«مسند أبي يعلى» (٢٦٠٨)، و«التوحيد» (٣١٩، ٣٢٠) لابن خزيمة، و«الشريعة» للآجري (٤٩٦)، و«العلل المتناهية» (١/ ٣٤-٣٥)، و«العلل» (١/ ٢٠ ط القديمة) أو (١/ ٢١٢-٢١٣ رقم ٢٦- ط الرشد) لابن أبي حاتم، وينظر في «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٨٢)، و«إتحاف المهرة» (٧/ ٥٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وفي «العلل الكبير» (٢/ ٨٩٥-٨٩٦)، وأحمد (٥/ ٢٤٤)، والبزار (٢٦٦٨)، وابن خزيمة (١/ ٥٤٥)، وابن عدي (٦/ ٢٣٤٤)، والطبراني (٢٠/ رقم ٢١٦)، والحاكم (١/ ٥٢١)، وغيرهم من حديث معاذ، وخرجته بتفصيل في تعليقي على «الحنائيات» (رقم ٢٠٠)، والمقام لا يتّسع للتطويل، والله الهادي والموفق.

(٤) خرجته في تعليقي على «سنن الدارقطني» (رقم ٢١٥٧) وينظر: «إتحاف المهرة» (١٠/ ٦١٨) رقم (١٣٥٠٤) والحديث صحيح، انظر «السلسلة الصحيحة» (٦٩٣، ٢٠٠٢).

(٥) ترجمه مغلطاي في «الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة» (٢/ ٢٣) رقم (٦٦٦)، والصَّاغاني في «نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك» (ص٧٢/ رقم٩٣).

٨٩- والذي نحن فيه الكلام على شَخصين مُسمَّين باسمين مختلفين، لهما نسبةٌ واحدةٌ، أحدهما تابعيٌّ بلا خلاف، والآخر مُختلَفٌ فيه، وصحَّتِ الطريقةُ المثبتةُ لسماعه كما تقدَّم، ولاسيَّما إذا انضمَّ إلى ذلك الأحاديث التي تقدَّمتْ عن عبد الله الصُّنابحي في الوضوء والأوقات، لم تُروَ عنه في روايةٍ أصلاً إلاَّ عن النبيِّ ﷺ.

٩٠- نعم؛ نظيرُ قضيَّةِ ابن عائش قَضيَّةٌ ذكرها الحاكمُ في «علوم الحديث»[١] في (الجنس الرابع من أجناس العلل)، وهي ما أسند عن زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور[٢]، قال الحاكم: «قد خرَّج العَسكَريُّ وغيره[٣] هذا الحديث في «**الوُحدان**»[٤]، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ ولم يَرَه، وعُثمانُ إنَّما رواه عن نافع بن جُبير بن مُطعِم، عن أبيه[٥]، وأيضاً فإنَّما هو عثمان بن أبي سُليمان». انتهى.

---

(١) (ص٣٦٧-٣٦٨).

(٢) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (٣٦٧) من طريق زهير بن محمد به، وهو عند عبد الرزّاق في «المصنف» (٢٦٩٣) من طريق عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم عن جبير بن مطعم به.
وجعله ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٢٩٥-٢٩٦) في (القسم الرابع). ونقل كلام الحاكم السابق.

(٣) بعده في «معرفة علوم الحديث»: «من المشايخ».

(٤) من كتابه «الصحابة» وهو مرتّبٌ على القبائل، كما في «الإعلان بالتوبيخ» (٥٤٢) للسخاوي، وهو من مصادر ابن حجر في «الإصابة»، ولم نظفر له بأثر، ولم نفز عنه بخبر، ولا قوة إلا بالله.

(٥) الحديث **مشهور جداً** من طرق عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه، وهو من هذا الطريق عند البخاري (٤٨٥٤، ٦٧٦٩)، ومسلم (٤٦٣)، وانظر: «إتحاف المهرة» (٤/ ١٩-٢٠) رقم (٣٩٠١).

٩١- وليس شيءٌ من ذلك نظير ما نحن فيه لِـمَـا تقدَّم، ولم تختلف الروايةُ في أحاديث الصُّنابحيِّ عبد الله كاختلافها في عبد الرحمن بن عائش، ولا في الحديث الذي ذكره الحاكم، والله أعلم.

٩٢- ولعل قائلاً يقول: ما قدَّمتم من المنقول، وقطعتم به النِّزاعَ من الطَّريقة المصرِّحة بالسَّماع حتى جَـزَمْتُم بـسبب هـذه الطريقـةِ بـأنَّ الـصحابيَّ فيهـا غـيرُ عبدِ الرحمن بن عُسَيلة على الحقيقة المدار فيها على «المسند»، والـشَّأن فـيمن رواه عن الإمام أحمد، فإنَّ أبا علي بن المذْهبِ قد تُكُلِّم فيه، ونُـسِبَ في الزِّيـادة إلى مـا نسِبَ [ق/ ١١٥/ ب].

فنقولُ في الجواب قاصدين من فضل الله الرّشدَ للصَّواب:

٩٣- أمَّا أبو عليٍّ المذكور فإسنادُه لـ«مُسند أحمد» صحيحٌ مشهورٌ.

قال الخطيب في «**تاريخ بغداد**»[١]: «الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن وَهْب ابن شُبَيل بن فَرْوة بن واقد، أبو علي التَّميمي، الواعظ، المعروف بابن الـمُذْهِب، سمع أبا بكر بن مالك القَطِيعي، وأبا محمد بـن مـاسي[٢]، ومحمـد بـن إسـماعيل الورَّاق،...وأبا حفص ابن شاهين»، وذكـر جماعـة، مـن جملـتهم: أبـو بكـر بـن شاذان، وأبو الحسن الدَّارقُطني.

---

(١) (٨/ ٣٩٣-٣٩٤-ط.دار الغرب)، وأسنده عنه ابـن نقطـة في «التقييـد لمعرفـة الـرواة والـسنن والمسانيد» (١/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) في الأصل: «موسى» وهو خطأ.

قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك[1] «مسند أحمد بن حنبل» بأسره، وكان سماعُه صحيحًا إلاّ في أجزاء منه، فإنه أَلْـحَقَ اسمَه فيها[2]، وكذلك فَعَل في أجزاء من «فوائد ابن مالك»، وكان يروي عن ابن مالك أيضاً كتاب «الزُّهد» لأحمد بن حنبل، ولم يكن له به أصلٌ عَتيقٌ، وإنما كانتِ النُّسخةُ بخطِّه، كتبها بأَخَرَة، وليس بمحلٍّ للحُجَّة[3].

حدَّث ابنُ الـمُذْهِب في مَجلسه بالجانب الشَّرقي في مسجد ابن شاهين إملاءً قال:

٩٤- حدثنا ابن مالك وأبو سعيد الحُرْفي قالا: حدثنا أبو شعيب[4]، حدثنا البابلتي، حدثنا الأوزاعي، حدثنا هارون بن رئاب[5] قال: **«مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ نَسَبٍ [لِدِقَّته][6] فهو كُفرٌ، ومن ادَّعاه فهو كُفْرٌ»**.

---

(١) بعدها في مطبوع «تاريخ بغداد»: «القَطيعي».

(٢) قال ابن نقطة في «التقييد» (١/ ٢٨٠)-وعنه الذهبي في «السير» (١٧/ ٦٤٢) » و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٥٣-ط دار الغرب)-: «ليت الخطيب نبَّه في أي مسند تلك الأجزاء، ولو فعل لأتى بالفائدة، وقد ذُكر أن مسندي (فضالة بن عبيد) و(عوف بن مالك) لم يكونا في نسخة ابن المذهب، وكذلك أحاديث من مسند (جابر بن عبد الله)، فلو كان ممن يلحق اسمه كما قيل لألحق اسمه بهذا».

وتعقبه الذهبي بقوله: «وأما قول ابن نقطة: «ولو كان ممن يلحق اسمه..» لا شيء، فإن إلحاق اسمه من باب نقل ما في بيته إلى النسخة لا من قبيل الكذب في ادّعاء السَّماع، وفي ذلك نزاع، وما الرجل بمتهم» وانظر «الميزان» (١/ ٥١٢).

(٣) تعقبه ابن نقطة في «التقييد» (١/ ٢٨١) بقوله: «والعجب أن الخطيب يردّ قوله بفعله، وذلك أنه قال: إنه روى كتاب «الزهد» من غير أصل، وليس بمحلٍّ للحجّة، ويروي عنه من «الزهد» في مصنّفاته» ولابن نقطة كتاب مفرد في تعقب الخطيب بعنوان «الملتقط فيما في كتب الخطيب وغيره من الوهم والغلط وانظر «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» (ص١٠٩).

(٤) بعدها في «تاريخ بغداد»: «الحرَّاني».

(٥) انظر ترجمته في «الحلية» (٣/ ٥٥-٥٧)، و«السير» (٥/ ٢٦٣)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٥٤٣-ط.دار الغرب).

(٦) محلها بياض في الأصل، وأثبتُّه من «تاريخ بغداد»، ومنه ينقل المصنِّف.

قال الخطيبُ: وجميع ما كان عند ابن مالك عن أبي شعيب جزءٌ واحد، ليس[١] هذا الحديث فيه.

٩٥- قال الخطيب: حدثني ابن الـمُذْهِب، حدثنا محمد بن إسماعيل الورَّاق، وعلي بن عمر الحافظ[٢]، وأبو عُمر بن مهدي[٣] قالوا: حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا عبد الله بن شبيب، حدثنا عبد الله بن نافع، حدثنا داود بن[٤] سعيد بن أبي زَنْبَر، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله: أنفِقْ أُنفِق عليك**».

قال عليُّ بن عمر: تفرَّد به داود عن مالك بهذا الإسناد، وعند مالك فيه إسنادٌ آخر، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة[٥].

٩٦- قال الخطيب: هكذا حدَّثنيه ابن الـمُذْهِب بلفظه، فأنكرتُه عليه، وأعلمتُه أنَّ هذا الحديث لم يكن عند أبي عُمر بن مهدي، فأخذ القلَم وضَرَبَ على اسم ابن مهدي.

---

(١) في مطبوع «تاريخ بغداد»: «وليس».

(٢) هو الدارقطني، وأخرجه في «غرائب مالك»، كما في «فتح الباري» (٩/ ٤٩٩) ولم أظفر به في «العلل» له ولا في «أطراف الغرائب» -ترتيب القيسراني.

(٣) لم أعثر في روايته لـ«أمالي المحاملي» عليه، وشيخه هنا الحسين إسماعيل المحاملي وقد فرغت من تحقيق روايته لـ«الأمالي»، ولله الحمد والمنّة، وانظر كلام الخطيب الآتي.

(٤) تحرفت في الأصل إلى «عن»!

(٥) أخرجه من طريق مالك عن أبي الزناد به: البخاري (٥٣٥٢)-ومن طريقه الأصبهاني في «الترغيب» (٢٠٤٩)-، والإسماعيلي وأبو نعيم، كما في «الفتح» (٩/ ٤٩٨-٤٩٩).

وأخرجه مسلم (٩٩٣)، وأحمد (٢/ ٢٤٢، ٣١٤، ٤٦٤)، والحميدي (١٠٦٧)، وأبو يعلى (٦٢٦٠) من طريق أبي الزّناد به.

قال الخطيب: وكان كثيراً يَعرضُ عليَّ أحاديث في أسانيدها أسماءُ قومٍ غير منسوبين، ويسألُني عنهم، فأذكرُ له أنسابَهم، فيُلحِقُها في تلك الأحاديثِ، ويزيدُها في أصوله موصولةً بالأسماء، وكنتُ أنكِرُ عليه هذا [الفعل][1] فلا ينتهي عنه[2]، وسألته عن مولده فقال: في سنة خمس وخمسين وثلاث مئة، ومات في ليلة الجُمُعة سَلْخ شهر ربيع الآخر، سنة أربع وأربعين وأربع مئة، ودُفِنَ صَبيحة تلك الليلة»[3].

٩٧- إذا عرفتَ هذه الترجمة فنقول: قد قرَّر الخطيبُ والناس رواية أبي علي المذكور لـ«مسند أحمد»، وكونه لم يسمع منه أجزاء لا يقدح في الرواية، وقوله: إنه ألحق اسمه فيها ـ لعله ظهر له ذلك بطريق صحيح.

وقول الخطيب فيه: «إنه ليس بمحلٍّ للحُجَّة»، أي: إذا روى حديثاً انفرد به، فأمَّا إذا وجده في رواية غيره كان حجَّة.

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتُّه من «تاريخ بغداد».

(٢) تعقَّب ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ١٥٥-١٥٦) الخطيب في قوله هذا، فقال: «هذا قلّة فقه من الخطيب، فإني إذا انتقيت في الرواية عن ابن عمر أنه عبد الله، جاز أن أذكر اسمه، ولا فرق بين أن أقول: حدثنا ابن المذهب، وبين أن أقول أخبرنا الحسن بن علي بن المذهب» ثم قال: «وقد كان في الخطيب شيئان: **أحدهما**: الجري على عادة عوام المحدّثين من قبله من قلّة الفقه! **والثاني**: التعصب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة»!!

(٣) بعدها في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٩٥): «في مقبرة باب حرب»، ونقله عن الخطيب جمعٌ، منهم: السمعاني في (المذهبي) من «الأنساب»، وابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ١٥٥)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٥١٠-٥١٢)، و«السير» (١٧/ ٦٤٠)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٥٢-٦٥٣/ ط دار الغرب).

٩٨- واعلم أنَّ مثلَ هـذه المسانيدِ المشهورةِ لا يقدَحُ فيها قدحٌ في بعضِ رواتِها، فلم تزل العلماء قديماً وجديداً يستدلُّون من «مسند الإمام أحمد»، غير ملتفتين إلى هذا الطَّعن الذي [ق/ ١١٦/ أ] لا يُفيد[١].

٩٩- على أنِّي وجدتُ ما يَدفَعُ هذا الاعتراض برُمَّته، ويُزيل عن المتعلِّل بذاك أصلَ عِلَّته، وهو ما أسنده أبو القاسم البغويّ في «**معجم الصَّحابة**»[٢] له أصل قديم مسموع في ترجمة (عبد الله الصُّنابحي)، فقال: «عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحيّ، سكن المدينة، وروى عن النبيِّ ﷺ حديثين».

قال أبو القاسم البغويّ:

١٠٠- حدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصُّنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ الشَّمسَ تطلُعُ مع قرن شيطان، فإذا طلعتْ قارنَها، فإذا ارتفعتْ فارقَها، ويُقارنها حين تستوي، وإذا نزلت**[٣] **عند الغُروب، فإذا غربت فارقَها، فلا تصلُّوا عند هذه الثلاث ساعات**[٤]».

(١) هذا الطعن يتجدد، وقام بعض الأغمار بتشكيك في صحة نسبة «المسند» للإمام أحمد، ورد عليه شيخنا الألباني بكتاب مفرد، استجابة لرغبة العلّامة الورع الداعي إلى الله على بصيرة فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمها الله تعالى-، واسم الكتاب -وهو مطبوع-: «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد».

(٢) (٤/ ١٨٥).

(٣) في مطبوع «المعجم»: «فإذا ارتفعت فارقها، حتى تستره، وإذا نزلت.. ».

(٤) في مطبوع «المعجم»: «الساعات»، والحديث مضى تخريجه.

فهذه الطَّريقة التي خرَّجها أبو القاسم البغويّ فيها التّصريح بالسّماع من غير رواية مالك وزهير بن محمد، وهي من رواية حَفْص بن ميسرة من طريق سويد ابن سعيد.

١٠١ – وقد تقدّم أنَّ سُويد بن سَعيد روى من طريق حفص بن مَيسرة حديث **زوال الخطايا بالوضوء**[1] كما خرجه ابن ماجه في «**سننه**»[2]، وسمَّى الصحابيَّ عبدَ الله الصُّنابحيَّ، وفي هذا الحديث الذي في النَّهي عن الصَّلاة في هذه الأوقات التَّسمية المذكورة، والتَّصريحُ بالسَّماع، وشيخ البغوي فيها سُوَيد ابن سَعيد، وقد روى عنه الإمام مسلم في «**صحيحه**»[3] مُحتجًّا به، وكان أحمد ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله يختلفان إليه فيسمعان منه، وقال: هو صالح أو قال: ثقة[4].

---

(١) مضى لفظه وتخريجه برقم (٣٣).

(٢) برقم (٢٨٢).

(٣) أخرج له مسلم في «صحيحه» (الأرقام ٢٣، ٩١، ١٨٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٩٥، ٥١٩، ٥٢٦، ٦٥٣، ٦٦١، ٧٧٣، ٩٠٧، ٩٨٧، ١٠٠١، ١٠٥٠، ١١١٧، ١٢١١، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٧٤، ١٥٣٤، ١٥٤٢، ١٥٧٩، ١٦٤٧، ١٦٥٤، ١٧٢٠، ١٨٥٦، ١٨٦٣، ١٨٩٩، ٢٠٦٨، ٢١٢١، ٢١٤٠، ٢١٧٠، ٢٢٩٩، ٢٣٦٤، ٢٤١٦، ٢٤٣٧، ٢٤٥٩، ٢٥١٥، ٢٥٦٨، ٢٥٩٨، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٣٥، ٢٦٧٥، ٢٦٦٩، ٢٧٤١، ٢٧٤٣، ٢٨٥٤، ٢٨٦٢، ٥٩٥٩)، وانظر عنه «رجال صحيح مسلم» (١/ ٢٩٠) رقم (٦٢٤) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٢٠٠)، و«المعجم المشتمل» (رقم ٤٠٨)، قال عنه في «التقريب»: «صدوق في نفسه»، وانظر «تذكرة الحفّاظ» (٤٥٤).

(تنبيه) مما ينبغي أن يذكر أن مسلماً خرج له في «صحيحه» برقم (١٨٣) –مثلاً– عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بالسند المذكور.

(٤) الكامل (٣/ ١٢٦٣) لابن عدي، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).

وقال أبو القاسم البغوي: كان من الحفاظ، بلغ مائة سنة[١].

وقال أبو حاتم: صدوق مضطرب الحفظ، لاسيما بعدما عمي[٢].

وقال البخاريُّ: عَمِيَ فتلقَّن[٣].

واعلم أنّ سويدًا المذكور مُحتجٌّ به كما تقدَّم، ووقع في كلام يحيى بن معين[٤] والنسائي[٥] إفراطٌ فيه، والمعمولُ به عند الحفَّاظ الأكثرين ما تقدَّم.

١٠٢- سئل الدّارقطني[٦] عن سويد بن سعيد فقال: تكلَّم فيه يحيى ابن معين، وقال: حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطيَّة، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «**الحسنُ والحسينُ سيِّدا شبابِ أهل الجنة**»[٧]، قال يحيى

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).

(٢) هذه عبارة يعقوب بن شيبة، كما في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٢٩) وعبارة أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ رقم ١٠٢٦): «كان صدوقاً، وكان يدلِّس، ويكثر ذلك».

(٣) التاريخ الأوسط (٢/ ٣٧٣).

(٤) انظر كلامه في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٥) انظر: «الضعفاء والمتروكين» (٢٦٠) له، «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥١-٢٥٢).

(٦) سأله حمزة بن يوسف السهمي في «سؤالاته» (رقم ٢٩٣) له، وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٤).

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١) من طريق أبي معاوية به، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٨١٦٩، ٨٥٢٨، ٨٥٢٩)، وأحمد (٣/ ٣) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٤٤)، والطحاوي في «المشكل» (١٩٦٧)، وابن حبان (٦٩٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٦١٠-٢٦١٥)، والحاكم (٣/ ١٦٦-١٦٧)، وأبو نعيم (٥/ ٧١) وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٣٤٣)، والخطيب (٤/ ٢٠٧ و١١/ ٩٠) من طرق عن أبي سعيد والحديث صحيح.
ورد عن جمع من الصحابة، مثل: أبي هريرة، وجابر، وعلي، والبراء، وابن مسعود، وحذيفة، وقرة بن إياس، وابن عمر، ومالك بن الحويرث، رضوان الله عليهم جميعاً.

ابن معين: وهذا باطلٌ عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد، وجرحَ سويدًا لروايته لهذا الحديث.

قال أبو الحسن الدارقطني: «فلم نَزل نَظُنُّ أن هذا كما قاله يحيى، وأنَّ سويدًا أتى أمرًا عظيمًا في روايته هذا الحديث، حتى دخلتُ مصر سنة سبعٍ وخمسين وثلاث مئة، فوجدتُ هذا الحديث في «مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنْجَنِيقي»، وكان ثقة[1] روى عن أبي كُرَيب، عن أبي معاوية كما قال سُوَيد سواء، وتَخَلَّص سُويدٌ، وصَحَّ الحديث عن أبي معاوية».

١٠٣ - واعلم أنّ سُوَيدًا لم ينفرد ولا شيخه بالتّصريح بالسَّماع في قصَّة الصُّنابحي، بل سبقهما إلى ذلك زهير بن محمد، والإمام مالك اللّذان هما في رُتبة شيخه حفصِ بن ميسرة، كما سبقت روايتهما[2]، وسيأتي لها طريقة أخرى محررة [ق/ ١١٦/ ب].

١٠٤ - وحَفصُ بن مَيسرة المذكورُ احتجَّ به البخاريُّ ومسلم[3]، ووثَّقه أحمد[4]

---

(١) كذا في «سؤالات السهمي» (ص٣١٧)، وفيه: «..ابراهيم بن يونس البغدادي، المعروف بـ(المنجنيقي)، وكان ثقة» وكذا في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٥)، وفي الأصل: «مدة»!

(٢) برقم (٢٢).

(٣) انظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٧٣) وروى له أبو داود في «المراسيل» وباقي الستة سوى الترمذي.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ رقم ٨٠٩)، و«العلل» لأحمد (٣١٤٢).

ويحيى[١] ويعقوب بن شيبة[٢]، وقال أبو زُرعة[٣] وأبو حاتم[٤]: لا بأس به.

وأمَّا رواية الإمام مالك وزهير بن محمد فقد تقدَّمت من رواية أحمد في «مسنده»[٥]، وهي شاهدٌ عنه[٦] لهذه الرِّواية، ولم ينفرد أحمد بإخراج رواية مالك وزهير التي فيها السَّماع، فقد أخرجها أبو القاسم البغوي في «**معجم الصحابة**»[٧] من طريق آخر، فقال:

١٠٥ - حدّثني زياد بنُ أيُّوب وعليُّ بنُ مسلم[٨] قالا: حدثنا رَوْح بن عبادة قال: حدثنا مالك وزهير بن محمد قالا: حدثنا زيد بن أسلم[٩]، عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصُّنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول[١٠]:...، فذكر نحو ما تقدم في رواية حفص بن مَيسرة.

---

(١) انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ١٢٢)، و«تاريخ الدارمي» (٢٦٧)، و«سؤالات ابن الجنيد» (١٠٣)، «سؤالات ابن محرز» (١/ ٧٣٩ و٢/ ٤٨١)، و«تاريخ دمشق» (١٤/ ٤٤٣).

(٢) كذا في الأصل، وهو خطأ، صوابه: سفيان-الفسوي- وتوثيقه في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٧٦)، و«تاريخ دمشق» (١٤/ ٤٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٧٦).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ رقم ٨٠٩)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٦٩).

(٤) المصادر السابقة.

(٥) (٤/ ٣٤٩) وتقدمت مع تخريجها برقم (٢٢).

(٦) كذا في الأصل، ولعلها «عدل».

(٧) (٤/ ١٨٥) رقم (١٦٩٤)، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ رقم ٤٢٢٧)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ١٢٧) من طريق روح، وقال: «رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير، وحفص بن ميسرة وخارجة بن مصعب نحوه».

(٨) (ابن مسلم) بياض في مطبوع «معجم الصحابة».

(٩) تحرف في مطبوع «المعجم» إلى «ابن الهيثم»!

(١٠) «**إن الشمس تطلع بقرني شيطان**»، وسبق تخريجه برقم (٢٢) عن جماعة من طريق رَوح به.

١٠٦ – وعُلِمَ بذلك أنّ الإمام أحمد لم ينفرد بالتَّصريح بالسَّماع، ولا روحَ بنَ عبادة، ولا الإمامَ مالك وزهير بن محمد، فإذا نظرنا إلى مَنْ في طبقة الإمام مالك وزهير بن محمد من الرواة عن زيد بن أسلم وجدنا حفص بن ميسرة، وقد احتج به الشَّيخان ممن وافقهما على التَّصريح بالسَّماع.

١٠٧ – وإن نظرنا إلى مَنْ في طبقة رَوْح بن عبادة وجدنا سويد بن سعيد روى من طريق حفص كما روى رَوْح من طريق مالك وزهير بن محمد.

١٠٨ – وإنْ نظرنا إلى طبقة الإمام أحمد وَجَدنا زيادَ بنَ أيُّوب، وعليَّ بنَ مسلم روياه عن رَوْح كذلك.

١٠٩ – فأمَّا زياد بن أيُّوب، فقد روى عنه أحمد[١] والبخاريُّ[٢]، ووثقه النَّسائيّ[٣]. وسئل عنه أحمد فقال: «اكتبوا عنه فإنّه شُعبة الصَّغير»[٤]. وقال أبو حاتم: «كتبتُ عنه بَطَرْسُوس، وهو صدوق»[٥].

---

(١) ومات قبله، وانظر «السابق واللاحق» (٢٠٦) للخطيب، وليس لأحمد عنه رواية في «مسنده» وانظر «العلل» له (٢٦٨٥).

(٢) روى عنه البخاري في «صحيحه» حديثين، برقمي (٣٩٤٣، ٣٩٤٥)، بإسناد واحد، وكذا ترجمه ابن عدي في «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» (١٢٩/ رقم ٩٥)، وابن منده في «شيوخ البخاري» (رقم ٩٩)، والباجي في «التعديل لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح» (٢/ ٥٨٥)، والصغاني في «أسامي شيوخ البخاري» (ق٤٧-٤٨ -نشر عالم الفوائد).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٨٠)، وذكره النسائي في «مشيخته» (٨٢/ رقم ١٨٤)، وقال: «ثقة».

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٤٣٥).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٥ رقم ٢٣٧٣)، و«المعجم المشتمل» (٣٥٢)، و«السير» (١٢/ ١٢٠).

١١٠- وأمَّا عليُّ بنُ مسلم فقد روى عنه يحيى بن معين[١] والبخاري[٢].

١١١- وظَهَرَ بذلك أن الإمام أحمد لم ينفرِد بهذه الرواية لِـمُوافقة زيادِ بنِ أيوب وعليِّ بنِ مسلم على ذلك، ولاسيَّما إذا انضمَّ إليهما أن أبا القاسم البغوي - وهو الإمام الحافظ- رواه عمن في طبقة شيخهما، وهو سويد بن سعيد.

١١٢- ثمَّ وَقفتُ بعدَ هذا العمل على كلامِ الحافظ المِزِّيّ في «**الأَطراف**» في مسند (عبد الله الصُّنابحي)، عن النبي ﷺ، قال: «وقيل[٣]: أبو عبد الله الصُّنابحي عبدالرحمن بن عُسَيلة»[٤].

فاستضعفه، ثم ذكر الحديثين المذكورين أوَّلاً من رواية النسائيِّ وابنِ ماجه كما تقدَّم[٥].

ثم قال[٦] عن حديث الأوقات: «من رواية سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ... فذكره».

---

(١) ومات قبله، وروى عنه أيضاً أبو داود والنسائي في جماعة آخرين، انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٣٣).

(٢) روى عنه في «صحيحه» خمسة أحاديث، وترجمه ابن عدي في «أسامي من روى عنهم البخاري» (١٥٧/ رقم ١٤٩)، وابن منده في «شيوخ البخاري» (١٧١)، والباجي في «التعديل» (٣/ ٩٦١)، والصغاني في «أسامي شيوخ البخاري (ق٨٥).

(٣) بعدها عند المزي: «إنه».

(٤) تحفة الأشراف (٦/ ٤٧٠-ط.دار الغرب).

(٥) انظر كلام المصنف على إثر (٤، ٣٨).

(٦) في زياداته المعلمة بحرف (ز)، وفيه (٦/ ٤٧١): «رواه سويد.. ».

ولم يرو[1] الحافظ المزيُّ سوى رواية سُوَيْدٍ بالسَّماع، وقد علمتَ مَن صَرَّحَ بالسَّماع، فكأنَّ الشيخ لم يَقف إلَّا على هذه الطَّريقة، وهي في «**معجم البغوي**»[2]، وقد تقدَّمت وما يزيدُ عليها، والله أعلم.

١١٣ - وهذه أمورٌ أزالت الالتباس، لا تخفى على ذي لُبٍّ من النَّاس.

واعلم أنّ أبا القاسم البغويّ لما ساق حديث النهي عن الصَّلاة في الأوقات الثلاثة قال بعد ذلك:

١١٤ - حدثني هارون الحمَّال قال: حدَّثني شعيب بن حرب قال: حدثنا هشام بن سعد قال: حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله [ق/ ١١٧/ أ] الصُّنابحي: «**أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه يعني في الوضوء**»[3].

قال أبو القاسم البغوي: «وقد روى غير هذين حديثين آخرين في زوال الخطايا بالوضوء، والثَّاني: في الثَّلاثة التي لا تفطِّر الصَّائم»[4].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب «يورد».

(٢) وغيره، وتقدم بيان ذلك برقم (١٠٠) والتخريج برقم (٤) والحمد لله وحده.

(٣) تحرف متن الحديث في مطبوع «معجم الصحابة» (٤/ ١٨٦) رقم (١٦٩٥)، إلى كلام غير مفهوم، ففيه: «امسحوا [دنم] في الوضوء»! وقال محققه في الهامش: «ما بين المعقوفتين مطموس، ولعل مكانه «أذنيكم»»!

قلت: فليصوب وليتمم من هاهنا.

وقد استوعب البيهقي في «الخلافيات» (١/ ٣٣٩-٣٥٠) المسألة (٩) الأحاديث الواردة في هذا الباب، وأطلتُ النَّفَسَ في تخريجها وليس منها هذا الحديث.

(٤) المثبت في مطبوع «المعجم» (٤/ ١٨٦) على إثر الحديث: «ولم يروِ عبد الله الصُّنابحي غير هذين»!!

وقد تقدَّم[١] الحديثان المذكوران، والكلام عليهما.

١١٥ - فمقتضى ذلك صار لعبدالله الصُّنابحي هذا أربعة أحاديث ليس منها حديث الحوض الذي فيه: «**إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ**»، ولا حديث: **النَّاقة المسنَّة**، ولا حديث: «**لا تزال أمتي في مسكة من دينها**»، وقد تقدم الكلام على هذه الأحاديث[٢].

١١٦ - وفي كلامِ بعض مَنْ[٣] تكلم على «**سنن أبي داود**» لما ساق الصَّحابة الذين رَوُوا أحاديثَ الحوضِ عَدَّ من جُملتهم (عبد الله الصُّنابحي)، نقلتُه من خطِّه، وهو غيرُ المعروفِ، فالمعروفُ أنَّ راوي حديث الحوضِ هو الصُّنابح بن الأعسر الأحمسي كما تقدَّم، والله أعلم.

١١٧ - وأمَّا حديث الوتر[٤] الذي رواه عبد الله الصُّنابحي، عن عبادة بن الصامت فقد ذكر بعضهم أنه عبد الرحمن بن عسيلة، وسيأتي في أحاديثه.

١١٨ - وأمَّا أحاديث الصُّنابحي ابن عُسيلة[٥] فتقدَّم عليها أنَّ ابن معين جاء عنه ما يقتضي أن اسمه عبد الله، وأنهم يقولون: عبد الرحمن بن عُسيلة، وبهذا رواه عنه أبو القاسم البغوي في ترجمة عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي، فقال أبو القاسم[٦]:

---

(١) برقمي (٥، ٣٤).

(٢) وتقدّم تخريج جميعها، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٣) يريد ابن القيّم، وكلامه في «تهذيب السنن» (٧/ ١٣٥).

(٤) يأتي لفظه وتخريجه (برقم ١٢٣).

(٥) كذا في الأصل، وهو خطأ، صوابه: «ابن الأعسر».

(٦) في «معجم الصحابة» (٣/ ٣٦٧)، وعبارته في مطبوعه: «وعبد الله الصُّنابحي يروي عنه عطاء =

«حدثني عباس قال: سمعت يحيى يقول: عطاء بن يسار يروي عن عبد الله الصُّنابحي، ويقولون: أبو عبد الله الصُّنابحي، والصُّنابحي صاحب أبي بكر اسمه عبد الله الصُّنابحي، ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة».

وقول يحيى: «والصُّنابحيُّ صاحب أبي بكر اسمه عبد الله الصُّنابحي، ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة»؛ فيه إشعار باختيار الأوَّل.

١١٩ - وذكر ابن أبي حاتم في كتاب «**الجرح والتعديل**»[(١)] في ترجمة (عبد الرحمن بن عُسَيلة) أن ربيعة بن يزيد الراوي عنه يقول: عن «عبد الله الصُّنابحي». قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول ذلك».

إذا علمتَ ذلك، فنقول: للصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسَيلة أحاديث، منها:

ما أخرجه البُخاريُّ في «**صحيحه**»[(٢)] في «**أبواب وفاة رسول الله ﷺ**»، قبل **(كتاب التفسير)** فقال:

ابن يسار، ويقال: أبو عبد الله الصنابحي، قال يحيى: والصنابحي صاحب أبي بكر ﷺ [عنه] عبد الرحمن بن عسيلة».

قلت: والصواب حذف ما بين المعقوفتين. ولا وجود لها، وانظر ما ذكرناه عن ابن معين في تقديمنا لهذا الجزء.

(١) (٥/ ٢٦٢) رقم (١٢٤١).

(٢) رقم (٤٤٧٠)، وأخرجه في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٥٩)، وأبو يعلى في «مسنده الكبير» -رواية ابن المقرئ، ومن طريقه ابن عساكر (٣٥/ ١٢٨)- وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٩-١٣٠)، وعلقه أبو نعيم في «المعرفة» (٤/ ١٨٦٩)، وسياقه موقوف، أفاده ابن حجر في «النكت الظراف»، وقال: «وقد رفعه الطبراني من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب بسنده، وقال فيه: «**ليلة أربع وعشرين**»».

=

١٢٠ - حدثنا أَصْبَغُ، حدّثنا[1] ابن وَهْب، أخبرني عَمرو، عن ابـن أبي حَبيـب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحيِّ أنّه قال له: متى هاجرتَ؟ قـال: خرجنـا مـن الـيمن مهاجرين، فقَدِمنا الجُحْفَةَ، فأقبل راكبٌ، فقلتُ له: الخبر، فقال: **دفنَّا رسـول الله**[2] ﷺ منذُ خمس، قلتُ: هل سمعتَ في ليلة القدر شيئاً؟ قال: نعـم، أخـبرني بـلالٌ مؤذِّنُ رسولِ الله ﷺ[2] أنه في السبع [في العشر][3] الأواخر». انتهى.

والقائل: هل سمعت هو أبو الخير مُرْثد، يقول للـصُّنابحي: هـل سـمعتَ في ليلة القدر شيئاً، فـأخبره الـصُّنابحي عـن بـلال مـا تقـدم، وهـذا يـدل عـلى أن

=**قلت**: أخرجه أحمد (٦/ ١٢)، والبزار (١٣٧٦)، والشاشي (٩٧١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٣)، والطبراني (١١٠٢) وابن الأعرابي في «المعجم» (٣٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٢، ٣١٤، ٣٦٣-٣٦٤)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٢٨٨)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (٦٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٩)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤٥٨)، من طرق عن ابن لهيعة به رفعه: «**ليلة القدر ليلة أربع وعشرين**».

وخالف ابنَ لهيعة: محمدُ بن إسحاق، فأخرجه من طريقه: ابن أبي شيبة (٢/ ٥١٣ و٣/ ٧٥) وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٥١٠ أو ٩/ ٥١٥-ط.الخانجي)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكُنى» (ق٣٠٥/ ب)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦٣)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (٦٨)، وفي «الموضح» (١/ ٢٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٨-١٢٩، ١٢٩) بسنده إلى الصنابحي قال: سألت بلالاً عن ليلة القدر، فقال: «**ليلة ثلاثة وعشرين**»، فأوقفه وعيَّن الليلة بثلاث وعشرين، ولم يصرح ابن إسحاق بسماعه عن يزيد، وهو مدلس، فرواية عمرو بن الحارث التي ساقها المصنف هي المحفوظة، أفاده ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٢/ ٦٥٠).

(١) في «صحيح البخاري»: «أخبرني». (٢) في «صحيح البخاري»: «النبي ﷺ».

(٣) سقط من الأصل، وأثبتُّه من «صحيح البخاري».

الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسَيلة يحدِّث عن النبي ﷺ بذكر الواسطة، وسيظهر لك ذلك بما نسوقه من الطُّرقِ إنْ شاء اللهُ تعالى.

١٢١- وفي كلام بعض المتأخِّرين المتكلِّمين على الرِّجال[1] أن أصحاب الكتب الستَّة خرَّجوا له، والأمر كذلك، فأمَّا البخاري فقد تقدَّم منه حديث ليلة القدر [ق/ ١١٧/ ب].

١٢٢- وأمَّا بقيَّة الأحاديث فنبدأ منها بحديثٍ يَحتاجُ إلى تأمُّلٍ، وهو ما خرَّجه أبو داود في «سننه»[2] في «**باب المحافظة على الوقت**»، عن عبد الله الصُّنابحي، عن عبادة بن الصامت.

وفي نسخة: عن عبد الله بن الصُّنابحي، عن عبادة بن الصامت.

فقال الحافظ المنذريُّ في «**الحواشي على مختصره**»[3]: «الصُّنابحي هنا هو عبد الرحمن بن عُسيلَة، ويقال فيه: عبد الله كما ذكر هنا، وهو منسوبٌ إلى الصنابح بن زاهر بَطْنٌ من مراد».

والحديث هو ما قال أبو داود:

١٢٣- حدثنا محمد بن حَرب الواسطي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد ابن مُطرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال:

---

(١) لعله يريد عبد الغني المقدسي في «الكمال» فقد رمز له بحرف (ع) (١٧/ ٢٨٢-تهذيب المزي و٦/ ٢٠-تذهيب الذهبي).

(٢) رقم (٤٥٢).

(٣) (١/ ٢٤٦) وانظر -لزاماً- كلامه فيما ذكرناه في تقديمنا لهذا الجزء وتعقب الناجي له.

«زعم أبو محمد أن الوتر واجبٌ، فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد، أشهدُ أنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «خمسُ صلواتٍ افترضهنَّ اللهُ عز وجل، مَنْ أحسن وضوءَهن وصلاتَهن لوقتِهنَّ، وأتمَّ ركوعهنَّ وخُشوعهنَّ كان له على الله عز وجل عهدٌ أن يغفر له، ومَن لم يفعل فليس له على الله عهد: إنْ شاء غفر له، وإنْ شاء عذَّبه»[1].

١٢٤ - وهذا الذي قاله المنذريُّ من أنَّ الصُّنابحيَّ هذا هو عبدالرحمن بن عُسَيلة إنْ كان لاعتقاده أن كل ما فيه عن عبد الله الصُّنابحي فهو عبد الرحمن بن عُسَيلة، وأنَّ قولهم: عبد الله وهم كما ذهب إليه ابنُ المديني والبخاريُّ! فهذا قد تبيَّن أنه ليس بصحيحٍ.

١٢٥ - وإنْ كان، لأنّه قد وقع في بعض روايات هذا الإسناد التَّصريح بأنه ابن عُسَيلة[2]؛ فهذا حَسَنٌ، إلاَّ أنّه يُطلبُ: أين وقع التَّصريح بذلك؟!

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٢)، وأحمد (٥/ ٣١٧)، والبيهقي (٢/ ٢١٥)، والبغوي (٩٧٨)، من طريق يزيد بن هارون به.

وتابعه آدم بن أبي إياس فرواه عن محمد بن مطرف، عند الطبراني في «الأوسط» (٤٦٥٥، ٩٣١١)، وأبي نعيم في «الحلية» (٥/ ١٣٠-١٣١)، والبيهقي (٢/ ٢١٥)، وقال آدم في بعض رواياته: عن أبي عبد الله الصنابحي، قال ابن حجر في «النكت الظراف» (٤/ ٢٥٥): «وهو الصواب».

والحديث صحيح، صححه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٢٣٩)، والنووي في «المجموع» (٤/ ٢٠)، وشيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٣٠٢).

(٢) وضعه المزي في «التحفة» (٤/ ١٢٣) رقم (٥١٠١)، في (مسند عبادة بن الصامت) تحت (عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله الصُّنابحي) عنه! ولم أقف على من صرح بأنه ابن عُسَيلة مع تتبعي لطرق الحديث، وصنيع المزي اجتهاد منه، يقويه رواية آدم بن أبي إياس، المنوّه بها في الهامش السابق، وقال شيخنا في «صحيح سنن أبي داود»: «عبد الله الصنابحي مختلف في صحبته، ولم يتبيَّن لنا حقيقة أمره» وفي هامشه تعليق باسم (الناشر) لا داعي له!

١٢٦- وإنْ كان؛ لأنه لـمَّا رواه عن صحابيٍّ دلَّ على أنَّه هو التَّابعيُّ، فلا يلزم، فقد وقعتْ روايةُ صحابيٍّ عن صحابيٍّ في كثير من الأحاديث[١].

١٢٧- وإن كان لانضمام هذا مع الأوَّل فهو ظنٌّ قريبٌ، ومن أجل هذا لم أَذكر هذا الحديث في أحاديث (عبد الله الصُّنابحيِّ الصَّحابيِّ) الذي صرح بالسماع، ولم أجزم بأنه من أحاديث ابن عُسيلة، بل لقُرب ذلك ذكرتُه في أحاديثه، ولأنَّ الصُّنابحيَّ ابنَ عُسيلة قد جاء في الرِّواية عن عُبادة بن الصَّامت صريحاً كما سبق، وهو الذي تكرَّر روايتُه عنه.

١٢٨- وأبو محمد المذكور في الحديث هو مسعود بن أوس، أنصاريٌّ شهد بدراً، ذكر ذلك ابن عبد البر[٢]، ويقال فيه: سعد[٣].

و(كذب) معناه: أخطأ في اجتهاده[٤].

---

(١) بل روى بعض الصحابة عن بعض التابعين، وأفرده غير واحد بتصنيف، والمطبوع في هذا الباب جزء ابن حجر «نزهة السامعين فيما رواه الصحابة عن التابعين».

(٢) في «التمهيد» (٤/ ٢٣٩).

(٣) وقيل غير ذلك، انظر: «أسد الغابة» (٦/ ٢٨٠)، و«الإصابة» (٤/ ١٧٦)، و«شرح الرملي على سنن أبي داود» (٢/ ق١٤/ ب).

(٤) سُمِّي كذباً؛ لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد، لأن الكاذب يعلم أنه كذب، والمخطئ لا يعلم، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد أدّاه إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ، وقد استعملت العربُ الكذب في موضع الخطأ، واستعماله مشهور على لسان السلف أفاده الخطّابي في «معالم السنن» (١/ ١٣٤) وبنحوه في «النهاية» و«شرح الرملي على سنن أبي داود» (٢/ ق١٤/ ب).

وأمَّا ما جاء في الأحاديث الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسيلة، عن عبادة بن الصامت ففي «**مسند أحمد**»[1]:

١٢٩ - حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدثني يزيدُ بن أبي حَبيب، عن مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنيّ، عن أبي عبد الله عبدالرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحي، عن عُبادة بن الصَّامت ﷺ قال: «**كنتُ فيمن حَضَر العَقَبَة الأولى، وكُنَّا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسولَ الله ﷺ على بيعة النِّساء، وذلك قبل أنْ تُفترَضَ الحربُ؛ على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرِقَ، ولا نزنيَ، ولا نقتلَ أولادَنا، ولا نأتيَ ببُهتانٍ نفْتَرِيه بين أيدِينا وأرجلِنا، ولا نعصيَه في معروفٍ، فإنْ وَفَيتُم، فلكمُ الجنَّة، وإنْ غَشِيتُم من ذلك شيئاً، فأمرُكُم إلى الله تبارك وتعالى، إنْ شاء عذَّب، وإنْ شاء غَفَر**».

وقال أحمد قبل ذلك بأوراق:

١٣٠ - حدثنا هاشمٌ، حدثنا لَيث، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحي، عن [ق/ ١١٨/ أ] عُبادة بن الصَّامت قال: «**إنِّي من النُّقَباء الذين بايعوا رسولَ الله ﷺ، قال: وبايَعْناه على أن لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَزنيَ، ولا**

---

(١) (٥/ ٥٢٣)، وأخرجه من طرق عن ابن إسحاق به: الشاشي في «مسنده» (١٢٠٩، ١٢١٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٦٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٢٤-ط. ابن حزم)، والحاكم (٢/ ٦٢٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٣٦) وإسناده حسن، والحديث صحيح، فقد تابع ابن إسحاق عليه جماعة منهم: الليث بن سعد -وهي الرواية الآتية- وقال: «الصُّنابحي» وكذا قال عمرو بن الحارث المصري عن يزيد به، عند الشاشي في «مسنده» (١٢٠٨)

نسْرِقَ، ولا نقتلَ النَّفسَ التي حرَّمَ الله، ولا ننتهِبَ، وإن غَشِيْنا من ذلك شيئًا، كان قضاءُ ذلك إلى الله تبارك وتعالى»[1].

وفي **«معجم الصَّحابة»**[2] لأبي القاسم البغويِّ إخراج الطريقة التي فيها ذكر عبد الرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي، فقال:

١٣١ - حدثنا ابن الأموي، حدثني أبي قال: قال محمد بن إسحاق: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن مُرثد بن عبد الله اليَزَني، عن عبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحي، عن عبادة بن الصَّامت قال: **«كنّا أحد عشر رَجُلاً في العَقبة الأولى...»**[3]، ثم ساق نحو ما تقدَّم.

١٣٢ - وإنَّما سُقْتُ الحديثَ من **«مسند أحمد»** و**«معجم البغويِّ»** من أجل التصريح بعبد الرحمن بن عُسيلة، والحديث في «الصحيح».

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٢)، وأبو عوانة (٦٣٥١) من طريق هاشم، وهو ابن القاسم أبو النضر، وأبو الخير هو مرثد اليَزَني.

وأخرجه البخاري (٣٨٩٣، ٦٨٧٣)، ومسلم (١٧٠٩)، والشاشي (١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧) والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٣٧) من طريق الليث بن سعد به.

(٢) مطبوعه ناقص بناءً على نقص في النسخة الكتانية المغربية، ونسخة مكتبة مرعشي بمدينة قم بإيران، وليس فيهما (مسند عبادة بن الصامت).

وظفرت به من طرق عن ابن إسحاق، وتقدم بيان ذلك قريباً.

(٣) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٦٩) حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا ابن إدريس عن ابن إسحاق بسنده، وفيه: «عن عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنابحي» وفيه: «كنا اثني عشر رجلاً..» ووقع التصريح باسمه عند الشاشي والدولابي والحاكم والبيهقي أيضاً، وسبق ذكرها قريباً.

قال البخاريُّ في «صحيحه»[١] في ترجمة: «وفودُ الأنصارِ إلى النَّبيِّ ﷺ بمكَّـةَ، وبيعةِ العقبة»، قبل ترجمة «تزويج النبي ﷺ»:

١٣٣ - حدثنا قتيبة، حدثنا الليثُ، عن يَزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الصُّنابحيِّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنه قال: «**إنِّي من النُّقباء الَّذين بـايعوا رسـولَ الله ﷺ، وقال: بايعْناهُ على أن لا نشركَ بالله شيئاً، ولا نسرقَ، ولا نَزنيَ، ولا نقتُـلَ النَّفسَ التي حرَّم اللهُ إلا بالحقِّ، ولا نَنْتهِبَ، ولا نَعصيَ[٢]، بالجنَّةِ إنْ فَعَلنـا ذلـك، فإنْ غَشِينَا من ذلك [شيئاً][٣]، كان قضاءُ ذلكَ إلى الله**».

ويقع في بعض نسخ البخاريّ من طريق إسحاق، عن المحاربي[٤].

---

(١) برقم (٣٨٩٣).

(٢) كذا في الأصل، وفي «فتح الباري» (٧/ ٢٧٨-ط.السلام): «(ولا نقضي) بالقاف والضاد المعجمة للأكثر، وفي بعض النسخ عن شيوخ أبي ذر: (ولا نعصي) بالعين والصاد المهملتين» وجزم في (١/ ٩٤-٩٥) أن القاف والضاد المعجمة تصحيف، قال: «وقد تكلف بعض الناس في تخريجه» وأطال في التدليل عليه، وهو كما أثبتناه عند الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٤١٥) وكذلك في اليونينية (٥/ ٥٥).

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من «صحيح البخاري».

(٤) لم أظفر بذلك في جميع طرق الحديث المذكورة في «صحيح البخاري»، وأرقامها فيه: (١٨، ٣٨٩٢، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٦٨٠١، ٧٠٥٥، ٧١٩٩، ٧٢١٣، ٧٤٦٨).

والمحاربي إنما هو عبد الرحمن بن محمد بن زياد الكوفي، ويروي عنه إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيد، وإسحاق بن موسى الأنصاري، ولا ذكر لهم في هذا الحديث في جميع طرقه التي وقفت عليها، ولا ذكر ما يشير لهذا الغساني في «تقييد المهمل» ولا ابن حجر في «الفتح» ولا الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» وما أرى هذه العبارة إلا مقحمة هنا، والله أعلم.

ثم وجدتها في «تحفة الأشراف» (٤/ ١٢٣) رقم (٥١٠٠)، قال المزي فيه على الحديث: «(خ) في (وفود الأنصار) عن قتيبة، وعن إسحاق عن المحاربي» وقال محققه: «رواية إسحاق عن المحاربي لم نقف عليها في المطبوع من «الصحيح»» فالمصنف نقلها منه.

وأخرجه في «**الدّيات**»، عن عبد الله بن يوسف، عن الليث[1].

وأخرجه مُسلمٌ في «**الحدود**»، عن قتيبة ومحمد بن رمح، عن الليث[2].

١٣٤ – وقد روى الصُّنابحيُّ عن عبادة في حَقِّ من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمَّدًا رسول الله.

قال مسلم في «**صحيحه**» في «**الإيمان**»[3]:

١٣٥ – حَدّثنا قُتَيبة بن سَعيد، حدثنا اللَّيث، عن ابن عَجلان، عن مُحمَّد بن يحيى بن حَبَّان، عن ابن مُحَيْرِيز، عن الصُّنابحيِّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنه قال: «**دخلتُ عليه وهو في الموتِ، فبكيتُ، فقال: مهلاً، لِمَ تبكي؟ فوالله لئن اسْتُشْهِدتُ لأشهدَنَّ لكَ، ولئنْ شُفِّعتُ لأشفعنَّ لك، ولئنْ اسْتَطعتُ لأَنْفَعَنَّك، ثم قال: والله ما من حديثٍ سمعتُه من رسولِ الله ﷺ لكم فيه خيرٌ إلَّا حدَّثْتُكُموه إلَّا حديثاً واحداً، وسوفَ أحدِّثُكُموهُ اليومَ، وقد أُحيطَ بنَفسي، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: مَن شهد أن لا إله إلا اللهُ، وأن محمداً رسول الله، حرَّمَ الله عليه النار**».

ورواه التّرمذيُّ[4] في «**الإيمان**» أيضاً عن قتيبة بالإسناد المذكور، وقال: «**حسن صحيح، غريبٌ من هذا الوجه**».

---

(١) برقم (٦٨٧٣). (٢) برقم (١٧٠٩). (٣) برقم (٤٧).

(٤) في «جامعه» برقم (٢٦٣٨)، ومن طريقه ابن منده في «الإيمان» (٤٦).

وأخرجه أحمد (٥/ ٣١٨) والشاشي (١٢١٢) في «مسنديهما» من طريق قتيبة به.

وأخرجه أبو عوانة (١/ ١٥-١٦) وابن حبان (٢٠٢) والفسوي (٣٦٢) من طرق عن الليث.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣١٨)، وعبد بن حميد (١٨٦ -المنتخب)، وأبو عوانة (١/ ١٦)، والشاشي =

١٣٦ – وظهر بما تقدَّم أنَّ الصُّنابحيَّ الرَّاوي عن عُبادة بن الصَّامت عند الإطلاق هو عبد الرحمن بن عُسيلة، بدليل التَّصريح به، وأمّا ما تقدَّم من رواية أبي داود، وهي في «**مسند أحمد**» وغيره من ذكر عبد الله الصُّنابحيِّ مع الرِّواية عن عبادة فالأقرب أن الصُّنابحيَّ فيها هو ابنُ عسيلة، مع أنَّ فيه احتمالاً.

وفي «سنن ابن ماجه» في (**باب ما جاء في كَثْرة السُّجود**) حديث عن الصُّنابحي من غير تسمية[1]، عن عبادة بن الصَّامت، فيكون هو ابن عُسيلة (ق١١٨/ ب).

قال ابن ماجه[2]:

=(١٢١١) وابن أبي شيبة (٢/ ق٩٣)، في «مسانيدهم»، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٧٩٩-٨٠١)، وابن حبان (٢٠٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٨) من طرق عن ابن عجلان، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٢٦٩) من طريق زيد بن أسلم عن الصُّنابحي، وهو عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١١٢٨)-وهو في «الكبرى» (١٠٩٧٦)- بالحديث دون القصة، ولم يذكر الصُّنابحي، أفاده المزي.

وفي الحديث لطيفة وهي رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض، وانظر التعليق على رقم (١٥٨).

(١) وكذا عند الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١٢١٤، ١٢١٥) حديثان آخران لم يذكرهما المصنف، ولم يسمّ فيهما، وكني في الثاني منهما «أبا عبد الله»، وفي أسانيدهما مقال، وعند الفسوي (٢/ ٢٢٠-٢٢١) حديث آخر، فيه «ابن الصُّنابحي قال: أن رجلاً أتى النبي..» وهو من رواية قيس بن الحارث عنه.

(٢) في «سننه» (١٤٢٤)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٦٧)، وفي «مسند الشاميين» (٢٢٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٣٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٩٠)، من طرق عن الوليد بن مسلم به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عبادة إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد».

قلت: رجاله ثقات، كما في «الإرواء» (٢/ ٢١٠)، والحديث **صحيح**، وفي الباب عن ثوبان عند مسلم (٤٨٨)، وأبي الدرداء.

١٣٧ - حدَّثنا العبَّاس بن عُثمان الدِّمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن خالد ابن يزيد المرِّي، عن يُونس بن مَيْسَرة بن حَلْبس، عن الصُّنابحي، عن عُبادة بن الصَّامِت أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ما من عبدٍ يسجدُ لله سجدةً إلا كَتَب الله له بها حسنةً، ومحا عنه بها سيئةً، ورفع له بها درجةً، فاسْتكثِرُوا من السُّجودِ**».

١٣٨ - والصُّنابحي ابن عُسيلة يروي عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أيضاً، وحديثه في «**الموطَّأ**»، وفي «**سنن أبي داود**» من رواية أبي الطيب بن الأشناني[1]، رواه أبو داود، عن القعنبي، عن مالك، عن أبي عُبيد -مولى سليمان ابن عبد الملك-، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، أنه سمعَ قيسَ بن الحارث يقول: «**أخبرني أبو عبد الله الصُّنابحي أنه صلَّى وراء أبي بكر المغرب...**» الحديث.

وهو في «**الموطأ**»[2] في ترجمة: «القراءة في المغرب والعشاء».

---

(١) عزاه له: المزي في «تحفة الإشراف» (٥/ ٢٩٨) رقم (٦٦٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩)، ووجدته معزواً لأبي داود في «الدر المنثور» (٢/ ٩) واقتصر ابن الأثير في «جامع الأصول» (٥/ ٢٤٧) على عزوه إلى «الموطأ»، وهو لا يعتني فيه بالروايات!

(٢) (رقم ١٨١ -رواية يحيى بن يحيى) و(رقم ١١٦ -رواية القعنبي) و(رقم ٢١٨ -رواية أبي مصعب الزهري).

وأخرجه من طريق مالك: الشافعي في «المسند» (رقم ٢٣٣)، وفي «الأم» (٧/ ٢٠٧، ٢٢٨)، وعبد الرّزّاق (٢٦٩٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، والفسوي (٢/ ٢٢١-٢٢٢)، والطحاوي في «المشكل» (٦٦٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٢٩، ١٦٨٣)، والباغندي في «مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز» (رقم ٧٨)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٢٨٨-٢٨٩)، والبيهقي (٢/ ٦٤، ٣٩١)، وفي «المعرفة» (٧٤٤)، وابن عساكر (٢٨/ ١٤٥-١٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩).

وأخرجه الباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (رقم ٧٧، ٧٩) من طريقين آخرين بنحوه، وفي الثانية التصريح بأنه صلى خلفه الظهر أو العصر، ولا مانع من تعدد الحادثة، ولكن مالك أضبط.

ولفظ مالك: عن أبي عبيد[(١)] مولى سليمان بن عبد الملك.

١٣٩ – وهذا يدلُّ على أن **مالكًا** إذا روى عن عبد الرحمن بن عُسيلة؛ قال: عن أبي عبد الله الصُّنابحي التَّابعيِّ، وإذا روى عن الصُّنابحي الصَّحابيّ غير الصُّنابح ابن الأعسر سمَّاه عبد الله كما تقدَّم، وبذلك **يتبيَّن الإتقان والحفظ والضَّبط**.

وإنَّما سُقنا أحاديثَ عُبادة أوَّلاً؛ لأنّ في أوّلها حديثاً عن عبدالله الصُّنابحي، وهو الذي في الوِتْر، فمن جهة الاحتمال فيه قدَّمناه أوَّلاً، ثمَّ أردفناه ببقيَّةِ أحاديث الصُّنابحي عن عبادة، وذكرنا حديثَه عن أبي بكر، وفيه هذه الفائدة، وهو أنه من رواية الإمام مالك رضي الله عنه.

١٤٠ – وروى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عمر بن الخطاب، وعليِّ بن أبي طالب[(٢)].

١٤١ – فأمَّا حديثُه عن عُمَر، فليس في الكتب الستة[(٣)].

---

(١) واسمه (حُوَيّ) كما سيأتي في التعليق على (رقم ١٥٥).

(٢) قال أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٢٩) في ترجمة (أبو عبد الله الصُّنابحي) –وسمّاه عبد الرحمن بن عُسيلة–: «أسند عن أبي بكر الصِّدّيق وعن معاذ بن جبل، وعبادة بن الصّامت، ومعاوية، رضي الله تعالى عنهم أجمعين»، وقال أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكُنى» (ق٣٠٥/ ب) «وسمع أبا بكر الصديق، وبلال بن رباح، وعبادة بن الصامت».

(٣) ولا وجود له في «إتحاف المهرة»، ولذا فهو ليس عند أحمد ولا مالك ولا الشافعي ولا الدارمي ولا أبي عوانة ولا ابن خزيمة ولا ابن الجارود ولا ابن حبان ولا الطحاوي ولا الدارقطني ولا الحاكم، ولا أورد له شيئاً ابن كثير في «مسند الفاروق».

ولم أظفر برواية له عن عمر في (ترجمة عمر) من «تاريخ دمشق» ولا في القطعة المطبوعة من «مسنده» ليعقوب بن شيبة. ولا في «مسند عمر» للنجاد، ولم يذكره الدارقطني في «علله» في (مسند عمر)، وذكر عبد الغني في «الكمال» (٦/ ٢١–تذهيب الذهبي) و(١٧/ ٢٨٣–تهذيب المزي) روايته عن عمر، ولم يرمز لها بشيء، وهذا يؤكد أنها خارج الكتب الستة، ولا وجود لها في «تحفة الأشراف»، وبناءً عليه جزم المصنف بالنفي.

١٤٢ - وأمَّا حديثُه عن عليٍّ، ففي التِّرمذيِّ في «**المناقب**»:

١٤٣ - حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا محمد بن عُمر[1]، حدثنا شَريك، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن سُوَيد بن غَفْلَةَ، عن الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا دار الحكمة، وعليٌّ بابُها**»[2].

---

(١) في الأصل: «عَمرو» بفتح العين، والصواب ضمُّها، كما في «الكمال» ومختصراته، ووقع في بعض مصادر التخريج «ابن عمرو».

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٨١)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨١)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٨-مسند علي)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (رقم ٣٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ق٣١٧)، وأبو الطاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (ق٢٥/ أ)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٩)، والسيوطي في «اللآلئ» (١/ ٣٢٨) من طرق عن محمد بن عمر به.

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٤): «هذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ ولا شريك حدَّث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصُّنابحي أسنده»، وعصب الجناية بمحمد بن عمر الرومي، وقال: «ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصَّلت عن أبي معاوية ثم أقلبه عن شريك، وحدَّث بهذا الإسناد»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ رقم ٩٤) في ترجمة (محمد بن عمر): «هو قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً» وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٧٢).

فكأنه يرى أن أصل الحديث من طريق أبي الصّلت عبد السلام بن صالح بن سليمان بن ميسرة الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، كما عند الطبراني (١١٠٦١)، والخطيب (١١/ ٤٩)، والحاكم (٣/ ١٢٦-١٢٧) وصححه! وتعقّبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وأبو الصّلت -ولا والله- لا ثقة ولا مأمون»، وهذا الطريق عند ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥١)، و السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٣٢٩).

وسرقه عبد الحميد بن بحر من الرومي، ورواه عن شريك كما عند أبي نعيم في «الحلية» (١/ ٦٤)، والكنجي في «كفاية الطالب الرباني» (١١٨)، وابن الجوزي (١/ ٣٤٩)، والسيوطي (١/ ٣٢٩).

=

قـال الترمـذي: «هـذا حـديثٌ غريـب، وروى بعـضهم هـذا الحـديث عـن شَريك، ولم يذكروا فيه: عن الصُّنابحي، ولا يعرف هذا الحديث عـن أحـدٍ مـن الثقات غير شريك».

١٤٤ - واعلم أنه قد ظهر بمـا تقدَّم أنه روى عن أبي بكر الصِّدِّيق[1]، وعُمـر

=ورواه سويد بن سعيد عن شريـك، كـما عنـد ابـن عـساكر (١٢/ ق٣١٧)، وهـو مـن أوهـام بعض الرواة.

ولذا قال المعلِّمي في التعليق على «الفوائد المجموعة» (٣٥٠-٣٥١): «**فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك**».

قلت: ولا عن علي ﷺ، فقد جاء عنه من طريقين آخرين مظلمـين، انظرهمـا عنـد ابـن الجـوزي (١/ ٣٥٠)، والسيوطي (١/ ٣٥٠).

وقد سرقه غير واحد فحدَّث به عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابـن عبـاس رفعه، كما تراه عند ابن عدي (١/ ١٩٣) و(٥/ ١٧٢٢)، والخطيـب (٤/ ٣٤٨)، وابـن الجـوزي (١/ ٣٤٩-٣٥٢)، والسيوطي (١/ ٣٢٩، ٣٣٠).

وأما من رواه عن الأعمش غير أبي معاوية فمجاهيل، كما تراه عند ابن عدي (٢/ ٣٥٢-٣٥٣)، و(٣/ ١٢٤٧-١٢٤٨)، وابن الجوزي (١/ ٣٥٢)، والسيوطي (١/ ٣٣٠).

ومن رواه من الثقات عن أبي معاوية، فهو من قلب الضعفاء الأسـانيد، كـما فعـل إسـماعيل بـن محمد بن يوسف فرواه عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية به، كما تراه عنـد ابـن حبان في «المجـروحين» (١/ ١٣٠)، وابـن الجـوزي (١/ ٣٥٢)، والـسيوطي (١/ ٣٣٠)، وقـد فصلت طرقه والكلام عليه في تعليقي على «التعقبات على الموضـوعات» (رقـم ٣٠٤)، يسَّر الله إتمامه وظهوره بخير وعافية.

(١) أسند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٢) والخطيب في «الموضح» (١/ ٢٨٩) عـن طريـق أبي عبد الله عبد الرحمن الصُّنابحي قال: رأيت أبا بكر الصِّدِّيق يمسح على الخمار.

وبين الفسوي أن سعيد بن منصور أخطأ فيه، فقال: «ابن عثيلـة»! وأسـند الفـسوي في «المعرفـة والتاريخ» (٢/ ٣٠٦)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٢٨٧) وغيرهما عنـه عـن أبي بكـر الـصِّدِّيق رفعه: «**من أحب أن يسمع الله دعوته، ويفرج كربته،..**».

ابن الخَطَّاب[١]، وعليٍّ بن أبي طالب، وعُبادة بن الصَّامت، وبلال بن رَبَاح[٢]، وسنبيِّنُ أنه روى عن مُعاذ بن جَبَل، وشدَّاد بن أوس، وعَمرو بن عَبَسَة، ومعاويةَ، وعائشة أمِّ المؤمنين.

١٤٥ - فأمَّا ما جاء من حديث عن مُعاذ بن جَبَل فله حديث في «**سنن أبي داود**»، والنَّسائي يتعلَّق بأذكار دُبُر الصَّلاة.

أخرجه أبو داود[٣] في أواخر أبواب الصلاة في «**باب في الاستغفار**»، فقال:

١٤٦ - حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ، حدثنا حَيوة بن شُريح، حدَّثني عقبةُ بن مُسلم، حدثني أبو عبد الرحمن الحُبُليُّ، عن الصُّنابحي، عن معاذ بن جبل: «**أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: يا معاذ**

---

(١) لم يورد المصنف من حديثه شيئاً، واكتفى بالإشارة، وكذا قال خليفة بن خياط في «الطبقات» (٢٩٣)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٠)، وكذا ذكر عبد الغني في «الكمال» (٦/ ٢١-تذهيب الذهبي) و(١٧/ ٢٨٣-تهذيب المزي)، ولا يوجد رمز في روايته عنه، فلا شيء له عنه في الكتب الستة ووجدت ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٥٠٩) و(٩/ ٥١٥-ط الخانجي) يذكر أيضاً روايته عنه، وكذا ذكر ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ١٠٥) وقبله ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ١٣٧).

(٢) انظر حديثه عنه برقم (١٢٠)، ووجدت في ترجمة (عبد الرحمن بن عُسَيلة) من «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٧) يقول: «روى عن بلال» أيضاً، والمصنف أخذها من «الكمال» لعبد الغني المقدسي (٦/ ٢١-تذهيب الذهبي) و(١٧/ ٢٨٣-تهذيب المزي): «عن بلال (خ)» فأخرج له عنه البخاري في «صحيحه» وذكر روايته عنه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ١٣٧)، وابن حجر في «الإصابة» (٥/ ١٠٥).

(٣) في «سننه» برقم (١٥٢٢) **وإسناده صحيح**، وسيأتي تخريجه.

والله إني لأحبُّك، فقال: أوصيك يا معاذ لا تدعنّ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ تقول: اللَّهم أَعنّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عبادتك، وأوصى بذلك معاذٌ الصُّنابحيَّ، وأوصى به الصُّنابحيُّ أبا عبد الرحمن».

وأمَّا النسائيُّ[1] [ق/ ١١٩/ أ] فأخرجه في تراجم (الدُّعاء) بعد (الذِّكر) في «**نوع آخر من الدعاء**»، فقال:

١٤٧ - أخبرنا يونُس بن عبد الأعلى، حدثنا ابن وَهْب قال: سمعت حَيوَة بن شريح يحدِّث عن عقبةَ بن مُسلم، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ، عن الصُّنابحي، عن معاذ بن جبل قال: «**أخذ بيدي رسول الله ﷺ فقال: إني لأحبك يا معاذ، فقلت: وأنا أحبُّك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: فلا تدَع أَن تقول في كلِّ صلاة: ربِّ أعنّي على ذكركَ وشكرك وحُسنِ عبادتك**».

وأخرجه النسائيُّ في «**عمل اليوم والليلة**»[2] في ترجمة: (**الحثّ على قول: ربِّ أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك دبر الصَّلوات**)، فقال:

---

(١) في «المجتبى» (٣/ ٥٣).

(٢) رقم (١٠٩)، وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ به: أحمد (٥/ ٢٤٥)، والبزار (٢٦٦١) وعبد بن حميد (١٢٠ -المنتخب) في «مسانديهم»، وابن خزيمة (٧٥١)، وابن حبان (٢٠٢٠)، والحاكم (١/ ٢٧٣ و٣/ ٢٧٣-٢٧٤)، في «صحاحهم»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ رقم ١١٠)، وفي «الدعاء» (٦٥٤) -ومن طريقه الضياء في «جزء من حديث عبد الرحمن بن يزيد المقرئ مما وافق رواية الإمام أحمد في المسند» (٤٩)- وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤١ و٥/ ١٣٠).
وأخرجه من طريق حيوة به: أحمد (٥/ ٢٤٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٠)، والشاشي في «المسند» (١٣٤٣)، والطبراني في «الدعاء» (٦٥٤)، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٠٩)، وأبو
=

١٤٨ - أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، حدثنا أبي، حدثنا حيوة، سمعت عقبة بن مسلم، فذكره، وزاد: «**وأوصى به أبو عبد الرحمن**».

وللصُّنابحي عن معاذ بن جبل حديث آخر من طريق الآجُرِّي(١):

=القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢٠٩٥)، والطوسي في «الأربعين» (ص١٠٠)، والشجري في «الأمالي» (١/ ٢٣٩)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١١٨)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٢٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٤١٠)، و«السنن الصغير» (١٨)، والدعوات الكبير» (٨٨)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٦)، وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٨٢).

ورواه ابن لهيعة عن عقبة وأسقط الصُّنابحي، كما عند الطبراني (٢٠/ رقم ٢٥٠).

والحديث صحيح، انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٨٣)، وعزاه لـ«مسند إسحاق بن راهويه»، وهو مسلسل بالمحبة إلى عقبة بن مسلم، وكذا أخرجه العلائي في «المجالس المبتكرة» (رقم ٣) وابن ناصر الدين في «النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية» (ص٥٤-٥٦) والسخاوي في «الجواهر المكللة» (ق٦٤)، والسيوطي في «جياد المسلسلات» (رقم ١١)، وصلاح الدين الأيوبي في «المناهل المسلسلة» (٢٥) والفاداني في «العجالة» (٢٧-٢٨) وغيرهم ممن ألف في هذا الباب.

(١) في «أخلاق العلماء» (١١٤)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ رقم ١١١) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (٤٣٩)، والخطيب في «الجامع (رقم ٢٨)-، وتمام في «الفوائد» (٥/ ١٨٠/ رقم ١٧٤٨ -ترتيبه «الروض البسّام»)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٨٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٤١-٤٤٢)، و«اقتضاء العلم العمل» (ص١٦٠/ رقم٢)، وابن عساكر في «جزء ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣١-٣٢)، وفي «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١١٨-١١٩)، من طرق عن المفضّل بن محمد الجَنَدي به: وقال صلت بن معاذ: وليس لمسألة منها جواب.

قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٤٧/ رقم ٩٦٧): «ووهم -أي: عبد المجيد بن عبد العزيز- في قوله: «عن صفوان»، وإنما روى الثوري هذا الحديث عن ليث بن أبي سُلَيم عن عدي عن الصنابحي عن معاذ موقوفاً، ورواه محمد بن حسان الأزرق عن قبيصة عن الثوري عن ليث بهذا الإسناد، فقال فيه: قال قبيصة: أراه رفعه. ورواه هنّاد بن السري عن قبيصة عن الثوري بهذا =

=الإسناد موقوفاً غير مرفوع، وهو الصحيح عن الثوري، ورواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري عن ليث عن عدي بن عدي عن الصنابحي عن معاذ عن النبي ﷺ.
وخالفه أخوه عمّار بن محمد، روى عن ليث بهذا الإسناد موقوفاً.
وكذلك رواه عبد الله بن إدريس وحمّاد بن سلمة عن ليث، ورواه زهير بن معاوية عن ليث عن عدي؛ فقالك عن رجاء بن حيوة أو غيره عن معاذ بن جبل، وإنما أراد «عن الصنابحي»، والصحيح أنه موقوف».
قال أبو عبيدة: وأخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ١٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٤٦) -ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٣)-، وأبو خيثمة في «العلم» (٨٩)، وهنّاد في «الزهد» (رقم ٧٢٤)، والدارمي في «السنن» (١/ ١٣٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٨٧-٨٨، ٨٩/ رقم ٢٦٤٠، ٢٦٤١)، وابن عساكر في «جزء ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣٢)؛ من طريق ليث بن أبي سُلَيم، عن عدي، عن الصنابحي، عن معاذ موقوفاً.
وفي رواية عند البزار: عن قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن ليث، به، قال: «أحسبه رفعه».
والأخرى: عن جرير بن عبد الحميد، أخبرنا ليث، به، قال: «بنحوه، ولم يرفعه».
وأخرجه الدارمي في «السنن» (١/ ١٣٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٠)؛ عن يحيى بن راشد، عن فلان العُرني-وأبهمه البيهقي-، عن معاذ موقوفاً.
وأخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٣) عن ليث، وفيه (رجاء بن حيوة) بدل الصُّنابحي.
ومن هذا البيان يعلم ما في قول الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٦): «رواه الطبراني والبزار بنحوه، ورجال الطبراني رجال الصحيح؛ غير صامت بن معاذ وعدي بن عدي الكندي، وهما ثقتان» من التساهل، وكذا في قول المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٩٦): «رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح».
وللحديث شاهد عن أبي برزة الأسلمي.
أخرجه الدارمي في «السنن» (١/ ١٣٥)-وعنه الترمذي في «الجامع» (رقم ٢٤١٧)- وأبو يعلى في «المسند» (١٣/ ٤٢٨/ رقم ٧٤٣٤)، والروياني في «المسند» (ق٢٢٣/ / أ، أو ٢/ ٣٣٧/ رقم ١٣١٣) وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص١٥٦-١٥٧/ رقم ٣٠)، والأجرِّي في «أخلاق العلماء» (١١٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٤)، والخطيب في «الاقتضاء» (١)، وابن عساكر في «جزء ذم من لا يعمل بعلمه» (ص٣١) من طريق أبي بكر بن عياش، والسلمي في «طبقات الصوفية» (ص١٢٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٢) عن عبد الله بن نمير، عن الأعمش، به.
=

=وهذه متابعة جيدة لابن عياش، ولكن الراوي عن ابن نمير إبراهيم بن إسحاق الزَّرَّاد- وتصحف في «الحلية» إلى «الزَّرَّاع» -ترجمه السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٢٨٩-٢٩٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والإسناد ضعيف على أي حال؛ فسعيد بن عبد الله بن جريج مجهول؛ كما قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦)، وانفرد ابن حبان؛ فترجمه في «ثقاته» (٤/ ٢٧٩)!

وفي الباب عن ابن عباس، عند الطبراني في «الأوسط» (١٠/ رقم ٩٤٠٢)، و«الكبير» (١١/ ١٠٢-رقم ١١١٧٧).

وفيه حسين بن حسن الأشقر، رافضي خبيث، كان يشتم السلف، وزاد فيه: «**وعن حب أهل البيت**».

وانظر عن نكارة ذكر أهل البيت في هذا الحديث: «الميزان» (١/ ٤٤٣)، و«السلسلة الضعيفة» (٤/ ٣٩٥).

وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود، **وإسناده ضعيف**، فيه حسين بن قيس الرَّحبي، المعروف بـ«حَنَش».

أخرجه الترمذي في «الجامع» (رقم ٢٤١٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٨-٩/ رقم ٩٧٧٢)، و«الصغير» (١/ ٢٦٩)-ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٤٠)، وفي «الموضح» (٢/ ٣٣)-، والبزار في «البحر الزخّار» (٤/ ٢٦٦/ رقم ١٤٣٥)؛ والدينوري في «المجالسة» (رقم ٧-بتحقيقي) من طريق حميد بن مسعدة عن حُصَين بن نُمير، نا حسين بن قيس الرحبي، عن عطاء، عن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن مسعود، رفعه.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٩/ ١٧٨/ رقم ٥٢٧١)-ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٥٣ أو ٢/ ٧٦٣-ط أخرى)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٨٦/ رقم ١٧٨٤)، و«الزهد» (٧١٧)-، والآجريُّ في «أخلاق العلماء» (١١٦)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٦-١٧٧)؛ من طرق عن حصين بن نمير، به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس، وحسين يضعَّف في الحديث من قبل حفظه».

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا من هذا الوجه، وقد تقدم ذكرنا لحسين بن قيس بلينه؛ فاستغنينا عن إعادة ذكره، ولا نعلم روى ابن عمر عن عبد الله ابن مسعود إلا هذين الحديثين».

قلت: وروى حديثاً ثالثاً عند الشاشي في «مسنده» (رقم ٢٦٧).

والحديث **حسن بشواهده**، والله أعلم.

١٤٩ – حدثنا أبو سعيد المفضَّل بن مُحمَّد الجندي، حدثنا صامت بن معاذ الجندي، حدثنا عبد المجيد عن[1] سفيان بن سعيد الثوري، عن صَفوان بن سُلَيم، عن عديٍّ بن عديٍّ، عن الصُّنابحيِّ، عن مُعاذ بن جَبَل قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزولُ قَدَما عبدٍ يومَ القيامةِ حتى يُسألَ عن أربعِ خصال: عن عُمُره فيما أفناه، وعَن شَبابه فيما أبلَاه، وعن مالِه من أينَ اكْتَسَبه، وفيما أنفقَه، وعن عِلْمِه ما عمِلَ فيه**».

١٥٠ – وليس للصُّنابحيِّ عن أبي بكرٍ، ولا عن عمر، ولا عن عليٍّ، ولا عن عُبادة، ولا عن بلالٍ، ولا عن معاذ في «**الكتب الستة**» غير ما تقدَّم مِنَ الأحاديث.

١٥١ – واجتمع للصُّنابحِيِّ أيضاً شدَّادُ بن أوس، وروى عنه.

قال أحمد في «**مسنده**»[2]:

---

(١) كذا في مصادر التخريج السابقة، وفي الأصل: «عبد الحميد بن.. »! وعبد المجيد هذا هو ابن عبد العزيز بن أبي روَّاد.

(٢) (٤/ ١٢٣).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧١٣٦) من طريق هيثم به.

وأخرجه الطبراني (٧١٣٦)، وفي «الأوسط» (٤٧٠٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٠٩٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٠٩-٣١٠)، وأبو يعلى في «المسند الكبير» -(رواية ابن المقرئ) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢١٩)- جميعهم من طريق إسماعيل بن عياش به، **وإسناده جيد**، وقول الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٣٠٣-٣٠٤): «رواه أحمد والطبراني في الكبير» و«الأوسط» كلهم من رواية إسماعيل بن عياش عن راشد الصنعاني وهو ضعيف في غير الشاميين»، **قال أبو عبيدة**: نعم، هو كذلك، ولكن راشد منسوب إلى صنعاء دمشق لا اليمن، كما توهمه رحمه الله تعالى.

١٥٢ - حدَّثنا هيثمُ بن خَارجَة، حدثنا إسماعيلُ بن عيَّاش، عن راشد بن داود الصَّنعاني، عن أبي الأشعث الصَّنعاني: أنّه راحَ إلى مسجدِ دمشق وهَجَّر بالرَّواح، فلقيَ شدَّاد بن أوسٍ، والصُّنابحيّ معه، فقلتُ: أين تُريدان يرحمُكُما[1] الله؟ قالا: نريد هاهنا إلى أخٍ لنا مريضٍ نعودُه، فانطلقت معهما[2] حتى دَخَلا على ذلك الرَّجُل، فقالا له: كيفَ أصبحتَ؟ قال: أصبحتُ بنعمةٍ. فقال له شدّاد: أبشِرْ بكفَّارات السَّيئات، وحَطِّ الخطايا، فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ الله عزَّ وَجَلَّ يقول: إنِّي إذا ابتليتُ عَبداً من عبادي مؤمناً، فَحَمِدَني على ما ابتليتُه، فإنَّهُ يقومُ من مَضْجعِهِ ذلك كيومَ وَلَدَتْهُ أمُّه من الخطايا، ويقولُ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ: أنا قيَّدتُ عبدي هذا، وابتليتُه، فَأَجْرُوا له ما كُنتُم تُجْرُوَن له وَهُو صَحيحٌ**».

فهذا الحديث يدلُّكَ على أنَّ الصُّنابحيَّ كان مع شدَّاد بن أَوسٍ في هذه الواقعة، وسَمِع منه.

١٥٣ - وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن عمرو بن عَبَسة، فله عنه حديثٌ في «**سنن النسائي**»[3]، في «**فضل العتق**».

قال النَّسائيُّ بعد أن ترجم «**فضل العتق**»، وأخرج فيه أحاديثَ، أحدها حديث عَمرو بن عَبَسة، فقال: (**ذكر الاختلاف على سُلَيم بن عامر فيه**)، فأخرج في هذه الترجمة حديثاً للصُّنابحي عنه، فقال:

---

(١) في الأصل: «رحمكما» والمثبت من «المسند».

(٢) في الأصل: «معه».

(٣) الكبرى (٣/ ١٧١) رقم (٤٨٨٨/ ٤) وإسناده ضعيف للمبهم الذي فيه، وانظر الحديث الآتي.

١٥٤- أخبرنا محمد بن إبراهيم[١] بصري، حدثنا خالد بن الحارث قال: قرأتُ على عبد الحميد بن جعفر، عن الأسود بن العلاء، عن مولى لسُليمان بن عبد الملك، أن عمر بن عبد العزيز [ق/ ١١٩/ ب] أرسلَ إلى رَجُلٍ من أهلِ الشّامِ، فحدَّثه حديثين في عَشيَّةٍ واحدةٍ، فقال: كيف حدَّثتني عن الصُّنابحي؟ فقال: أخبرني الصُّنابحي أنه لَقِيَ عمرو بن عَبَسَة فقال: هل مِنْ حديثٍ لا زيادةَ فيه ولا نُقصان؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَن أَعتق رَقَبةً أعتق الله بكلِّ عُضوٍ منها عُضوًا منه مِنَ النَّار**».

قال النَّسائيُّ[٢]: **(ذكر اسم هذا المولى)**:

١٥٥- أخبرنا يزيد بن سنان قال: حدثنا عبد الله بن حُمران، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، أخبرني الأسود بن العلاء الثَّقفي، عن حُوَيّ مولى سليمان بن

(١) بعدها في مطبوع «السنن الكبرى»: «يقال له: ابن صدران».

(٢) في «الكبرى» (٣/ ١٧١) رقم (٤٨٨٩/ ١)، وأفاد المزي في «تحفة الإشراق» (٧/ ٣٦٤) رقم (١٠٧٧٢) أن هذا الطريق في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم، وانظر: «النكت الظراف» (٨/ ١٦٥).

وأخرجه أيضاً أحمد (٤/ ١١٣)، والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (رقم ٧٩) من طريق محمد بن بكر -وهو البُرساني- ثنا عبد الحميد بن جعفر به، **وإسناده ضعيف** لإبهام الراوي عن الصُّنابحي، وبقية رجاله ثقات، وأفاد الباغندي أن الحديث الثاني أنه صلى وراء أبي بكر الظهر أو العصر، فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة، وقرأ في الركعتين الأخريين بأم القرآن و﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

ومضى تخريجه برقم (١٣٨).

وظفرتُ به من اثني عشر طريقاً عن عمرو بن عَبَسة، وأسانيد بعضها صحيحة، وبيّنتُ ذلك في تعليقي على «فضائل الرمي في سبيل الله» للحافظ أبي يعقوب إسحاق القراب (رقم ٢٤).

عبد الملك: «**أنّ عمر بن عبد العزيز أَرسَلَ إلى رَجُلٍ من أهل الشّام، فحدَّثه حديثين في عشيّةٍ واحدة، ثم قال: كيف الحديث الذي حدَّثتني عن الصُّنابحي؟ فقال: أخبرنا الصُّنابحيُّ أنه سمع عمرو بن عَبَسة...**» فذكره.

١٥٦- واعلم أنّ عمر بن عبد العزيز كان يُثْنِي على الصُّنابحيِّ عبدالرحمن بن عُسيلة، وكان يُعظِّمُه حتى قال في حديثٍ نقله الصُّنابحيُّ عن أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ: «إمامٌ أخذ عن إمامٍ»[١].

١٥٧- ومن تعظيمه ما قال يحيى بن معين: «كان عبد الملك يُجلِسُه معه على السَّرير»[٢].

١٥٨- وروى رجاءُ بنُ حَيْوَة، عن محمد[٣] بن الرَّبيع قال: «**كنّا عند عبادة ابن الصامت، فأقبل الصُّنابحي، فقال عبادة: مَنْ سَرَّه أن ينظر إلى رجلٍ كأنما رُقِيَ به فوقَ سبع سماوات، فيعمل على ما رأى فلْينظر إلى هذا**»[٤].

---

(١) قال في رواية مالك التي ذكر المصنف طرفها برقم (١٣٨): «قال عمر: ما تركتها منذ سمعتها منك قبل ذلك» ونقل البيهقي (٢/ ٦٤) عن الشافعي أن ابن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال: «إن كنت لعلى غير هذا حتى سمعت بهذا، فأخذت به».

(٢) أسند ذلك عنه: أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٥٨٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٠، ١٣١) وذكره الذهبي في «السير» (٣/ ٥٠٥-٥٠٦).

(٣) كذا في الأصل، ولعل صوابه «محمود» وهي كذلك في مطبوع «الكمال» (٦/ ٢١-تذهيب الذهبي) وحذفها المزي، ولم أغيّرها لأن المحقق ذكر أنها في خمسة نسخ (محمد) وكذلك هي في أصل «السير» (٣/ ٥٠٧) وغيّرَها المحقّقان إلى (محمود).

(٤) هكذا أورده ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٤٨١)، وعبد الغني المقدسي في «الكمال» (٦/ ٢١- تذهيب الذهبي) وأسنده بنحوه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢١) رقم (١٠٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٢٣) من طريق معاوية عن ربيعة بن يزيد عن الصُّنابحي بنحوه.
=

١٥٩ - وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن معاوية فله عنه في «سنن أبي داود»[1] حديثٌ واحدٌ في باب «**التَوَقِّي في الفُتيا**».

=ثم ظفرتُ به عند ابن المبارك في «الزهد» (٨٥٧)-ومن طريقه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦١-٣٦٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٣٠) -وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٨١- ط الفاروق) من طريقي حماد بن أبي سلمة والعلاء بن هارون ثلاثتهم قال: أنا ابن عون نا رجاء بن حيوة به. وفيه قول الصُّنابحي لعبادة «لئن سئلت عنك لأشهدنّ لك..» وتقدّم برقم (١٣٥).

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٥٩)-ومن طريقه ابن عساكر (٣٥/ ١٢٩- ١٣٠)- من طريق قيس بن الحارث المذحجي بنحوه.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٢٩)-ومن طريقه ابن عساكر (٣٥/ ١٣٠)- من طريق ابن محيريز بنحوه.

(١) رقم (٣٦٥٦).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٠٥)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٨٠/ رقم ٩٨٢)، والآجرِّي في «أخلاق العلماء» (١٨٣)، وتمام في «الفوائد» (رقم ١١٤، ١١٥، ١١٦-مع ترتيبه «الروض البسّام»)، والحنائي في «الفوائد» (رقم ٢٢- بتحقيقي)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٠٠، ٣٠٢)، والدارقطني في «الأفراد» (ق٢٤٦/ أ-ب-مع أطراف الغرائب)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٥٤)، والهروي في «ذم الكلام» (ص١٣٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم ٣٠٣، ٣٠٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٠-١١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٥٥-١٠٥٦/ رقم ٢٠٣٧، ٢٠٣٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ رقم ٧٢٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/ ٤٥ط.دار الفكر)، والمزّي في «تهذيب الكمال» (ق٦٨٧) أو (١٥/ ٢١) من طريق عيسى بن يونس وروح بن عبادة عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحي، عن معاوية مرفوعاً، وأبهم روح اسم الصحابي.

وإسناده ضعيف، من أجل عبد الله بن سعد بن فروة؛ فإنه مجهول؛ كما قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٦٤)، وقال الساجي: «ضعّفه أهل الشام»، وترجمه ابن حبان في «الثقات» =

=(٧/ ٣٩)، وقال: «يخطئ»، وبه أعلَّه المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٢٥٠)، ولـذا قـال فيـه ابـن حجـر في «التقريـب»: «مقبـول»؛ أي: إذا توبـع، ولم يتـابع. وانظـر ترجمتـه في «ميـزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٨).

نعم، له شواهد، ولكن لا يفرح بها.

أخرجه الطـبراني في «الكبـير» (١٩/ ٩١٣)، وفي «مـسند الـشاميين» (رقـم ٢١٣٠) مـن طريـق سليمان بن داود الشَّاذكوني، عن عبد الملك بن عبد الله، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عـن رجـاء بـن حيوة، عن معاوية مرفوعاً، والشاذكوني متَّهم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ رقم ٨٦٥)، وفي «مسند الشاميين» (رقم ٢٢٥٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٥٦/ رقم ٢٠٣٩)، من طريق سليمان بن أحمد الواسطي، عـن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن عبادة بن نُسَيّ، عن الـصنابحي، عـن معاوية مرفوعاً بلفظ: «**نهى عن عضل المسائل**».

وهذا إسناده واهٍ، فيه علل كثيرة:

الأولى: مخالفة الوليد بن مـسلم لكـل مـن عيـسى بـن يـونس وروح بـن عبـادة؛ إذ روياه عـن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصنابحي، قال الأول: عن معاويـة، وقـال الآخـر: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولم يسمِّه.

الثانية: الوليد بن مسلم مدلِّس، ولم يصرِّح بالسَّماع.

الثالثة: جهالة عبد الله بن سعد كما تقدم.

الرابعة: سليمان بن أحمد الواسطي، متروك، بل اتَّهمه ابن معين.

قال الدارقطني في «العلل» (٧/ ٦٧/ رقم ١٢١٩): «والصحيح حديث عيسى بن يونس»، وأفاد أن عبد الملك بن محمد الصنعاني رواه فوهم فيه؛ فقـال: «عـن الأوزاعـي، عـن عمـرو (!!) بـن سعد، عن عبادة بن نُسيّ، عن معاوية»!

وعلى أيِّ حالٍ الحديث ضعيف، لا يجوز الاحتجاج به.

وله شاهد من حـديث قـيس بـن خارجـة، أخرجـه أبـو نعـيم في «المعرفـة» (٤/ رقـم ٥٧٣١- ط.دار الوطن).

والأغلوطات والغلوطات: التي يغالط بها العلماء ليزلوا فيهيج بذلك شرٌّ وفتنة، وإنما نهـى عنهـا لأنها مع إيذائها غير نافعة في الدين، ومثله قول ابـن مـسعود: «أنـذرتكم صـعاب المنطـق يريـد المـسائل الدقيقـة الغامـضة»، وانظـر: «غريـب الحـديث» للخطـابي (١/ ٣٥٤) و«الموافقـات» (٥/ ٣٧٨-٣٨٠)، و«الاعتصام» (٢/ ٢٩٥) كلاهما للشاطبي، مع تعليقي عليهما.

قال أبو داود:

١٦٠ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرَّازي، حدثنا عيسى، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحي، عن معاوية: «**أن النبيَّ ﷺ نهى عن الغلوطات**».

هذه رواية أبي داود.

١٦١ - وقد اختُلِفَ على الأوزاعيِّ، فرواه عيسى بن يُونس عنه كما ساقه أبو داود.

وقال رَوحُ بن عُبَادة، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحيِّ، عن رجلٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ لم يُسَمِّه[1].

وقال الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن عبادة بن نُسيٍّ، عن معاوية[2].

وقال محمد بن عبد الملك[3] الصَّنعاني: عن الأوزاعي، عن عمرو بن سعد، عن عبادة بن نُسَيّ، عن معاوية.

ذكر ذلك كلَّه الدَّارَقُطنيُّ في «علله»[4]. ثمَّ قال: «والصَّحيحُ حديثُ عيسى بن يونس، وقال موسى بن أعين: عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد[5]، ولم يذكر الصُّنابحيَّ، ولا عُبادة بن نُسَيّ»[6].

---

(١) سبق تخريجها في الذي قبله.

(٢) سبق تخريجها قريباً.

(٣) كذا في الأصلّ والاسم مقلوب، صوابه: «عبد الملك بن محمد» وهو من رجال «الكمال»، وهو لين الحديث كما في «التقريب» (٤٢١١).

(٤) (٧/ ٦٧) رقم (١٢١٩).

(٥) في مطبوع «العلل»: «ابن سلمة»!!

(٦) العلل (٧/ ٦٧).

واعلم أنَّ للصُّنابحيِّ عن معاوية حديثاً آخر، وهو:

١٦٢ - ما روي عن الصُّنابحي أنه قال: «**حضرنا يوماً مجلس معاوية بن أبي سُفيان ﷺ، فتذاكر القومُ إسماعيلَ وإسحاقَ ابني إبراهيم الخليل عليهما الصَّلاةُ والسَّلام، فقال بعضُ القومِ: إسحاق الذَّبيح، وقال آخرون: إسماعيل هو الذَّبيح، فقال معاويةُ ﷺ: سَقَطْتم على الخبير، كنا عند النبي ﷺ فجاءه رجل، فقال: يا رسولَ الله! عدَّ عليَّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذَّبيحين! فَضَحِكَ النَّبيُّ ﷺ، فقيل لمعاوية: يا أمير المؤمنين [ق/ ١٢٠/ أ] ما الذَّبيحان؟**»[١].

وقد أسنده الطَّبَريُّ في «تفسيره»[٢] في سورة ﴿**والصافات**﴾ في الكلام على قصَّة الذَّبيح، فقال:

١٦٣ - حدثنا محمد بن عمارة[٣] الرَّازيُّ قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن عُبيد بن أبي كَريمةَ، حدثنا عمرُ بن عبد الرحيم الخطَّابيُّ، عن عبيد الله بن محمد العُتبيِّ من ولد عُتبةَ بنِ أبي سفيان، عن أبيه قال: حدَّثني عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحيِّ قال:

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) (١٩/ ٥٩٧-٥٩٨-ط.هجر).

وأخرجه ابن جرير أيضاً في «التاريخ» (١/ ٢٦٣)، عن محمد بن عمار به.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٥٥٤) من طريق إسماعيل بن عُبيد به.

وعلَّقه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ١٥٢)، عن عمر بن عبد الرحيم، وتحرّف عنده إلى «ابن عبد الرحمن» ووقع تحريف شديد في الإسناد والقصة، فليصحح من هاهنا.

وعزاه في «الدر المنثور» (٥/ ٢٨١) إلى الأموي في «مغازيه»، والخلعي في «فوائده» وابن مردويه.

(٣) كذا في الأصل، وهو كذلك في بعض طبعات «التفسير»، وفي ط.هجر: «ابن عمار» وهو الصحيح، ترجمه أخونا أكرم زيادة -حفظه الله- في كتابه «معجم شيوخ ابن جرير» رقم (٢٨٧)، و«المعجم الصغير لرجال الطبري ابن جرير» (رقم ٣٨٥٩).

«كنا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذَّبيحَ إسماعيلَ بن إسحاق[1]، فقال: على الخبيرِ سَقَطْتُم؛ كنَّا عند رسولِ الله ﷺ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله! عُدْ عليَّ مما أفاء اللهُ عليك يا ابن الذَّبيحين، فَضَحِكَ ﷺ، فقيل له: يا أمير المؤمنين: وما الذَّبيحان؟ فقال: إنَّ عبد المطَّلب لما أُمِرَ بحفر زَمزم نَذَر لله لئن سهَّل اللهُ له أمرها، ليَذْبَحَنَّ أَحدَ ولدِه. قال: فخرج السَّهمُ على عبد الله، فمنعه أخوالُه، وقالوا: افْدِ ابنَكَ بمائةٍ مِنَ الإبل، ففداه بمائةٍ مِنَ الإبل، وإسماعيلُ هو الثَّاني».

١٦٤ – وقد رَوَى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عائشة رضي الله عنها.

١٦٥ – وإنَّما سُقْتُ هذه الأحاديثَ المسندةَ للصُّنابحيِّ عن الصَّحابة المذكُورين عن النَّبيِّ ﷺ؛ ليُعلَم بذلك أنه ليس فيها للصُّنابحيِّ عبدُ الرحمن بن عُسيلة حديث يذكره عن النَّبيِّ ﷺ من غير ذكر الصحابيِّ، وهذا من جُملة ما استدللنا به على مَقصدنا.

١٦٦ – فتبيَّن بمجموعِ ما تقدَّم أنَّ عبد الله الصُّنابحي الذي يَروِي عن النبي ﷺ غير الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسيلة، **وفي ذلك كفايةٌ لِمَن له بهذا الفَنِّ دِراية.**

١٦٧ – والحمد لله عَوْدًا على بَدْءٍ، اللَّهم صلِّ على محمّد وآل محمد، كما صلَّيتَ على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حَميد مَجيد، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

قال ذلك وكتبه:
عمر بن رَسْلان البُلْقيني

---

(١) كذا في الأصل! وصوابه: «إسماعيل أو إسحاق». كما في «تفسير ابن جرير» ولعبد الحميد الفراهي رسالة مطبوعة بعنوان: «الرأي الصحيح في من هو الذّبيح». رد فيه بأدلة قاطعة على تحريف اليهود، وزعمهم أن الذّبيح إسحاق!



الفهارس[١]

---

(١) رمزنا لما في الهامش بحرف ت وللأثر برمز (ث)، والأرقام في جميع الفهارس للصفحات، ولم نورد من عناوين الكتب في الفهرس الخاص بها إلا ما في متن الجزء دون ما في المقدمات والهوامش، فاقتضى التنويه.



فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الكتب والمصنفات

(١) لم يسمَّ اسم الكتاب، وعزاه لمؤلفه.

(٢) عبارة المصنِّف: «في كلام بعض من تكلّم على «سنن أبي داود... نقلته من خطه» وانظر تعليقنا عليه.

(٣) صرح في هذا الموطن برواية أبي الطيب بن الأشناني منه.

فهرس الجرح والتعديل

مسانيد الصحابة

---

(١) هذا الاسم من أوهام بن قانع.

(٢) هو ابن عسيلة، ووهم بعضهم بزيادة أداة الكنية في أحاديث الصحابي (عبد الله الصُّنابحي).

المراسيل



الموضوعات والمحتويات

الموضوع الصفحة

(١) فرغت من شرحه ولله الحمد والمنة.

تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري

جمعها وعلّق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

ينشر لأول مرة

جزء في علوم الحديث

في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع

تصنيف

أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ

رحمه الله تعالى

(المتوفى ٤٤٤ هـ)

قدَّم له وشرحَهُ وخرَّج أحاديثَهُ وآثارَهُ

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

نظم كتاب الاقتراح

لابن دقيق العيد

للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن العراقي

قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان